A/AC.183/-

الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقرير أُعد
لصالح اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
وبتوجيه منها

الأمم المتحدة • نيويورك، ١٩٩٣

ملاحظة

تتألف رمـــوز وثائـــق الامم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى احدى وثائق الامم المتحدة.

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
أولا - تحويل موارد المياه في الاراضي الفلسطينية واستنزافها والتحكم فيها	٥
الف - موارد المياه الفلسطينية من حوض نهر الاردن والمياه الجوفية وشبكة المياه الوطنية الإسرائيلية ومشاريع التحويل الإسرائيلية الاخرى	٦
باء - آثار سياسات الضم والاراضي والاستيطان على اقتصاد المياه الفلسطينية	٢٢
جيم - القيود القانونية والمؤسسية المفروضة على اقتصاد المياه الفلسطينية	٣٩
ثانيا - القيود المفروضة على انشطة التنمية التي تتطلب توفر المياه ، والتدابير القمعية ذات الصلة بالمياه	٤٦
الف - القيود المفروضة على الزراعة والجهود الإنمائية	٤٦
باء - التدابير التعسفية التي تقلل من استخدام الفلسطينيين للمياه	٥٤
ثالثا - اثر السياسات الإسرائيلية على استهلاك الفلسطينيين للمياه : عدم كفاية المياه كما ونوعا	٥٨
رابعا - عدم وجود حماية دولية لموارد المياه الفلسطينية	٧٠
خامسا - الامن المائي وخطط التعاون التقني	٧٤
ثبت المراجع	١٠٠

قائمة الخرائط

الصفحة

١ - تدفقات المياه الجوفية وأحواض الانهار التي تشمل الاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ..... ٨

٢ - القدس التي احتلتها وتوسعت بها إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧ ٣٦

٣ - المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت في الاراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ..... ٣٨

٤ - ملوحة المياه الجوفية التي ابلغ عنها بالنسبة لعام ١٩٧٦ والمستوطنات الاسرائيلية في غزة ، ١٩٩١ ..... ٣٢

قائمة الجداول

١ - الموارد المائية لنهر اليرموك : التوزيع المقرر في عام ١٩٥٣ وتقديرات التوزيع في عام ١٩٩٠ ..... ١٦

٢ - الخطط المقترحة لتنمية المياه ، ١٩٣٩-١٩٦٤ ..... ١٨

٣ - الاراضي المزروعة والمروية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ، ١٩٨٨ ..... ٤٨

٤ - المساحة المزروعة في الضفة الغربية في سنوات مختارة : ١٩٦٦-١٩٨١ ٥٠

٥ - الاشجار المقتلعة خلال الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى نيسان/ابريل ١٩٩١ ..... ٥٧

٦ - تقديرات الاستهلاك الكلي والفردي من المياه في السنة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل - منتصف الثمانينات ٦٢

ملاحظة

١ دونم = ١٠٠٠ متر مربع

١ شيكيل إسرائيلي جديد = ١٠٠ اغوروت

أو حوالي ٠,٦٨ دولار أمريكي ، في عام ١٩٨٦

مقدمة

كالعيس في البيداء يقتلها الظما
والمـاء فـوق ظهـورها محمـول

هذه الدراسة تستكمل كتيبا عن الموارد المائية ، أعد لصالح اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبتوجيه منها ، وصدر في عـام ١٩٨٠ . وحيث أن المعلومات الخاصة بالموارد المائية ما زالت ناقصة ، فينبغي اعتبار الارقام الواردة في هذه الدراسة بوصفها اشارات الى الحجم ، وليس بيانات تقنيـة ، توضح التعدي على حقوق الفلسطينيين في مواردهم المائية .

وتكشـف المعلومات المتعلقة بالمعالم الاساسية لجغرافية الموارد المائيـة وهيدرولوجيتها والخطط المتعددة لتنميتها فيما يتصل بالاراضي الفلسطينية المحتلة عن ثلاث مجالات رئيسية كانت موضع اهتمام دولي خلال الجزء الاكبر من القرن العشرين ومازالت مركز الاهتمام في الثمانينات وما بعدها . وهذه المجالات هي الموارد المائية لحوض نهر الاردن التي يشترك فيها الاردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية والضفة الغربيـة ولبنان ؛ وموارد المياه الجوفية التي منشؤها الضفة الغربية والتي تستهلك ، الى حد كبير في منخفضات اسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية ؛ وموارد المياه الجوفية في قطاع غزة وينشأ جزء منها في اسرائيل وهي مستغلة استغلالا مفرطا وملوثة . وعلى أساس هـذه السمات الجغرافية العريضة لاقتصاد المياه الفلسطينية ، يعالج الجزء الاول من هـذه الدراسة ، ويتالـف مـن ثلاثـة فصول ، تحويل واستنزاف اسرائيل للموارد المائيـة الفلسطينية وتحكمها في هذه الموارد . ويورد الفصل الاول من الجزء الاول تفاصيل عـن الموارد المائية لحـوض نهـر الاردن وموارد الميـاه الجوفية التي تشمل الاراضـي الفلسطينية المحتلة ، ويعرض المشاريع الاسرائيلية الرئيسية التي تقوم بتحويل هـذه الموارد المائية . ويركز الفصل الثاني الاهتمام على آثار السياسات الاسرائيلية المتعلقة بالثم والاراضي والاستيطان على اقتصاد الميـاه الفلسطينية من حيث إدمـاج الهياكل الاساسية المائية الخاصة باسرائيل والاراضـي الفلسطينية المحتلة من جانـب واحد ، واستيلاء اسرائيل على ما يقرب من نصف الارض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتـلال والمعاملة التفضيلية للمستوطنات الاسرائيلية في مجـال إمدادات المياه واستهلاكهـا وتنميتها . ويوجز الفصل الثالث بعض القيود القانونيـة والمؤسسية الرئيسية التـي وضعتها اسرائيل على ادارة وتنظيم اقتصـاد الميـاه الفلسطينية . وتجري مناقشـة المشاكل الخطيرة التي يواجهها قطاع الزراعة الفلسطيني من جراء السياسات الاسرائيلية

الخاصة بالمياه في الجزء الثاني من هذه الدراسة ، عند الحديث عن القيود التي تفرضها اسرائيل على أي نشاط إنمائي فلسطيني يتطلب المياه . ويتناول ذلك الجزء أيضا التدابير القمعية ، مثل عمليات قطع امدادات المياه عن مجتمعات محلية كاملة لاسباب سياسية واقتلاع الاشجار على نطاق واسع ، مما يساهم في الحد من استعمال الفلسطينيين للمياه . ويوضح الجزء الثالث التاثير المضني للسياسات الاسرائيلية المعروضة في الاجزاء السابقة على استهلاك الفلسطينيين للمياه : عدم توفر المياه بكميات كافية ونوعية جيدة . ويرد في ختام هذه الدراسة عرض مستفيض لعدم وجود حماية دولية فعالة لموارد المياه الفلسطينية وعرض موجز لمقترحات تقنية من أجل تعاون إقليمي في تامين المياه في المستقبل .

وقد يصلح بيت الشعر العربي القديم المذكور أعلاه رمزا يفتتح به الحديث عن محنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ، فيما يتعلق بالموارد المائية . فالموارد المائية تشكل جانبا ماديا هاما من قضية فلسطين وهي متصلة بأي حل سلمي دائم للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد اعلنت الجمعية العامة ، في قرارها ١٨٠٣ (د - ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، ما يلي :

"٧ - يعتبر انتهاك حقوق الشعوب والامم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية منافيا لروح ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ومعرقلا لتنمية التعاون الدولي وصيانة السلم ."

وقد أخذ مجلس الامن في الاعتبار في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ضرورة النظر في اتخاذ تدابير لتوفير حماية محايدة للموارد المائية في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وطلب المجلس من اللجنة المنشأة بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) أن تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وأن تحقق في البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية ، وخاصة موارد المياه بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للاراضي الواقعة تحت الاحتلال .

وفي هذه المنطقة التي تتميز بمناخ جاف وشبه جاف ، تعتبر المياه ، على نحو متزايد ، عنصرا حاسما في البقاء الاقتصادي والسياسي لبلدان وشعوب المنطقة . وتعاني مناطق عديدة في الشرق الاوسط من نقص حاد في المياه نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل

مثل النمو السكاني ، واستخدام الاراضي ، والتكنولوجيات الزراعية والظروف الجوية . وتتمتع الاراضي الفلسطينية المحتلة في المقابل ، وخاصة المناطق المرتفعة من الضفة الغربية ، بوفرة الموارد المائية المتجددة بالمقارنة بأغلب المناطق في الشرق الاوسط . وفي حين تتسم حالة المياه في قطاع غزة بالخطورة الشديدة فإن التجدد السنوي للمياه في الضفة الغربية ، في الاحوال العادية ، يفوق الاحتياجات الحالية والمقبلة لعدد من السكان الفلسطينيين يزيد كثيرا عن العدد الحالي(١) .

بيد أنه في ظل ظروف الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، تقوم اسرائيل ، دولة الاحتلال ، بتحويل الموارد المائية للاراضي الفلسطينية المحتلة واستعمالها بمعدل مهول ، على حساب الشعب الفلسطيني . وقد ادت القيود الشديدة المفروضة على حفر آبار المياه وزراعة الاشجار والري ، وممارسات اسرائيلية من قبيل قطع الاشجار المثمرة وتدمير المحاصيل الى تخفيض كمية المياه المتاحة للسكان الفلسطينيين أو إبقاء هذه الكمية عند معدل منخفض . وتضمن السياسات الاسرائيلية تسرب الجزء الاكبر من مياه الضفة الغربية تحت الارض الى اسرائيل ، وتتاح للمستوطنين فرص متزايدة للوصول الى الموارد المائية للاراضي الفلسطينية المحتلة . وحدثت ، نتيجة لذلك ، أزمة مياه "من صنع الانسان" تقوض الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني ، وتعرض حالته الصحية للخطر . وفي المناطق التي تُستغل مواردها المائية الناشئة في الضفة الغربية استغلالا مفرطا في اسرائيل ، وكذلك في الجزء الاكبر من قطاع غزة ، وردت بلاغات تفيد أن هناك خطرا وشيكا من حدوث تخريب بيئي دائم لاحتياطي المياه الجوفية والمستودعات المائية الجوفية(٢) .

وبالاضافة الى استعمال اسرائيل المكثف للموارد المائية الفلسطينية ، فإن دولة الاحتلال تساهم بعدة طرق أخرى في محنة الفلسطينيين المتمثلة في نقص المياه . فعلى سبيل المثال ، يُلقى التحويل المستمر للموارد المائية لحوض نهر الاردن ، وتلوثها المتزايد ، والتدخل في هطول الامطار فوق قطاع أعلى النهر من حوض نهر الاردن ، وانشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة المتمتعة بامتياز الحصول على المياه ، والاستيلاء على الاراضي وتنفيذ اسرائيل لسياسات الهجرة التي تؤدي الى طلب هائل على المياه في المنطقة ، كلها تُلقي ضغوطا إضافية على موارد المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وقد حدث تغيير أساسي في الترتيبات القانونية والمؤسسية التي تنظم استعمال المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال العسكري الاسرائيلي عندما قامت

اسرائيل بادارة الموارد المائية المملوكة ملكية خاصة بوصفها ممتلكات عامة . وقد جاء في تقرير أعده فريق خبراء في عام ١٩٨٤ ، وورد في وثيقة من وثائق الامم المتحدة ، أن الشبكة الواسعة النطاق من السلطات القانونية التي تمنحها التشريعات الاسرائيلية لهيئة المياه الاسرائيلية تمكن تلك الهيئة من التدخل الى حد بعيد في انماط تخصيص المياه واستعمالها . فلسلطات المياه الاسرائيلية أن تقيد أو تحظر الانشطة الفردية المتصلة باستعمال المياه وتوزيعها والمحافظة عليها داخل الاراضي المحتلة[٣] . وقد وضع وزراء الزراعة الاسرائيليون المتعاقبون خططا لإقامة اساس قانوني وسياسي لابقاء التحكم الاسرائيلي في موارد المياه الفلسطينية ، حتى في حالة انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة[٤] . وقد اختتمت السيدة جويس ستار ، المتخصصة في شؤون الشرق الاوسط وأمن المياه فيه ، مناقشتها للتغييرات المختلفة لحالة المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، في مقال في عدد ربيع ١٩٩١ من مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) على النحو التالي :

"ولكن الحقيقة التي لا جدال فيها ، هي أن الفلسطينيين لا يملكون سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بمستقبلهم الخاص بالمياه"[٥] .

ويشير تقرير خاص عن السيادة على الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، نشر في الحولية الفلسطينية للقانون الدولي لعام ١٩٨٩ ، أن سياسة المياه التي تتبعها اسرائيل في الاراضي المحتلة هي نتيجة طبيعية لخططها الاوسع نطاقا المتمثلة في استعمار هذه الاراضي وضمها في نهاية المطاف . وتعتبر المياه في الاراضي المحتلة ، مهما تكن محدودة ، المورد الطبيعي الوحيد الذي يملكه الفلسطينيون ، الى حد كبير . وأي عبث بتلك الثروة سوف يؤدي بالضرورة الى إحباط هدفهم في إقامة دولتهم الخاصة ويجعل مطالبتهم بتقرير المصير أمرا ليس له معنى[٦] .

واذا وضعنا في الاعتبار السياسات الاسرائيلية التي تنطوي على تحويل احتياطات المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة واستنزافها والتهديد بتخريبها من الناحية البيئية ، فإن اسرائيل لا تفي ، على ما يبدو ، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي والتقليدي والقانون الدولي لحقوق الانسان مثل اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والتي يشار إليها عادة باتفاقية جنيف الرابعة ، وكذلك قرارات عديدة للامم المتحدة[٧] . ويتضمن تقرير لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ، المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، والذي يركز الاهتمام على الموارد المائية ، استنتاجا مؤداه أن التغييرات

ذات الطابع الجغرافي والديمغرافي التي احدثتها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وللقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن بشأن هذه المسألة[٨] . واصبح النقاد يعتبرون سياسات المياه التي تتبعها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة عقبة في سبيل السلم[٩] .

وفي الفقرة ١٨٨ من تقريرها السالف الذكر ، اعلنت لجنة مجلس الامن أن أية محاولة للتوصل الى حل شامل لمسألة الشرق الاوسط كانت مصحوبة ، بصورة عامة بمقترحات تتعلق بتوزيع الموارد المائية . ولم تجد هذه المقترحات قبولا لدى بعض الاطراف المعنيين أو جميعهم ، لاسباب سياسية اساسا ، وتعذر التوصل الى حل سلمي لمشكلة المياه ، التي كانت على الدوام مسألة حاسمة .

اولا - تحويل موارد المياه في الاراضي الفلسطينية واستنزافها والتحكم فيها

هناك ثلاث مناطق رئيسية لموارد المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة اجتذبت اهتماما دوليا . اولا ، هناك حوض نهر الاردن الذي يقع معظمه إلى الشمال من الاراضي الفلسطينية المحتلة . وتشا موارد مياهه في إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية ، وتقوم إسرائيل باستخدامها بوجه خاص بحيث لا تصل إلا كمية صغيرة ملوثة إلى الضفة الغربية . ويشير تحويل إسرائيل لموارد هذه المياه ، بما في ذلك تدخلها في الامطار التي تسقط فوق الجزء الشمالي من الحوض ، قلقا رئيسيا فيما يتعلق بمنطقة الموارد المشار إليها . ثانيا ، هناك نحو ٩٥ في المائة من موارد المياه الجوفية الممتدة عبر الحدود ، التي منشؤها الضفة الغربية ، يجري استخدامها واستغلالها بإفراط في إسرائيل عن طريق مستوطناتها في الاراضي الفلسطينية المحتلة بحيث لا يتبقى للفلسطينيين غير نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٥ في المائة ، وموارد مياه متزايدة المملوحة . كما تستغل المستوطنات الإسرائيلية موارد المياه الجوفية في الضفة الغربية التي لا تتدفق إلى إسرائيل . ثالثا ، بلغت ازمة المياه في قطاع غزة ، الذي يزرع بكثافة ويعد من أكثر المناطق المأهولة بالسكان في العالم ابعادا مثيرة للقلق : فإمدادات المياه العذبة في المستقبل مهددة بالخطر ، وجودة كل من مياه الشرب والمياه المعاد تدويرها المستخدمة في الزراعة آخذان في التدهور بسرعة وتزداد الحالة تفاقما نتيجة تزايد استخدام المستوطنات الإسرائيلية للمياه . وفي حين يُسمح لمياه البحر الابيض المتوسط بالتسرب وبتلويث المياه العذبة في غزة ، يمنع الفلسطينيون من المشاركة بالكامل في التحكم في نوعية مياه البحر الابيض

المتوسط واستخدام نصيبهم من موارده الطبيعية . وتقر إسرائيل بانها لم تقم بتشكيل هيئات عامة لمشاركة الفلسطينيين في وضع السياسة المتعلقة بالمياه في اي مكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة(١٠)

الف - موارد المياه الفلسطينية من حوض نهر الاردن والمياه الجوفية وشبكة المياه الوطنية الإسرائيلية ومشاريع التحويل الإسرائيلية الاخرى

إن مسالة توزيع المياه ونقلها بين احواض المياه وداخلها في غاية الاهمية للوصول إلى فهم افضل للحقائق المتصلة بحقوق الفلسطينيين في المياه . فقد خلص تقرير للامم المتحدة اعده فريق خبراء في عام ١٩٨٤ إلى انه في حين يعتبر التشريع الإسرائيلي بشان توزيع موارد المياه والتحكم فيها اكثر تقييدا من التشريعات والممارسات المقابلة التي كانت سارية قبل عام ١٩٦٧ في الاراضي المحتلة ، فإن العكس صحيح في ناحية معينة واحدة ، اي فيما يتعلق بتحويل المياه من حوض إلى آخر ومن منطقة إلى اخرى داخل الحوض نفسه(١١) . فالتقرير يذكر أن التشريع الاردني الخاص بالمياه الشائد في الضفة الغربية قبل الاحتلال الإسرائيلي كان يحظر بصورة محددة نقل المياه من واحد من احواض الصرف او المستودعات المائية الجوفية إلى الآخر . ولم يكن من الممكن حتى داخل الحوض الواحد نقل المياه من منطقة إلى اخرى بدون إذن من مجلس الوزراء الاردني . ويمضي التقرير قائلا انه حيث أن ممارسات إسرائيل لإدارة الموارد المائية تتجاهل الحدود الإدارية والسياسية والهيدرولوجية ، فإن السلطات الإسرائيلية في وضع يسمح لها بنقل المياه بين الاحواض او المستودعات المائية الجوفية سواء داخل الضفة الغربية او من الضفة الغربية إلى مناطق اخرى . وهكذا تُحول مياه حوض نهر الاردن إلى شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية وتوزع على احواض إسرائيلية اخرى . وبالمثل فإن المياه المستخرجة من المستودعات المائية الجوفية في الضفة الغربية تُنقل هي الاخرى إلى شبكة المياه الوطنية نفسها . وتُنقل هذه المياه في بعض الاحيان من شبكة المياه الوطنية مرة اخرى إلى المستوطنات الإسرائيلية في أحواض اخرى واقعة في مرتفعات الجولان والضفة الغربية . ويؤكد التقريران هذه الطريقة المتعلقة بـ "تقاسم المياه" ، والمسموح بها بموجب التشريع الإسرائيلي ، تعطل شروط حماية حوض المشا الموجودة في التشريع الذي كان ساريا في الضفة الغربية قبل الاحتلال(١٢) . وحول هذا الموضوع ، أبلغت إسرائيل الامم المتحدة أنها لا يجري نقل اية مياه من ارض محتلة إلى اراضي الدولة القائمة بالاحتلال ، ولا توجد آبار تستخرج منها المياه فيما امته إسرائيل بـ "يهودا - السامرة" لنقلها إلى الشبكة الإسرائيلية الوطنية او إلى

مستعملين آخرين خارج "يهودا - السامرة"[١٣] . غير انه قبل ذلك بسنوات قليلة ، وفي بيان وارد في وثيقة للامم المتحدة في عام ١٩٨١ ، اشارت إسرائيل إلى انه يجري ضخ مياه من الضفة الغربية إلى إسرائيل وبالعكس[١٤] . كما تذكر وثيقة للامم المتحدة في عام ١٩٨٩ ، بشان تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، أن السلطات الإسرائيلية تقوم بحفر الآبار في قطاع غزة لتزويد شبكة مياهها الوطنية بالماء ؛ وتتضمن الرسالة الإخبارية رقم ٣٨ ، الصادرة عن لجنة التنسيق الدولية للمنظمات الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، معلومات تقول إنه تم بناء خط أنابيب لنقل المياه من قطاع غزة إلى النقب ، شرق المنطقة الجنوبية من قطاع غزة[١٥] .

تدفقات المياه الجوفية وأحواض الانهار التي تشمل
الاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ
حزيران/يونيه ١٩٦٧

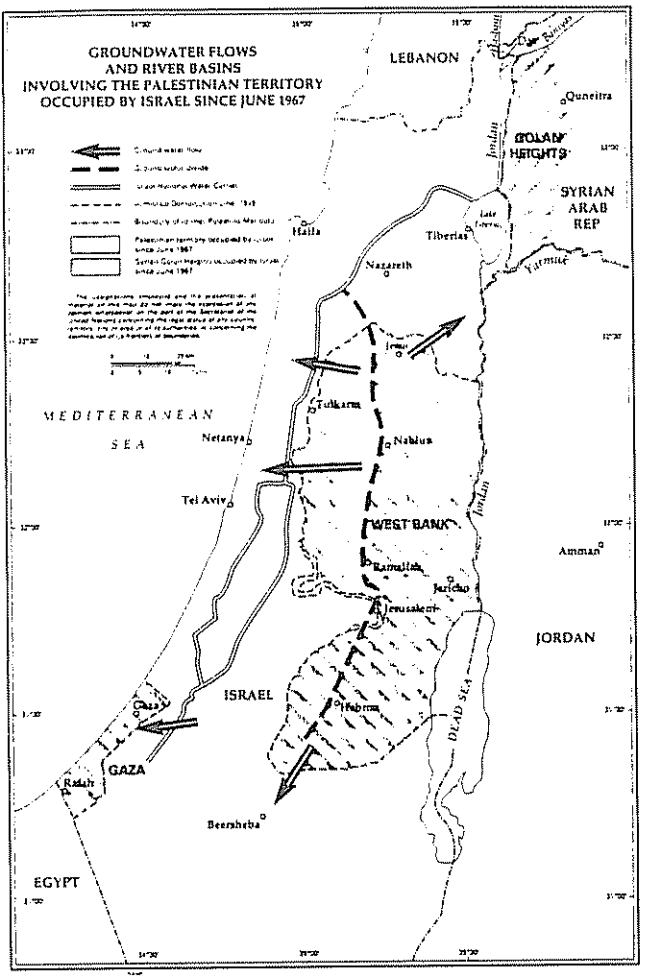

الخارطة رقم ٣٦٥٢ ، الامم المتحدة
ايلول/سبتمبر ١٩٩١

وبالإضافة إلى استنزاف إسرائيل لموارد المياه الجوفية التي منشؤها في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، أشار السيد غيرشون باسكين ، المدير الإسرائيلي لمركز إسرائيل - فلسطين للبحث والمعلومات ، في مقال نشر في صحيفة تشالنج Challenge الصادرة في كانون الاول/ديسمبر - آذار/مارس ١٩٩١ ، إلى الزيادة الموسمية في ضخ المياه في إسرائيل . وذكر المقال أن أزمة المياه في صيف عام ١٩٩٠ كانت من الحدة بحيث نضبت الابار في قرى بكاملها في الضفة الغربية . ففي الخليل ، وهي أشد المناطق تضررا من نقص المياه ، كانت المياه العذبة تباع من صهاريج خاصة وفي السوق غير الرسمية . وذكر السيد باسكين أن "الحالة ازدادت سوءا عندما قامت شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه بزيادة ضخ المياه في المناطق الساحلية لتلبية الطلب [هناك] الناشئ عن حرارة الصيف"(١٦) .

وقد ذكر خبراء أمام المؤتمر العالمي السادس للرابطة الدولية للموارد المائية المعني بموارد المياه ، والمعقود في أوتاوا بكندا في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، فإن أي تقييم لتوزيع موارد المياه الجوفية يتسم بالتعقيد بسبب أن القانون العرفي الدولي في مجال موارد المياه لا يعد متقدما أو موحدا بوجه خاص(١٧) . ويصدق هذا بوجه خاص على المبادئ والقواعد العامة التي تنطبق على طبقات المخور الحاملة للمياه الممتدة عبر الحدود ومستودعاتها المائية الجوفية ومياهها . ومع ذلك فإن القانون الدولي لمياه الانهار تطور تطورا كبيرا منذ ظهوره منذ أكثر من قرن مضى . ويواصل الخبراء القول أنه في العقود الاخيرة أسفرت احتياجات الدول المتجاورة فيما يتعلق بمياهها الجوفية عن أوجه تقدم سريعة نسبيا في هذا المجال الفرعي . وقد توّجت رابطة القانون الدولي ، التي أعدت قواعد هلسنكي في عام ١٩٦٦ ، التي اشتملت لاول مرة على البعد الخاص بالمياه الجوفية لـ "أحواض المصرف الدولية" ، دراستها لهذا الموضوع ، التي جُددت في عام ١٩٦٨ ، باعتماد قواعد سيول بشأن المياه الجوفية الدولية في عام ١٩٨٦(١٨) .

ويمكن مراعاة اعتبارين أساسيين عند تحديد حقوق المستعملين في موارد المياه الممتدة عبر الحدود ، هما "التوزيع المتقدم" الذي يجب بمقتضاه تلبية احتياجات المستعملين الموجودين قبل الوفاء بأية مطالب جديدة" و "التوزيع المنصف" . ووفقا للمادة الرابعة من قواعد هلسنكي بشأن استخدامات مياه الانهار الدولية ، "يحق لكل دولة من دول الحوض ، داخل إقليمها ، الحصول على نصيب معقول ومنصف من الاستخدامات النافعة لمياه حوض صرف دولي"(١٩) .

وتشير البيانات الإسرائيلية الرسمية إلى الاعتبارين المذكورين أعلاه فيما يتعلق باستخدام إسرائيل لموارد المياه التي تؤثر على الحقوق الفلسطينية . فمثلا ، أفادت إسرائيل في بيان قدمته إلى الامم المتحدة أن مبدأ التوزيع العادل بين سكان ضفاف الانهر حق راسخ بموجب القانون الدولي . ومن الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى حلول مرضية لمشاكل المياه إلا عن طريق التعاون الإقليمي بين الدول المعنية(٣٠) . وقد أفادت المعلومات الواردة في العدد الصادر في آب/أغسطس ١٩٩١ من نشرة مساوث South ، وهي مجلة اقتصادية ، أن ثمة موضوعا هاما ذا صلة في هذا الشأن هو الزيادة المطردة في استعمال المياه في حوض اليرموك الأعلى مما قد يؤثر على المستعملين الاردنيين والإسرائيليين والفلسطينيين عند أسفل النهر(٣١) .

وعلاوة على ذلك تتذرع إسرائيل بمبدأ التوزيع "المتقدم" أو توزيع "الاستعمال الاول" . فوفقا للمعلومات الرسمية التي اتيحت للامم المتحدة ، تعترف إسرائيل بالمبادئ الاساسية ذات الصلة المذكورة في تقرير حديث للامم المتحدة وتقبل بها . وهذه المبادئ هي : (أ) أن أي تدخل من جانب بلد واحد في تدفق المياه السطحية أو الجوفية له آثاره على أنشطة البلدان الاخرى التي تشارك في الحوض نفسه ، و (ب) تتجلى آثار أي أنشطة تتصل بموارد المياه بصفة خاصة في الاراضي التي تقع في أسفل النهر والتي تعتمد على إمدادات المياه الآتية من أعلى النهر . ويواصل البيان الإسرائيلي قائلا إن هذا الاعتراف هو في الحقيقة السبب الرئيسي للحد من الضخ من "يهودا - السامرة" إلى الغرب ، الذي يستنزف أحواض المياه الجوفية مما يؤثر بصورة تكاد تكون قطعية على الحقوق المتقدمة للمستعملين الذين تعتمد مواردهم على الينابيع والآبار الواقعة على التلال السفحية لـ "جبال يهودا"(٣٢) .

وفي المقال السالف الذكر في صحيفة تشالنج Challenge يناقش السيد باكمين هذه المسألة على النحو التالي :

"تتدفق مياه الضفة الغربية غربا ، من المرتفعات إلى السهل الساحلي . ويُستمد ٥٠ في المائة بالكامل من استهلاك المياه في إسرائيل من مستودع مياه جوفية واحد هو الباركون - تانينيم ، الذي تغذيه مياه واقعة تحت الضفة الغربية . ووفقا لما ذكره خبراء إسرائيليون ، كان هذا المستودع المائي الجوفي يستخدم بكامله منذ عام ١٩٦٠ ، وبالتالي ، فإن ادعاء إسرائيل حق "الاستعمال الاول" للمياه ، يكون مقبولا بموجب القانون الدولي ، لا سيما فيما يتعلق بالمياه الآتية من نهر الباركسون ووادي إميك هارود وبيت شيعان"(٣٣) .

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن ٢٧ في المائة من موارد مياه إسرائيل يأتي من نهر الأردن وبحيرة طبرية ، و ٢٨ في المائة من مستودعين مائيين جوفيين و ٣٥ في المائة من مستودعات مائية جوفية صغيرة أخرى أسفل الضفة الغربية وإسرائيل[٣٤] . ويسهم نهر اليرموك بحوالي ٣ في المائة من موارد المياه الإسرائيلية ، أي أكثر من ٥٠ مليون متر مكعب[٣٥] . وتستهلك إسرائيل نحو ١ ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، منها ما بين ٤٥٠ و ٥٠٠ مليون متر مكعب منشؤها الضفة الغربية ، وتتحكم ، وفقا لمنشور بعنوان مستقبل الامة العربية The Future of the Arab Nation في أكثر من ٢ ٣٠٠ مليون متر مكعب من موارد مياه العالم العربي[٣٦] .

وبالرغم من أن الأرقام المنشورة لا تتطابق تماما ، يُعتقد أن المتوسط التقديري لموارد المياه العذبة المحتملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبلغ سنويا زهاء ٨٥٠ مليون متر مكعب دون حساب المياه الموجودة في الخزانات والمياه التي تعاد دورتها وموارد مياه بحيرة جوفية توجد على عمق بعيد تحت نهر الأردن . ووفقا لتقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصدر في أحدى وثائق الامم المتحدة في عام ١٩٩١ يتساقط هطول الامطار في اسرائيل والارض الفلسطينية المحتلة نعا من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق إذ يتراوح متوسطه من ٧٠٠ ملم في السنة في الشمال إلى ٦٠ ملم في السنة قرب خليج العقبة في الجنوب ، ومن ٦٠٠ ملم في السنة في الغرب إلى ١٥٠ ملم في السنة قرب البحر الميت . وتنزل الامطار بغزارة نسبية في الضفة الغربية ويتراوح متوسطها السنوي بين ٦٥٠ ملم في الشمال و ٣٠٠ ملم في الجنوب[٣٧] . ويذكر التقرير أيضا أن متوسط امدادات مياه الامطار السنوية في الضفة الغربية يبلغ ٨٠٠ ٢ مليون متر مكعب من الماء تقريبا ولا يزيد متوسط هذه الإمدادات في اسرائيل والارض الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى على ١٠ ٠٠٠ مليون متر مكعب سنويا .وهذا يعني أن الموارد المائية من الامطار في الضفة الغربية وحدها تزيد على ٣٥ في المائة من موارد مياه الامطار في المنطقة . ويقدر أن هطول الامطار على الضفة الغربية يوزع سنويا على النحو التالي :

"٨٠٠ ٢ مليون متر مكعب = ٩٠٠ ١ مليون متر مكعب تضيع بالتبخر
+ ٦٢٥ مليون متر مكعب تغذي الاحواض المائية الجوفية
+ ٢٢٥ مليون متر مكعب تغذي نهري (الاردن ، والموجا)
+ ٥٠ مليون متر مكعب تغذي السيول"[٣٨] .

ويتبين من تقديرات مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية التي يديرها السيد ميرون بنفنستي ، وهي تقديرات أدنى من التقديرات السابقة بقليل ، أن متوسط إعادة التحميل الطبيعية للموارد المائية ، بما في ذلك السيول السطحية وبعض المياه من نهر الاردن يبلغ حوالي ٧٨٠ مليون متر مكعب . إن خزانات المياه الجوفية المستغلة حاليا في الضفة الغربية تتجه مياهها نحو ٣ أحواض كبرى أساسا . وهذه الأحواض هي : غربا ، سهل ساحل البحر الأبيض المتوسط الواقع معظمه في اسرائيل ؛ وفي اتجاه الشمال الشرقي ، واديا جزريل وبيت شيعان في اسرائيل ؛ وفي اتجاه الشرق ، وادي الاردن والبحر الميت ومعظمها في الارض الفلسطينية المحتلة . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد أبلغ عن ترشّح طبيعي لمياه الضفة الغربية الجوفية إلى مناطق ناشئة جنوبا في اسرائيل مثل بئر السبع[٣٩] . وتبلغ الكمية الاحتمالية لمياه الضفة الغربية الجوفية زهاء ٦٠٠ مليون متر مكعب في السنة موزعة على النحو التالي : يعاد سنويا تحميل الطبقات المخرية المائية في منطقة الترشّح الغربية بزهاء ٣٣٥ مليون متر مكعب ، وفي منطقة الترشّح الشمالية الشرقية ـ ١٤٠ مليون متر مكعب وفي منطقة الترشّح الشرقية ـ ١٢٥ مليون متر مكعب تقريبا . ويمكن الحصول على ما بين ١٨٠ و ٢٠٠ مليون متر مكعب اضافي سنويا من السيول السطحية ونهر الاردن[٣١] .

في قطاع غزة ، باستثناء مياه الامطار ، تمثل المياه الجوفية المصدر الطبيعي الوحيد للمياه ويعاد تحميلها جزئيا من الطبقات المخرية المائية الضحلة الموجودة في الشمال الغربي للنقب في اسرائيل[٣٢] وتختلف الارقام المتعلقة بإعادة تحميل الموارد المائية لقطاع غزة اختلافا عظيما باختلاف المصادر المنشورة . فتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩١ يذكر أن هطول الامطار السنوي في قطاع غزة يقدر بحوالي ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ملم من المياه ويؤدي إلى إعادة تحميل الطبقات المخرية المائية بحوالي ٧٠ إلى ٨٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة ، بالاضافة إلى المياه الجوفية التي تسيل نحو القطاع من الشرق[٣٣] . وتقدم مصادر أخرى أرقاما أدنى من ذلك إلى حد ما بخصوص إعادة التحميل الطبيعية السنوية للموارد المائية في قطاع غزة . وأشار بيان اسرائيلي رسمي صدر في عام ١٩٨٤ إلى كمية سنوية لا تتجاوز ٥٠ مليون متر مكعب في السنة[٣٤] . وقدم السيد شوارتس ، وهو خبير اسرائيلي ، البيان التالي :

"يتمثل المورد المائي الوحيد لقطاع غزة في المياه الجوفية الموجودة في الطبقات المائية الرملية والرملية المخرية تحت المنطقة بأسرها على عمق يتراوح بين ١٠ أمتار و ٥٠ مترا من مطح الارض . وتعوض المياه

الجوفية في نفس الوقت بتسرب مياه المطر مباشرة ، خاصة في الكثبان الرملية على طول الساحل وبتدفق المياه الجوفية الآتية من الشرق . ويقدر التغويض من مياه الامطار ب ٤٠ مليون متر مكعب في السنة في حين تتراوح المياه الجوفية المتدفقة من الشرق بين ١٠ ملايين و ٣٠ مليون متر مكعب في السنة"(٣٥) .

إن أنشطة اسرائيل في مجال "استمطار السحب" التي تجري في أعالي حوض ترشّح مياه نهر الاردن وتؤثر على هطول الامطار في المنطقة قد أثارت القلق لانها يمكن أن تمنع هطول الامطار على الاراضي الفلسطينية المحتلة ولان الاثار التي يحتمل أن تترتب على المواد الكيميائية والتكنولوجيا المستخدمة لا تزال مجهولة الى حد بعيد(٣٦) . ويقدر السيد زيماخ ايشاي مفوض المياه الاسرائيلي أن اسرائيل زادت من هطول الامطار السنوي بنسبة ١٠ في المائة من خلال استخدام المواد الكيميائية أو جزيئات الثلج الجافة لاستدرار المطر من السحب غير الممطرة(٣٧) . ويتبين من المعلومات الواردة في مقال كتبه السيد ايليشا كالي ، من فرع التخطيط البعيد المدى بمؤسسة تاحال للمهندسين الاستشاريين (Tahal Consulting Engineers , Ltd.) أنه تم بالفعل في أوائل السبعينات حفز هطول مزيد من الامطار حول بحيرة طبريا من خلال استمطار السحب على منطقة حوض البحيرة بواسطة إطلاق يوديد الفضة من الطائرات ومن مطارم على سطح الارض في فصل الشتاء(٣٨) .

وذكرت نشرة تصدرها ميكوروت ، شركة المياه الاسرائيلية ، أن شركة شاحام للخدمات الكهربائية والميكانيكية ، وهي مؤسسة فرعية تابعة لميكوروت ، قد شرعت في تطبيق تقنيات "استمطار السحب" في عام ١٩٧٦ وأن ذلك سمح بزيادة موارد المياه الجوفية حول بحيرة طبريا بنسبة سنوية تتراوح بين ١٥ و ١٨ في المائة(٣٩) .

<u>حوض ترشّح مياه نهر الاردن وشبكة المياه الوطنية الاسرائيلية</u>

يتبين من مشروع بيانات الضفة الغربية الاسرائيلي أن كميات المياه التي تزود بها الضفة الغربية سنويا من نهر الاردن تقل عن ١٠ ملايين متر مكعب(٤٠) أي ١ في المائة تقريبا من الـ ٨٩٠ إلى ١٠٥٠ مليون متر مكعب من الموارد المائية المتاحة سنويا في حوض النهر . إن هذه الارقام ذات صلة بتحويل اتجاه مياه نهر الاردن عن الاراضي الفلسطينية المحتلة خاصة منذ السبعينات . ولا تصل إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة إلا كميات ضئيلة جدا من المياه العذبة . وتضخ اسرائيل إلى داخل شبكة مياهها الوطنية كميات من مياه نهر الاردن اكبر مما كان متصورا في الخطط الإقليمية وفي المواصفات الاصلية التي وضعتها شبكة مياهها الإقليمية ، وتحوّل إلى الجزء

الجنوبي من نهر الاردن ميول مياه ملحية كان من شانها أن تلوث بحيرة طبريا لو لم يتم تحويل اتجاهها[٤١] . ووفقا لمصرف الارقام الاسرائيلية المذكور آنفا يبدو أن اسرائيل تستهلك زهاء ٧٠٠ مليون متر مكعب من موارد حوض نهر الاردن في السنة بدلا ، على سبيل المثال ، من الـ ٥٠٠ مليون متر مكعب تقريبا المتوخى استهلاكها في خطة جونستون/مين المرجعية . ويمضي السيد جون كولاري استاذ دراسات الشرق الاوسط الحالية الراهنة على النحو التالي :

"تستخدم بحيرة كينيريت حاليا كخزان تجميع تضخ منه المياه في اتجاه شبكة المياه الوطنية في اسرائيل التي تنقل المياه إلى مناطق نائية جنوبا مثل قطاع غزة . إن كل المياه التي تتدفق جنوب كينيريت في الاتجاه الاصلي لمجرى النهر ملوثة بالاملاح الطبيعية وبالسيول الاتية من الحقول إلى درجة أنها غير صالحة للاستغلال لاي غرض من الاغراض . وفي الواقع فإن تدفق نهر الاردن قد تناقص إلى درجة أن تقلص البحر الميت إلى مستوى الحد الادنى للنهر يمثل الآن مشكلة خطيرة أخرى لم يتم حلها بعد"[٤٢] .

وفي افتتاحية بقلم السيد ميتشيل ليفيتاس نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ جاء أن الطلب على المياه للري وللاغراض الصناعية يستنزف مياه نهر الاردن فلا يبقى إلا ما يزيد قليلا على مجرى يحمل النفايات الحضرية ونفايات المصانع ، ويشكل انخفاض التدفق كارثة ايكولوجية تسببت بالفعل في خفض منسوب مياه البحر الميت باكثر من ٥٠ قدما معرضة بذلك عملية استخلاص المواد المعدنية للخطر .

وذكر السيد ايشاي ، مفوض المياه الاسرائيلي في تقرير نُشر حديثا أن "قرار عام ١٩٧٩ بخفض منسوب مياه (بحيرة طبريا/كينيريت) قد اتخذ بغية التحضير لعمليات التخزين التشغيلي لغرض منع مياه كينيريت من التدفق في اتجاه البحر الميت ، الامر الذي يشكل تبديدا لكميات ضخمة من المياه (حوالي ٤٠ مليون متر مكعب في السنة)"[٤٣] . وفضلا عن ذلك ، تقر اسرائيل في بيان مقدم إلى الامم المتحدة بتحويل اتجاه الموارد المائية لحوض نهر الاردن في مناطق واقعة أسفل مجرى النهر . ويذكر البيان أن استعمال اسرائيل لمسطح مائي عميق في منطقة أريحا من نهر الاردن يجري على حساب التدفقات الخارجية غير المستغلة التي تذهب إلى البحر الميت ، لا على حساب التدفق إلى الطبقات المخرية المائية التي تعاني فعلا من فرط الاستغلال ، وليس له تاثير على المستعملين الحاليين[٤٤] . وذكر في نشرة تصدرها ميكوروت بعنوان "شبكة المياه الوطنية الاسرائيلية - ٥٠ سنة من أنشطة ميكوروت" أنه "بغية زيادة قدرة

الشبكة الوطنية على نقل المياه تقرر أن تضاف إليها خمس محطات ضخ اضافية لم تشملها الخطة الاصلية"(٤٥) . وبدأت الاشغال في نيسان/ابريل ١٩٦٧ وأكملت في عام ١٩٧٠ . وبحسب ما ذكر في نشرة ميكوروت ، "رفعت محطات الضخ الجديدة الخمس قدرة الشبكة الوطنية من ١١ إلى ١٦ مترا مكعبا في الثانية وسمحت باستيعاب مياه اضافية في الشبكة ونقلها إلى المستهلكين في جنوب البلاد . وبفضل محطات الضخ هذه تنقل الشبكة الوطنية في الوقت الحاضر ٤٤٠ مليون متر مكعب في السنة بدلا من الـ ٣٢٠ مليون المقررة أصلا"(٤٦) .

وتشترك اسرائيل والاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والشعب الفلسطيني في استغلال الموارد المائية لحوض ترشح مياه نهر الاردن وروافده . وقد اعتبرت الضفة الغربية دوما كمستفيد من الموارد المائية الناتجة عن أي تنمية لحوض ترشح مياه نهري الاردن واليرموك(٤٧) . وبيّن السيد ايوان اندرسن في مقالة نشرتها شؤون عربية Arab Affairs ، وهي مجلة فصلية تصدرها جامعة الدول العربية ، ما يلي بخصوص ينابيع وتنمية حوض نهر الاردن . المنابع الثلاثة هي الحاصباني الذي ينبع في لبنان ، والدان الموجود كليا في اسرائيل ، وبانياس الذي توجد ينابيعه في الجمهورية العربية السورية . وينتج عن تلاقي هذه المنابع الثلاثة نهر الاردن الذي يتدفق في بحيرة طبريا ثم يلتقي ، بعد أن يخرج منها ، بنهر اليرموك ، رافده الرئيسي . ومعظم الروافد جنوب اليرموك موسمية وناتجة عن تدفق مياه الوديان في فصل الشتاء . وفيما بين بحيرة طبريا والبحر الميت يمر مجرى نهر الاردن في خنادق عميقة ، تاركا مضاطب الغور الغربية والغور الشرقية فوقه . وتتفير إلى حد بعيد جدا كمياه المتدفقة من جميع المصادر الثلاثة ، لكن نهر الدان يساهم بنسبة ٥٠ في المائة من مجموع المياه المتدفقة التي تشكل عند بلوغ بحيرة طبريا ٦٦٠ مليون متر مكعب(٤٨) . وقدمت الإدارة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية تفصيلا لكميات المياه المتدفقة سنويا من المنابع التالية : الحاصباني - ١٥٥ مليون متر مكعب ، والدان - ٢٤٠ مليون متر مكعب ، وبانياس - ١٣٠ مليون متر مكعب (منابع أخرى - ٨٥ مليون متر مكعب)(٤٩) . ومع وضع التبخر في الحسبان ، تذكر مقالة شؤون عربية Arab Affairs أن ٥٠٠ مليون متر مكعب تقريبا من المياه المتصبة من هذه المنابع الثلاثة تغادر بحيرة طبريا . ويضاف إلى كل ما سبق ٥٠٠ مليون متر مكعب أخرى من نهر اليرموك وكمية مياه أكبر من ذلك بقليل من مياه الوديان والعيون .

وتتناول دراسة أحادية نشرها في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، لندن ، موضوع توزيع مياه نهر اليرموك ، الرافد الرئيسي

لنهر الاردن . وتقدم الدراسة الارقام الواردة ادناه والتي وردت في رسائل اخباريـــة للقناة الرابعة ورفقتها مصادر اسرائيلية بوصفها ارقاما مبالغا فيها[٥٠] :

الجدول ١

الموارد المائية لنهر اليرموك : التوزيع المقرر في عام ١٩٥٣ وتقديرات التوزيع في عام ١٩٩٠

(بملايين الامتار المكعبة)

	توزيع مياه نهر اليرموك عام ١٩٥٣	تقديرات المياه المتلقـــاة فـــي عـــام ١٩٩٠
اسرائيل	٢٥	١٠٠
الاردن	٢٧٥	١٢٠
الجمهورية العربية السورية	٩٠	١٧٠
	٣٩٠	٣٩٠

المصدر : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، تقرير من المحررين ، المجلـــد ١٧ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

ووفقا لمقالة نشرها السيد حرملاني في مجلة شؤون فلسطينية بعنوان "سياسة اسرائيل فـي مجال المياه وآثارها على آفاق التسوية السياسية" ، تدعي اسرائيل أن لها الحق فيمـا يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك[٥١] .

ومنذ نهايـــة الحرب العالمية الاولى ، وفي سياق رسم حدود الاقاليم الخاضعـــة للانتداب ، كانت حمايـــة استخدام الموارد المائية لحوض نهر الاردن موضوع اتفاقـــات دولية كالاتفاقات المبرمة بين البريطانيين والفرنسيين في بداية العشرينات من القـرن الحالي ، والتي تنص على عدم المساس بالحقوق القائمة لسكان المنطقة في المياه[٥٢] . وعلى سبيل المثال ، فإن الاتفاق المؤرخ في ٣ شباط/فبراير ١٩٢٣ والمبرم بين فرنســـا والمملكة المتحدة ينص على أن يكون لسكان سورية ولبنان ما لسكان فلسطين من حقوق فـي

صيد الاسماك والملاحة في بحيرتي الحولة وطبريا وفي نهر الاردن بين البحيرتين المذكورتين ، وعدم المساس بأية حقوق قائمة لسكان سوريا في استخدام مياه الاردن . وتم على مدى العقود ، وضع خطط عديدة للانتفاع بالموارد المائية لحوض نهر الاردن . وتتضمن الصفحة التالية جدولا زمنيا لهذه الخطط الانمائية على النحو المعروض في التقرير المؤرخ في ٣٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ للجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار ٤٤٦ (١٩٧٩) . ولم يحدث مطلقا أن تم تنفيذ أي من الخطط المتعلقة بكامل الحوض ولا يمنح الاتفاق المبرم بين الاردن والجمهورية العربية السورية بشأن استخدام مياه اليرموك والموقع في دمشق بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٥٣ حصة للضفة الغربية يستند إليها في تقدير كميات المياه التي قامت اسرائيل فيما بعد بتحويلها(٥٣) . وكانت أقرب الخطط إلى النجاح هي خطة جونستون/مين للفترة ١٩٥٣-١٩٥٥ . وقام السيد ديلمن ، وهو خبير قانوني ، بمناقشة التاريخ الراهن لتنمية المياه في حوض نهر الاردن والتي افضت الى وضع الخطة على النحو التالي :

"وبعد تقسيم فلسطين ، بدأت اسرائيل العمل في مشاريعها المائية ، وفي عام ١٩٥٣ شرعت في تشييد المرحلة الاولى من المشروع الوطني لنقل المياه . وقد جنت هذه الخطة جذو المخطط الرئيسي الذي وضعه لودرملك وهايي . وعندما بدأت اسرائيل العمل على تحويل نهر الاردن ، تقدمت سوريا بشكوى الى مجلس الامن ، متهمة اسرائيل بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بينهما . وقامت الولايات المتحدة بتوجيه اللوم لاسرائيل وهددت بقطع المعونة ، التي كانت تبلغ عندئذ حوالي ٥٠ مليون دولار سنويا .

"وتتعلق إحدى المسائل الرئيسية في النزاع بين اسرائيل والدول العربية بما اذا كان يحظى استخدام مياه نهر الاردن ضمن حدود مستجمع المياه فحسب أو خارجه . وتنص جميع الخطط العربية على استخدام المياه ضمن وادي الاردن ؛ وتطالب الخطط الاسرائيلية باستخدام المياه لري المناطق الاخرى ، وبصورة رئيسية في صحراء النقب . وقام الرئيس ايزنهاور بايفاد مبعوثه الخاص اريك جونستون لمحاولة التوسط لايجاد حل للنزاع . وقد اقترح جونستون خطة مائية أعدها تشارلز مين . واعترض كل من العرب واسرائيل على الخطة وقام كل منهما بوضع مقترحاته المقابلة"(٥٤) .

الجدول ٢

الخطط المقترحة لتنمية المياه ، ١٩٣٩-١٩٦٤

خطة تنمية المياه	سنة اقتراحها
دراسة ايونيدس الاستقصائية	١٩٣٩
اقتراح لودرميلك	١٩٤٤
خطة هايس	١٩٤٨
تقرير مكدونالد	١٩٥١
خطة عموم اسرائيل	١٩٥١
خطة بنفر	١٩٥٢
خطة امرائيل لسبع سنوات	١٩٥٣
خطة جونستون/مين*	١٩٥٣
خطة كوتون*	١٩٥٤
الخطة العربية (المنقحة*)	١٩٥٤
خطة بيكر - هرزا	١٩٥٥
الخطة الموحدة*	١٩٥٥
خطة اسرائيل لعشر سنوات	١٩٥٦
الخطة الوطنية للمياه(أ)	١٩٥٦
مشروع قناة الغور الشرقية(ب)	١٩٥٨
الخطة العربية لتحويل المنابع	١٩٦٤

* خطط للتنمية الاقليمية .

(أ) بدأ تنفيذ الخطة في عام ١٩٦٤ وكان من المقرر إكمالها بحلول عام ١٩٦٩ .

(ب) بدأ تنفيذ المشروع في عام ١٩٦١ .

المصدر : تقرير لجنة مجلس الامن (S/14268) المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ .

وقد ورد في مقالة كتبها السيد اندرسون في مجلة الشؤون العربية[٥٥] أن توزيع المياه المقترح في خطة جونستون ، بالرغم من أن مجلس الجامعة العربية لم يصادق عليها ، كان يوفر مبدأ توجيهيا دائما . ومضت المقالة تقول إن مشروع اسرائيل الرئيسي لتنمية المياه يتمثل في بناء شبكة المياه الوطنية لنقل المياه من بحيرة طبريا في الشمال الى صحراء النقب في الجنوب . وتم افتتاح شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية لنقل المياه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٦٤ ويبلغ المتوسط السنوي لتدفق المياه فيها بعد زيادته حوالي ٤٣٠ مليون متر مكعب عبر قناتين مفتوحتين (قناتي الاردن وتطوفة) ، وأنفاق (ميناش ألف وبناء ، وشمرون وإيلابون) وخزانين للمياه (تسالمون واشكول) وخط أنابيب[٥٦] . وتشير مصادر اسرائيل والامم المتحدة الى أن الشبكة تقوم أيضا بنقل المياه لاغراض تجديد الآبار والمخزون الجوفي صناعيا . ويتم تجميع مياه قناة الاردن خلال فصل الشتاء في الطبقات المخرية المائية في الجزء الاوسط من اسرائيل . وهناك منشآتان لتجميع المياه من الينابيع الموسمية خلال الطبقات القاعدية في الطبقات المخرية المائية في المناطق الساحلية . وهكذا يتم تجميع مقدار من المياه يتراوح مجموعه من ٨٠ الى ١٧٠ مليون متر مكعب في السنة ، حسب كمية الامطار التي تهطل سنويا ، في الطبقات المخرية المائية للتخزين الموسمي والطويل الاجل[٥٧] .

مشاريع التحويل الاسرائيلية الاخرى

ما زالت الخلافات حول قيام اسرائيل بتحويل الموارد المائية لحوض نهر الاردن قائمة ، ويعود ذلك أيضا في الفترة الاخيرة إلى الضرر الايكولوجي الذي يتوقع أن يصيب حوض النهر والمستعملين في أسفل مجرى النهر . وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ظهر في الجبهة الاخرى The Other Front ، التي ينشرها مركز المعلومات البديلة بالقدس ، تقرير عن موجة الاحتجاجات ضد مشروع رئيسي لتحويل نهر الاردن في إسرائيل جاء به ما يلي :

"بدأ كيبوتس كفار هكاسي الذي يقع على ضفاف نهر الاردن ، بالتعاون مع مستثمرين من القطاع الخاص ، أعمال حفر منذ عدة أشهر هدفها الرئيسي هو بناء محطة للتوليد تقوم بتزويد الكيبوتس وضواحيه بالكهرباء وإنشاء بحيرة ترفيهية . وقد حصل الكيبوتس على جميع التصاريح اللازمة للشروع في العمل ، ولكن بالرغم من ذلك فقد أشار الشروع في الحفر موجة من الاحتجاج .

..."

"وهذا المشروع لا يمثل الضرر الاول او الوحيد الذي يلحق بنهر الاردن . فمنذ إنشاء الدولة ، تحول النهر إلى حفرة للصرف وقناة للمجاري . ولم يبق منه سوى جزء صغير على حالته الاصلية ، وهو الجزء محل النزاع .

"ونحن نتكلم عن تحويل قسم من مياه الجزء الجبلي من الاردن . وسيقوم المشروع بتحويل ما بين رُبع وثُلث مياه الاردن عبر قناة إلى حوض متعود منه المياه إلى النهر عن طريق توربينات لتوليد الطاقة ."(٥٨)

وقد نشرت تقارير عن مشاريع كبيرة اخرى تمسّ حقوق الفلسطينيين في المنطقة في مصادر المياه وتنميتها . وقد تسببت الخطة الخاصة بشق قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت وتشمل قطاع غزة والشاطئ الغربي من البحر الميت في قلق على الصعيد الدولي ، كما كان من شأنها أن تفضي إلى إلحاق ضرر مباشر يتعذر إصلاحه بحقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه الحيوية المشروعة . ففي عام ١٩٨٠ ، ذكر تقرير لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ما يلي :

"كما وردت معلومات عن قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في آب/اغسطس الماضي (١٩٨٠) وافقت بموجبه من حيث المبدأ على خطط لشق قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت . وسيبدأ المسار المقترح لتلك القناة عند قرية القطيف في قطاع غزة شمال خان يونس ويمر باتجاه الجنوب الشرقي عبر صحراء النقب إلى عين بقيق على البحر الميت . ولا تزال التفاصيل الكاملة عن الخطة وما يترتب على القناة من اثر غير معلومة . بيد أن اللجنة ترى أن من المناسب توجيه انتباه المجلس إلى الخطة التي قد تؤدي ، حسب البيانات المبلغة للجنة ، ونتيجة لحدوث ارتفاع كبير في مستوى المياه ، إلى تغيير المحتوى المعدني للبحر الميت والإضرار ببيئته ..."(٥٩)

وفيما يتعلق بخطة إسرائيل لشق قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت ، فقد طلبت الجمعية العامة إلى إسرائيل في عام ١٩٨١ عدم تنفيذ مشروعها لشق هذه القناة وقررت ، في قرارها ٣٧/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، استئناف النظر في هذه المسألة في حالة قيام إسرائيل باستئناف الانشطة المتعلقة بالقناة المعنية . وقد ورد في عدد آب/اغسطس ١٩٩٠ من مجلة إينوفيشن Innovation ، وهي عبارة عن تقرير

شهري عن البحوث والتنمية في الميدان الصناعي والصناعة التي تستند إلى العلوم في إسرائيل ، أن السيد يوفال نعيمان ، وزير الطاقة والهياكل الأساسية ووزير العلوم والتكنولوجيا ، دعا إلى تجديد الجهود لشق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت(٦٠) .

وهناك مشروع كبير آخر ، يؤثر في موارد المياه الجوفية للضفة الغربية ، تسبب في ثورة من الغضب في منتصف الثمانينات . وهو مشروع للحفر يكلف عدة ملايين من الدولارات ، لم يسبق له مثيل من حيث العمق والمدى ، قامت بتخطيطه شركة موريا للتكنولوجيا والطاقة ومقرها في الولايات المتحدة ، واللجنة الإسرائيلية للمياه ، وميكوروت ، شركة المياه الإسرائيلية ، للمنطقة التي تقع إلى الجنوب الشرقي من بيت لحم . وذكرت صحيفة جيروسلم بوست بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ما يلي ،

"تعهد رؤساء البلديات العرب في منطقة بيت لحم أمس بمكافحة هذا المشروع الإسرائيلي الكبير لحفر الآبار في المنطقة ، وذكرت الإدارة المدنية أنها ستطالب بالحصول على ضمانات بألا يتسبب المشروع في الإضرار بإمدادات المياه للمجتمعات المحلية العربية المجاورة .

"ويتوقع أن يغطي هذا المشروع ، الذي يقع بالقرب من هيروديون ، إلى الجنوب الشرقي من بيت لحم ، إلى ضخ ١٨ مليون متر مكعب من المياه سنويا لاستخدام معظمها في القدس والمستوطنات اليهودية (١٢ مليون متر مكعب) . وذكرت المصادر القريبة من المشروع أنه قد يؤدي إلى نزح المياه من الآبار التي تستخدمها المجتمعات المحلية العربية في المنطقة ، في حين أنه لا يتيح إلا كمية ضئيلة من المياه المستخرجة بالضخ إلى القرى والبلدان العربية (٦ ملايين من الأمتار المكعبة) ."

وذكر تقرير نشره مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بلندن ، بعنوان "المياه : مشكلة الشرق الأوسط للتسعينات" ، أنه تم صرف النظر عن المشروع على إثر الاحتجاجات على الصعيد الدولي :

"وحذّر مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة من أن هذا المشروع يعتبر انتهاكا للقانون الدولي ، كما أنه ينطوي على تحويل الموارد من منطقة محتلة إلى إقليم السلطة القائمة بالاحتلال ."(٦١)

وتشير رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وموجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى تقرير يفيد أن ميكوروت (شركة المياه الإسرائيلية) على وشك القيام بحفر بئر أخرى للمياه في منطقة بيت لحم ، لتكون البئر الخامسة التي يتم حفرها لتلبية احتياجات المقيمين في القدس الغربية .

لا يزال نضوب الآبار وجداول المياه الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لأنشطة الحفر العميق التي تمارسها السلطة المحتلة يشكل مصدر قلق شديد بالنسبة للشعب الفلسطيني . ويشير تقرير للأمم المتحدة صدر مؤخرا ، وفقا لما سياتي ذكره في الفرع المتعلق بالمستوطنات ، إلى أن الآبار العميقة التي حفرتها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، لصالح المستوطنين الإسرائيليين في المقام الأول ، قد أثرت على منسوب وكمية المياه في الآبار الفلسطينية ، مما إلى نقص قدرتها الإنتاجية بما في ذلك جفاف بعض الآبار وجفاف الأراضي الزراعية التي تعتمد في ريها على مياه تلك الآبار(٦٢) .

باء - آثار سياسات الضم والأراضي والاستيطان على اقتصاد المياه الفلسطينية

تنص المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (وهي المادة الأولى من القسم الثالث المتعلق بالأراضي المحتلة) على ما يلي :

"لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أراض محتلة بأي حال ولا بأية كيفية من مزايا هذه الاتفاقية ، بسبب أي تغيير يطرأ ، نتيجة احتلال الأراضي ، على أنظمة أو حكومة الأراضي المذكورة ، ... ولا بسبب أي ضم تقوم به [دولة الاحتلال] لكل أو بعض الأراضي المحتلة" .

وفي انتهاك للاتفاقية ، وإسرائيل طرف متعاقد سام فيها ، مد نطاق القانون الإسرائيلي إلى الأراضي المحتلة في القدس الشرقية وفي المناطق المجاورة للقدس من الضفة الغربية (١٩٨٠) فضلا عن مرتفعات الجولان السورية (١٩٨١) ، مما أدى إلى تغيير حقوق المياه القائمة ومؤسساتها(٦٣) .

وفيما يتعلق بالجولان السورية المحتلة ، أدانت الجمعية العامة بقوة خلال الثمانينات وفي أوائل التسعينات قيام إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها وما تنتهجه من سياسات وممارسات الضم وإقامة المستوطنات ومصادرة الاراضي وتحويل موارد المياه . وأعلنت الجمعية العامة أيضا أن جميع هذه التدابير لاغية وباطلة وتشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المتصلة بالاحتلال بالحرب وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة(٦٤) . ووفقا لما قالته السيدة شميده الباحثة بمؤسسة خدمات التعليم والتدريب لامريكا - الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة ، فإن المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان كانت في عام ١٩٧٨ تستورد ٨٠ في المائة من المياه التي تضخ من بحيرة طبريا على فرق في الارتفاع قدره ٦٠٠ متر(٦٥) . وتشير المعلومات الواردة في تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٩١ إلى أرقام الاستهلاك التالية : تقدر إسرائيل أن احتياجات مستوطناتها في الجولان من المياه ، حسب مخططاتها ، ستصل إلى حوالي ٤٦ مليون متر مكعب في السنة موزعة على النحو التالي : '١' ٨,٧ ملايين متر مكعب سنويا لمستوطنات الجزء الشمالي من الجولان ؛ '٢' ٦ ملايين متر مكعب سنويا لمستوطنات الجزء المتوسط من الجولان ؛ '٣' ٣١,٦ مليون متر مكعب سنويا لمستوطنات الجزء الجنوبي من الجولان . أما المصادر المتوقعة للمياه فهي : '١' ١٦ مليون متر مكعب سنويا من بحيرة طبريا ؛ '٢' ١١ مليون متر مكعب سنويا من ينابيع الحمة ومن نهر الاردن ؛ '٣' ١٠ ملايين متر مكعب سنويا من الآبار والينابيع في مرتفعات الجولان ؛ و '٤' ٩ ملايين متر مكعب سنويا من إنشاء السدود الصغيرة على مجاري السيول(٦٦) . وفي أوائل الثمانينات ، ذهب كاتسان إسرائيليان إلى أن استخدام ٦ إلى ٧ في المائة من مجموع مياه حوض الاردن في المستقبل من أجل المستوطنات في مرتفعات الجولان ليس من المتوقع أن يؤدي إلى مشاكل كبيرة أو نقص كبير(٦٧) . ويتطلب الامر إيلاء مزيد من الاهتمام للآثار الكمية لهذه التصرفات على حقوق المستعملين الموجودين في أسفل المجرى بالضفة الغربية ، وهي آثار تضاعف قلق الفلسطينيين بالنسبة للأمن المائي .

وفي الضفة الغربية قامت إسرائيل في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، على الرغم من احتجاجات المجتمع الدولي وفي انتهاك لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، بمد تطبيق قانونها الاساسي إلى القدس وتوسعت بها إلى بعض المجتمعات المحلية بالضفة الغربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ مما انطوى على تغيير في طابع ووضع الاراضي المحتلة . ويجري بصفة مطردة ربط مستعملي المياه الفلسطينية هناك وفي مدن الضفة الغربية الاخرى مثل رام الله بنظام الإمداد الإسرائيلي وهو ما يتم غالبا ضد رغبتهم . وذكر مكان الاراضي المحتلة حالات عرض فيها على طالبي التصريح بحفر آبار ، كبديل للحفر ،

خيار شراء المياه من المستوطنات الإسرائيلية المنشأة حديثا أو الربط بشبكات المياه التي يجري إنشاؤها لإمداد المستوطنات بالمياه . وقد جاء بتقرير أعدته الامم المتحدة أن المجتمعات الفلسطينية المتأثرة قاومت هذين الخيارين بشدة بوصفهما إهانة لسيادتها على مواردها الطبيعية(٦٨) . ويتسبب الإمداد بالمياه من الشبكات الإسرائيلية في جدل مماثل . فعلى سبيل المثال ، أشارت جروسالييم بوست في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى أن بلدية القدس قد قللت بقدر كبير من إمدادات المياه إلى قرية العيزرية وفقا لما أكدته متحدثة باسم البلدية في اليوم السابق . وكانت هذه هي المرة الثانية في عام ١٩٩٠ التي قللت فيها مدينة القدس بنسبة حوالي ٧٥ في المائة من المياه المتاحة لمنطقة فلسطينية(٦٩) .

وفي عدم اكتراث برغبات الشعب الفلسطيني ، كانت هيئة المياه الإسرائيلية تعمل على مدى أكثر من عقد على دمج شبكة المياه في الضفة الغربية في تجهيزات إقليمية كبيرة مرتبطة بشبكة المياه الإسرائيلية . وقد أعلن السيد بنفينستي في تقريره لعام ١٩٨٦ عن التطورات في الضفة الغربية(٧٠) أن شبكة مياه الضفة الغربية المنفصلة التي كانت خاضعة للإدارة الحكومية العسكرية منذ ١٩٦٧ سُلمت في عام ١٩٨٢ إلى شركة المياه الوطنية الإسرائيلية ، ميكوروت ، لتنفيذ عملية "الامتيلاء" . ووجد تقرير للامم المتحدة أعده فريق للخبراء أن إدماج خدمات المياه الاساسية في الاراضي المحتلة مع الخدمات الإسرائيلية يوشك أن يؤدي إلى اعتماد الخدمات الاولى اعتمادا تاما على الخدمات الإسرائيلية ويجعل في النهاية فصل هاتين الفئتين من الخدمات مكلفا وصعبا للغاية(٧١) . ونتيجة لهذه التدابير الدعجية بسطت سلطة الاحتلال نفوذها على السكان الفلسطينيين المدنيين في وقت احتدم فيه التوتر والصراع على ما توضحه بصفة خاصة الاحداث المتصلة بالانتفاضة .

ويوضح إعلان الخدمة العامة الذي نشرته وزارة الزراعة الإسرائيلية على صفحة كاملة في الطبعة الدولية من جروسالييم بوست ، في ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ ما تتصوره إسرائيل من حاجتها إلى السيطرة التامة على استخدام موارد المياه المستمدة من الضفة الغربية عن طريق الاحتلال الدائم للاراضي . وقد جاء بالإعلان أن "الإفراط في الضخ وتصريف مياه المجاري والنفايات بطريقة غير محكومة في يهودا والسامرة من شأنها أن يؤديا إلى استنفاد الطبقات الصخرية المائية وملوحتها وتلوثها بشكل خطير . والتخلي عن المنحدرات الغربية لمرتفعات يهودا والسامرة سيفضي إلى حالة يمكن أن يتحدد فيها مصير إمدادات المياه الوطنية الإسرائيلية بما تقوم به السلطة العربية التي تسيطر على الاراضي التي يتم الجلاء عنها بعد الانسحاب أيا كانت هذه السلطة" . ويخلص النص

الذي نشرته وزارة الزراعة إلى أن "من الصعب تصور أي حل سياسي يتسق مع بقاء إسرائيل لا ينطوي على سيطرة إسرائيل الكاملة والمستمرة على شبكتي المياه والمجاري والبنية الاساسية المرتبطة بهما بما فيها شبكة الإمداد بالطاقة وشبكة الطرق اللازمتان لتشغيلها وصيانتها والوصول إليها" .

القدس التي احتلتها وتوسعت بها إسرائيل

في حزيران/يونيه ١٩٦٧

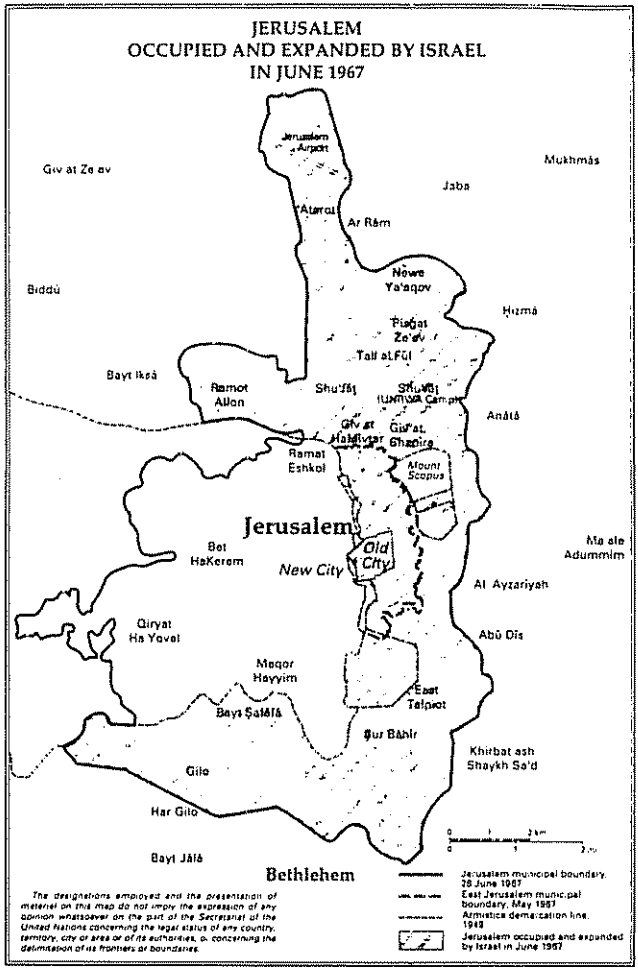

الخارطة رقم ٢٦٤٠ ، التنقيح ١ ، الأمم المتحدة

أيلول/سبتمبر ١٩٩١

الأرض

وفقا لما أفاد به السيد إفرايم إنبار ، مؤلف كتاب الحرب والسلم في السياسة الاسرائيلية War and Peace in Israeli Politics ، حدد مقررو السياسات الاسرائيليون منذ منتصف السبعينات قطاعات من الأرض للاستيطان في الضفة الغربية يعتبرون أنها لا غنى عنها لتلبية الاحتياجات المائية لإسرائيل ، ولا يتخلى عنها حتى في حالة التسوية السلمية(٧٣) . ويقول السيد شيف ، وهو محلل اسرائيلي في مجال الدفاع ، بأن الخطر على خزان الياركون - تانينيم الكبير للمياه الجوفية ينشأ أساسا من الحفر على المنحدرات الغربية للضفة الغربية . ويذكر خبراء المياه الاسرائيليون أن شريط الأرض المهم للغاية بالنسبة لهم في هذا الصدد يمتد خارج اسرائيل الى التلال الصخرية لهذه المنحدرات في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ويمتد شرقا بالقرب من قرية عنبتا ، في منطقة طولكرم - قلقيلية . وقد قدر أن هذا الشريط من الأرض يمتد لمسافة تتراوح بين كيلومترين الى ٦ كيلومترات شرق الخط الأخضر . ووفقا لما كتبه السيد شيف(٧٣) ، فإن اسرائيل لا بد أن تحتفظ بهذا الشريط لكي تحد من إمكانية حدوث احتكاك حاد بشأن موارد المياه .

ومنذ عام ١٩٦٧ ، استولت اسرائيل ، السلطة المحتلة ، على نحو ٥٠ في المائة من الأرض في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها من موجودات مثل إمكانية الحصول على المياه . وانخفضت قيمة بقية الأرض عندما فصلت حقوق المياه عن ملكية الأرض وجعلت ملكية عامة(٧٤) . ووفقا لارقام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، نزعت اسرائيل في الفترة ما بين حزيران/يونيه ١٩٦٧ ونهاية عام ١٩٩٠ ملكية ما مجموعه ٦٤٣ ٨٩٥ ٢ دونما (١ دونم = ١٠٠٠ متر مربع) ، تمثل حوالي ٥٢ في المائة من إجمالي مساحة الأرض في الضفة الغربية ، وما مجموعه ٤٧٥ ١٥٢ دونما ، تمثل حوالي ٤٣ في المائة من إجمالي مساحة الأرض في قطاع غزة(٧٥) . وقد استولت اسرائيل على بعض هذه الاراضي بهدف استخدام موارد المياه وحفظها ، واستولت على اراض أخرى لتزويد المستوطنين الاسرائيليين بالمياه . فعلى سبيل المثال ، تشير المعلومات الواردة في تقرير المراقب المالي لدولة اسرائيل لعام ١٩٨٦ عن الانشطة في الاراضي المحتلة أن ميكوروت استولت على عدة دونمات من الأرض في الضفة الغربية في عام ١٩٨٦ ، وحفرت آبارا للمياه ووضعت أنابيب للمياه لمستوطنة يهودية دون الحصول على الموافقة الصحيحة ودون دفع تعويض لملاك الأرض من الفلسطينيين المحليين . وأشار تقرير المراقب المالي أنه قد عرض منذ ذلك الوقت دفع تعويض(٧٦) .

المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت في الاراضي المحتلة
منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧

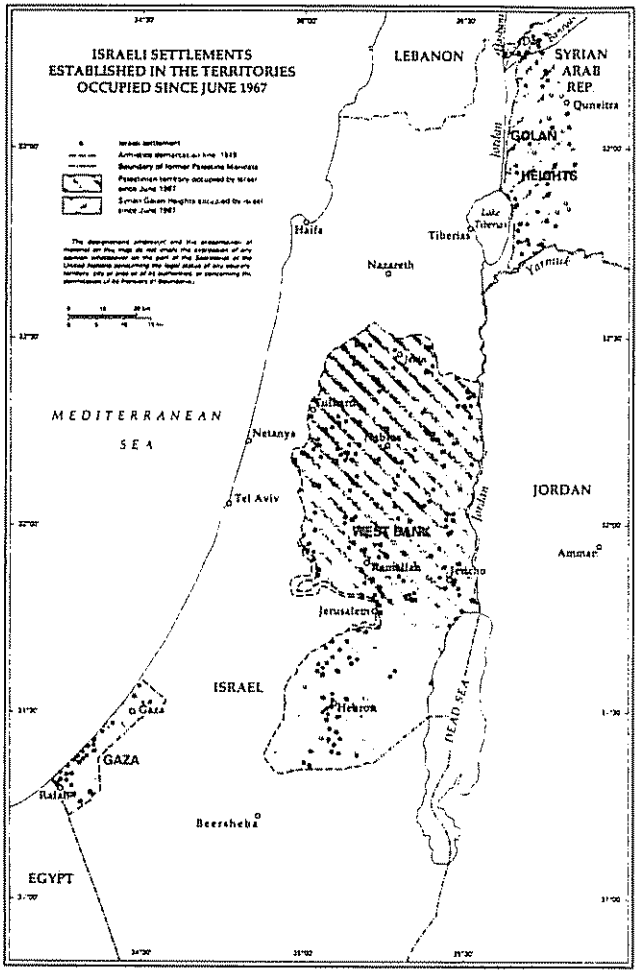

الخارطة رقم ٢٦٥١ ، الامم المتحدة
ايلول/سبتمبر ١٩٩١

٢٢٣٨٧د(٩٢)

وقبل الاحتلال الاسرائيلي ، لم تكن الحكومة تمارس سلطاتها في إعلان مناطق أو أماكن "محمية" أو "محظورة" يمنع الفلسطينيون فيها من استخدام أرضهم ومواردهم المائية ، إلّا في ظروف استثنائية ؛ واستنادا الى التشريع الإسرائيلي ، يمكن إعلان عدد كبير من "المواقع والمناطق الخاصة" ، مثل "القطاعات المحمية" ، و "مناطق تقنين المياه" و "مناطق صرف المياه" ، و "الأماكن المحمية من الفيضانات وتآكل التربة" ؛ بالإضافة الى إمكانية فرض "مناطق عسكرية أمنية" في الاراضي المحتلة"(٧٧) . وبسبب منع الوصول الى مناطق زراعية كثيرة بوصفها "مناطق أمنية مغلقة" ، أتلفت عدة مئات من مضخات المياه المملوكة لمزارعين فلسطينيين كانت تستخدم لضخ مياه نهر الاردن لري مزارعهم في منطقة الاغوار من الضفة الغربية ، كما أتلفت قنوات الري التي كانت تزود المزارع الفلسطينية في منطقة الجفتلك بالمياه(٧٨) . وعلاوة على ذلك ، لا يسمح تحت أي ظرف من الظروف للسكان الفلسطينيين بحفر آبار بالقرب من حدود اسرائيل ؛ ولوحظ رفض طلب من هذا القبيل قدمه سكان نابلس(٧٩) . وأدلى أحد الشهود من قطاع غزة ببيان في هذا الصدد أمام اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، جاء فيه :

"وهنالك أيضا مشكلة المياه . بالطبع هناك مشاكل مياه في جميع أنحاء العالم ، لكن السلطات الاسرائيلية منعت أي فرد من أن يحفر بئرا لري بساتين الحمضيات بحجة عدم وجود أية مياه في غزة ، ولكن في الوقت نفسه وعلى بعد عشرة أمتار على الجانب الآخر من خط الحدود لعام ١٩٦٧ ، فإنهم لا يحفرون بئرا واحدة بل عشرة آبار . إنني شخصيا أمتلك مزرعة وقد منعوني بالفعل من حفر بئر في أرضي بحجة أنه لا توجد مياه كافية(٨٠)" .

المستوطنات

منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، أقيمت مستوطنات اسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وسمح لها باستهلاك المياه المحلية . وتذكر المؤسسة المعنية بالسلم في الشرق الاوسط التي يوجد مقرها في واشنطن في تقريرها المعنون "تقرير بشأن الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة" الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أن العدد الكلي الحالي للاسرائيليين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة والذي يبلغ نحو ٢٣٠ ٠٠٠ شخص (١٣٠ ٠٠٠ في القدس الشرقية ، و ١٠٠ ٠٠٠ في أماكن أخرى) سيتضاعف تقريبا في غضون ثلاث سنوات إذا ما وصل عدد المهاجرين ، كما هو مقدر ، الى مليون شخص واستقر ١٥ في المائة منهم في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ

عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وقد ذكر مقال نشرته "جروساليم بوست" في عددها الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، في محاولة لإظهار "الجانب الاكثر إشراقا لغزة" ، ما يلي :

"وفي ظل هذه الظروف ، ليس هناك ما يبرر وضع مستوطنين يهود في الاراضي أو السماح لهم باستخدام كميات سخية من المياه ... وقد كانت المكاسب التي حققتها المستوطنات اليهودية هي بالتأكيد خسارة للمجتمع المحلي"(٨١) .

وبالمثل ، ذكر السيد شيف ، وهو خبير اسرائيلي في مجال الدفاع ، أن اسرائيل أخطأت عندما سمحت للمستوطنات اليهودية في منطقة غزة بسحب مياه من المصادر المحلية بدلا من تزويدها بالمياه من داخل اسرائيل . وقد زادت اسرائيل بفعلها هذا من سرعة استغلال الخزان الضئيل الموجود في غزة ومتتحمل بعض المسؤولية على الاقل عن نقص المياه في المستقبل(٨٢) . وفيما يتعلق بالضفة الغربية ، نقل عن خبير ملحق بالفريق الفلسطيني المعني بالشؤون الهيدرولوجية قوله "إنك لا تجد مستوطنة يهودية بدون مياه ، ولكنك ستجد مئات من القرى الفلسطينية بلا مياه"(٨٣) .

وغالبا ما توجد المستوطنات الاسرائيلية في أنسب المواقع من حيث وفرة المياه الجوفية ونوعية التربة(٨٤) . فعلى سبيل المثال ، تكشف خرائط المقارنة بين مستوى الملوحة والاستيطان في قطاع غزة أن الكثير من المستوطنات الاسرائيلية حصل على المناطق التي تتميز مياهها بنوعية جيدة نسبيا(٨٥) . وقد وجدت السيدة روي ، وهي خبيرة في شؤون غزة تعمل في مشروع قاعدة البيانات الذي يضطلع به السيد بنفينيستي ، أن خزان المياه الرئيسي في غزة يقع في شمال قطاع غزة ، وهي منطقة من مناطق الاستيطان الاسرائيلي ، محظورة على الفلسطينيين(٨٦) . وتشير تقارير أخرى الى تدخل السلطة المحتلة مباشرة في إمداد الفلسطينيين بالمياه وذلك من أجل حماية إمدادات المياه للمستوطنين الاسرائيليين . فعلى سبيل المثال ، ذكر مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية "Foreign Policy" أن سلطات الاحتلال سدت أو أغلقت تماما الكثير من الآبار الموجودة ، وذلك في بعض الحالات للحيلولة دون أن يؤدي استعمالها الى استنزاف الآبار اليهودية الموجودة بالقرب منها(٨٧) . ووفقا لما أفاد به السيد هرملاني ، في مجلة الشؤون الفلسطينية ، أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في هذا الصدد ٣٥ بئرا ارتوازيا خارج الزوابدة و ٤٣ بئرا في منطقة رفح(٨٨) .

وعلى العكس من ذلك ، تفيد التقارير بأن الكثير من الآبار الإسرائيلية قد حفرت بالقرب من الآبار والينابيع الفلسطينية القائمة ، مما الحق آثارا ضارة للغاية بنوعية وكمية المياه المتاحة للسكان الفلسطينيين . وفي بعض الحالات ، جفت تماما الآبار والينابيع الموجودة في القرى . وقد وردت في تقرير لجنة مجلس الأمن المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ إشارات محددة في هذا الصدد الى قرى العوجا ورام الله والبيرة وبردلة وتل البيضاء والكردلة التي قلت إمدادات المياه فيها على نحو خطير بسبب الآبار الجديدة التي حفرت للمستوطنات الاسرائيلية في نطاق بضعة مئات من الأمتار من الينابيع أو الآبار الفلسطينية القائمة(٨٩) . وقد كان قيام سلطات الاحتلال بحفر آبار أعمق لتوفير احتياجات المستوطنات المنشأة حديثا أحد أسباب انخفاض مناسيب المياه في الضفة الغربية مما سمح للمياه المالحة بالتسرب من الأحزمة المالحة في المناطق الواقعة شمال غربي البحر الميت ، وفي أريحا تم الربط بين الزيادة الكبيرة في ملوحة المياه المسحوبة من الآبار وبئرين حفرتهما الحكومة الاسرائيلية بالقرب من البئر الموجودة حاليا التي تخدم أريحا(٩٠) .

ووصف السيد غوين رولي ، وهو خبير في شؤون الهيدرولوجيا ، مشكلة "التسرب من المستودعات المائية الجوفية" في سياق الضفة الغربية على النحو التالي :

"في الضفة الغربية ، حفرت الآبار العميقة المزودة بمضخات قوية ، والتي يشار إليها محليا باسم 'الآبار اليهودية' الى عمق ٣٠٠ الى ٦٠٠ متر تقريبا ، أو حتى أعمق من ذلك في بعض المواقع ... وفي حين أن بعض هذه الآبار كان قد حفر في البداية الى عمق يتراوح بين ١٠٠ متر و ١٥٠ مترا فقط ، فإنه مع تسجيل تدفقات متناقصة ، حفرت الآبار ويجري حفرها الآن الى مستويات أعمق بل وتزداد عمقا وهي مستويات أصبحت هي القاعدة الآن . بيد أنه بالرغم من أنه ينبغي التأكيد على أننا لا نسعى بأي حال من الاحوال الى الإيحاء بأن السحب من المستودع المائي الجوفي الأعمق يتسبب في نضوب المستودع المائي الجوفي الأعلى ، فإن مشكلة التسرب من المستودع المائي الجوفي ، مشكلة معترف بها بوصفها مشكلة هيدرولوجية كبيرة .

"وقد ذكر في أماكن أخرى أن امتداد مخروط الانخفاض يمكن أن يصل الى ١٦ كيلو مترا من البئر العاملة بالمضخات . وحيثما يعمل عدد من هذه الآبار العميقة العاملة بالمضخات ، فإن مخاريط منخفضاتها المتقاطعة تحدث انخفاضا عاما في منسوب المياه وتترك الآبار التقليدية جافة تماما بمعنى الكلمة .

وينجم عن ذلك أن المراعي قد تجف أو أن المراعي التي كانت توفر مرعى لمدة ست سنوات من سبع قد تجف الآن لمدة ثلاث أو أربع سنوات من سبع . ولا يقتصر الأمر على نفاد كمية المياه بصورة حادة في الآبار التقليدية ، بل إن نوعية المياه وملوحتها قد تتغيران تغيرا كبيرا للغاية ..."(٩١) .

وتعترف إسرائيل بأنه قد حدث تدخل غير مقصود في منسوب المياه الجوفية العليا في الضفة الغربية . وأشارت إسرائيل إلى أنه كلما أدى حفر أي بئر يستخدمها السكان اليهود إلى نقص قدرة مورد موجود للمياه لدى الفروريين الفلسطينيين ، كان هناك حرص على تعويض النقص من مصدر جديد بنفس التكاليف التي كان المستفيدون الفلسطينيون سيتكبدونها في حالة إنتاج الكمية المذكورة من منهلهم(٩٢) .

وقد نشرت على نطاق واسع تقارير عن حالات شديدة من عدم المساواة بين المستوطنين الاسرائيليين والسكان الفلسطينيين في مجالات إدارة المياه والاستثمار والتعمير والتخطيط . وفي هذا المجال ، توصل فريق خبراء الأمم المتحدة إلى هذه النتيجة في بداية الثمانينات :

"فنظرا لوجود الهدف الإسرائيلي الواضح في منع ازدياد استخدام المياه في الضفة الغربية لحماية تدفق المياه من الضفة الغربية إلى الطبقات المخرية المائية الاسرائيلية ، ونظرا للسياسة الاسرائيلية القائمة على الدعم الكامل لاحتياجات المستوطنات من المياه ، من الصعب تبين الكيفية التي يمكن بها لنظام إدارة المياه الذي سبقت إقامته أن يعمل دون تمييز(٩٣)" .

وتشير وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في تقاريرها القطرية عن الممارسات المتعلقة بحقوق الانسان لعام ١٩٩٠ الى أنه :

"جرى توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليغطي معظم أنشطة المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة ، بينما يعيش الفلسطينيون تحت قانون الاحتلال العسكري . وبموجب نظام الحكم المزدوج ، يعامل الفلسطينيون - المسلمون والمسيحيون على حد سواء - بصورة أدنى من معاملة المستوطنين الإسرائيليين في نطاق واسع من المسائل ، بما فيها الحق في المساواة أمام القانون ، وحق الإقامة ، وحرية الحركة ، وبيع المحاصيل والبضائع ، واستخدام الاراضي والمياه(٩٤) ..." .

(٩٣)د٢٢٨٧

ملوحة المياه الجوفية التي أبلغ عنها بالنسبة
لعام ١٩٧٦ والمستوطنات الاسرائيلية في غزة ، ١٩٩١

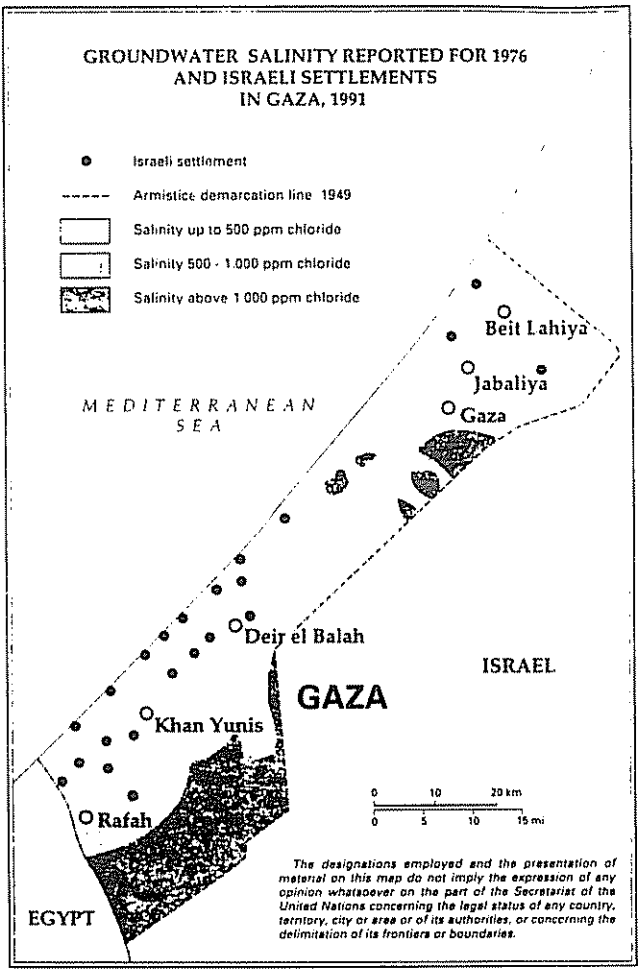

الخارطة رقم ٣٦٥٣ ، الامم المتحدة
أيلول/سبتمبر ١٩٩١

وقد ذكر السيد ناد ، خبير المياه بجامعة بنسلفانيا ، أمام اللجنة الفرعية المعنية باوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة مجلس النواب المعنية بالشؤون الخارجية في واشنطن العاصمة يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ أنه لا يعرف أن هناك أي قيود رسمية على استخدام المياه مفروضة على المستوطنين اليهود في الاراضي الفلسطينية المحتلة(٩٥) . واشار السيد غروين ، الاستاذ المساعد للعلاقات الدولية ، في بيانه المكتوب الموجه لنفس جلسة الاستماع "أن كل شخص يحتاج إلى ترخيص لحفر بئر جديدة ، ولكن المعمول به هو أنه ليست هناك قيود مماثلة مفروضة على المستوطنات اليهودية(٩٦)" .

ويورد تقرير فريق الخبراء لعام ١٩٨٤ ، المذكور أعلاه ، أنه جرى إنشاء نظام خاص لصالح "المستوطنات المخططة" يحق بمقتضاه لهذه المستوطنات الحصول على حصة من المياه لاغراض الري باعتبارها من المنتفعين الجماعيين ، في مقابل الحصص الفردية التي تخصص بالنسبة لجميع المستفيدين الآخرين . وبالرغم من أن التوزيع الداخلي للمياه متروك لتقدير هيئة المستوطنات ، فإن من الجدير بالملاحظة ، كما يقول التقرير ، أنه في حالة عدم قيام المستوطنة باستخدام حصتها السنوية فإنه يجوز لها أن تحصل على حصتها الكاملة من المياه في العام التالي(٩٧) . وعلاوة على ذلك ، حصلت شركة المياه الإسرائيلية ، ميكوروت على تصريح بحفر ما يقرب من ثلاثين بئرا ارتوازيا عميقا تنتج ١٦٤٠ متراً مكعباً من المياه في المتوسط لخدمة المستوطنات الجديدة المنشأة في الاراضي المحتلة(٩٨) . ورغم أن التصاريح تمنح أحيانا للفلسطينيين لحفر آبار محلية في أعماق لا تتجاوز ٦٠ متراً ، وتنتج نحو ١١٥ متراً مكعباً ، يسمح للإسرائيليين في المستوطنات بحفر آبار إلى عمق يصل إلى ٥٠٠ متر(٩٩) . وذكر السيد زئيف غولاني ، مفوض المياه في الضفة الغربية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨ ، في مقابلة منشورة في المجلة الاقتصادية ساوث في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ أنه قد جرى رفض منح تراخيص للفلسطينيين بعد عام ١٩٧٨ لحفر آبار في مستودع المياه الجوفية العميقة لأن ذلك المستودع ، شأنه شأن المستودع المائي الجوفي الضحل المستخدم عادة من جانب الفلسطينيين ، كان في ذلك الحين مستغلا استغلالا كاملا ، من جانب جميع المستوطنات الاسرائيلية بالفعل . ووفقا لمعلومات نشرت في صحيفة جيروساليم بوست في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، استخدم ما بين ٣٥ و ٤٠ بئرا إسرائيليا في شرقي قطاع غزة في تمويل جزء من التغذية الطبيعية المتجددة لمياه المنطقة(١٠٠) .

وتشير مصادر منشورة إلى أن المستوطنات الاسرائيلية تتلقى نصيبا استثمارات حكومية سخية من أجل تنمية موارد المياه بالإضافة إلى إعانات من خلال أموال توفرها الوكالة اليهودية والصندوق اليهودي الوطني لتخطيط وتنمية مخططات المياه

ومعداتها[١٠١] . وعلى سبيل المثال ، ووفقا لجدول نشره السيد بنفنستي والسيد خياط في أواسط الثمانينات ، فإن الاستثمارات السنوية وحدها المخصصة للمستوطنات من جانب الحكومة الإسرائيلية للمياه والشبكات الرئيسية والمحلية كانت على النحو التالي : ١٣٢ مليون دولار في عام ١٩٨٣ ، و ١٤٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ و ١٦٣ مليون دولار في عام ١٩٨٦[١٠٢] . وبالمقارنة ، فإنه بالنسبة لفترة العشر سنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤ ، ذكر أن المساعدة المالية الاجنبية الموسّعة لتشمل الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وصلت إلى ٥٢ مليون دولار تقريبا[١٠٣] ، وذكرت اسرائيل أن إنفاق مدن الضفة الغربية في مجال المياه بالنسبة لسنتي الميزانية ١٩٨٧/١٩٨٦ و ١٩٨٨/١٩٨٧ وصل إلى نحو ٨,٤ مليون شاقل اسرائيلي جديد (٥,٧ مليون دولار تقريبا) و ٨,٧ شاقل اسرائيلي جديد (٥,٩ مليون دولار تقريبا)[١٠٤] .

وتظهر ميزانيات التسعير مزيدا من عدم المساواة بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين . فإسرائيل تؤكد أن شركة مياه ميكوروت تورد المياه برسوم تختلف وفقا للعوامل الجغرافية والجيولوجية والهيدرولوجية التي تؤثر على تكلفة التوريد وليس ، تأكيدا ، على أساس دين المستهلكين أو جنسيتهم[١٠٥] . ووفقا لنتائج تقرير مراقب حسابات دولة اسرائيل لعام ١٩٨٦ بشأن أنشطة الحكومة في الاراضي المحتلة ، دفع المستوطنون الإسرائيليون ، الذين تدعم المنظمة الصهيونية العالمية فواتير مياههم بشكل رمزي ، إلى شركة مياه ميكوروت ١٥ و ٢٣ اغورة (٠,١٠ و ٠,١٦ دولار تقريبا) لكل متر مكعب من المياه للاستعمال الزراعي والمنزلي على التوالي[١٠٦] ، في الوقت الذي دفع فيه المستهلكون الفلسطينيون لما تسميه إسرائيل "الإدارة المدنية" ، التي أنشأتها وزارة الدفاع ، ٧٠ اغورة (٠,٤٨ دولار تقريبا) لكل متر مكعب من المياه التي توردها شركة ميكوروت . زد على ذلك أن الفلسطينيين ، بالمقارنة مع الإسرائيليين ، لا يتمتعون بسعر منخفض بالنسبة للاستعمال الزراعي ، الذي يشكل الجانب الاكبر من استهلاك المياه[١٠٧] . وتشير المعلومات الواردة في ورقة معنونة "الخطط الاسرائيلية للاستيلاء على المياه العربية" ، قدمتها الادارة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر المسؤولين عن الشؤون الفلسطينية في البلدان العربية المضيفة ، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية قررت في أيار/مايو ١٩٨٩ رفع سعر المياه في الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة من ٩٠ اغورة لكل متر مكعب إلى ١,٤ شاقل اسرائيلي جديد ، وباعت المياه إلى المستوطنات الإسرائيلية بنحو ٢٥ اغورة لكل متر مكعب[١٠٨] . وبعبارة أخرى ، يتعين على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمنا للمياه خمسة أضعاف ونصف ضعف ما يدفعه الاسرائيليون .

ونظرا إلى السعر المنخفض الذي يدفعه المستوطنون ثمنا للمياه ، من ناحية ، تلاحظ المصادر الإسرائيلية وغيرها من المصادر الاستعمال المفرط وغير الكفء للمياه من جانب المستوطنات[١٠٩] . فعلى سبيل المثال ، أورد تقرير مراقب حسابات الدولة الإسرائيلية لعام ١٩٨٦ أنه في السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ تجاوزت المستوطنات اليهودية في وادي الأردن استخدام حصصها من المياه بنسبة ٣٥,٦ في المائة ، بينما تجاوزت المستوطنات فيما يدعى "يهودا" استخدام حصصها بنسبة ٤٤,٨ في المائة واستخدمت المستوطنات في كلتا المنطقتين ما يزيد على ٣٦ مليون متر مكعب من المياه مقابل ٢٦,٦ مليون متر مكعب من المياه مخصصة لها . وتجاوزت شركة المياه ، ميكوروت ، التي تزود المستوطنات اليهودية بالمياه ، حصتها من ضخ المياه في وادي الأردن بنحو ٣٠ في المائة - أي تجاوزت بمقدار ٢٦٠ ٠٠٠ متر مكعب تقريبا من المياه حدها السنوي وهو ٧٠٠ ٠٠٠ في ١٩٨٦/١٩٨٥ . وقد حدث هذا رغم التوصيات المقدمة من سلطة المياه بتخفيض الاستهلاك لتفادي خطر زيادة ملوحة امدادات المياه المحلية . ولاحظ التقرير خسائر المياه التي "لا يمكن تبريرها" المقدرة بما يتراوح بين ٤١ و ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ في مستوطنتين يهوديتين . واستخلص مراقب الحسابات أن الإدارة المدنية لم تشرف على أنشطة ميكوروت بشكل كاف[١١٠] .

وفيما يتعلق بالاستخدام غير الكفء نسبيا للمياه من جانب المستوطنات الاسرائيلية ، قدم السيد كاهان ، وهو خبير في مشروع قاعدة البيانات الاسرائيلية في الضفة الغربية ، المثال التالي من منطقة وادي الأردن وشمال البحر الميت :

"في تلك المنطقة ، يصل استهلاك المياه لري دونم واحد إلى ٢٤٢ ١ مليون متر مكعب في المستوطنات الاسرائيلية و ٧١٣ مليون متر مكعب في القرى العربية . وتبين هذه الأرقام المستويات المتناقضة لكفاءة استخدام المياه)"[١١١] .

ووفقا للخطط الرسمية لتنمية المياه ، كما ذكرها السيد بنفنستي في أواسط الثمانينات ، لن يُسمح بتوسيع استهلاك المياه الفلسطينية في الزراعة حتى بحلول عام ٢٠١٠ ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن كمية المياه المتوافرة للزراعة في المستوطنات الاسرائيلية (غالبا في وادي الأردن ، ولكن في مجموعة اتزيون وجنوبي جبل الخليل أيضا) ستزيد باكثر من ١٠٠ في المائة خلال الثمانينات . وفي عام ١٩٩٠ ، ستوفر ٦٠ مليون متر مكعب من المياه لنحو ٣٠ مستوطنة زراعية اسرائيلية ، وهي كمية تقل بمقدار الثلث فقط عن الكمية التي تتراوح بين تسعين ومائة مليون متر مكعب

المتوافرة لـ ٤٠٠ قرية فلسطينية . والإضافة المخططة للقطاع الفلسطيني موجهة للاستخدام المنزلي فقط ، وذلك لتلبية الطلب المتزايد الناجم عن نمو السكان : ووفقا للتنبؤات ، فإن الاستهلاك الفلسطيني السنوي للفرد سيرتفع تدريجيا من ٣٥ إلى ٥٠ متراً مكعباً في المدن ومن ١٥ إلى ٣٥ مترا مكعبا في القرى بحلول عام ١٩٩٠ ، وإلى ٦٠ مترا مكعبا و ٣٥ مترا مكعبا ، على التوالي ، بحلول عام ٢٠١٠ . وقد جرى تحديد المستوى المخطط لاستهلاك الفرد في المستوطنات اليهودية بـ ٩٠ متراً مكعبا(١١٢) .

وستبقى كمية المياه المتوافرة لاستخدام الفلسطينيين عند ٢٣ في المائة تقريبا من الامكانيات المائية في الضفة الغربية . ويبلغ مجموع كمية مياه الاستهلاك الزراعي والمنزلي المخطط تخصيصها لمليون فلسطيني ، وهو العدد المقدّر لهم في نهاية الثمانينات ، ١٣٧ مليون متر مكعب في السنة ، بينما سيتم توفير ١٠٠ مليون متر مكعب تقريبا لنحو ٠٠٠ ١٠٠ يهودي(١١٣) .

وفي أواخر الثمانينات ، كان هناك تخوّف من أن تتفاقم الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة من جرّاء هجرة اليهود الواسعة النطاق من الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان إلى اسرائيل . فوفقا لجريدة لوموند ديبلوماتيك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، وصل إلى اسرائيل اكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ مهاجر جديد في الفترة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وايلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد كان المجتمع الدولي يخشى أن توجه حكومة اسرائيل أعدادا كبيرة من هؤلاء المهاجرين إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، أو تجعل عددا من الاسرائيليين مساويا لهؤلاء المهاجرين يستوطن هناك . وقد كانت ملاحظة أبداها السيد اسحق شامير ، رئيس وزراء اسرائيل ، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، عن الحاجة إلى "اسرائيل الكبرى" التي يقتضيها العدد الكبير المتوقع من المهاجرين ، وخطة السيد اريل شارون ، وزير الإسكان ، لبناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية ، بما فيها القدس ، مبعثا للقلق . ويقدّر أن ما بين ٦ و ١٠ في المائة من المهاجرين الجدد إلى اسرائيل يستوطنون في الاراضي الفلسطينية المحتلة(١١٤) .

ووفقا لتقارير وسائط الإعلام الاسرائيلية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩١ ، كانت نفقات الحكومة الاسرائيلية المتصلة بالاراضي الفلسطينية المحتلة المخصصة في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ اكبر بكثير من تلك التي انفقت في السنوات السابقة . فمثلا ، يتجاوز بند ميزانية وزارة التعمير والاسكان المخصص للضفة الغربية وقطاع غزة ١,١ بليون شاقل اسرائيلي جديد (أي نحو نصف بليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة) . وذكرت جريدة نيويورك تايمز في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ أن أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية الكاملة للوزارة ينفق على النشاط الاستيطاني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، رغم أن ٢ في المائة فقط من الاسرائيليين يقيمون هناك .

واعرب السيد إفرايم فاينبلوم ، مدير شركة ميكوروت ، أكبر موردة للمياه في إسرائيل ، عن رأي مؤداه ، كما نشر في صحيفة جروساليم بوست في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ أن تفاقم أزمة المياه يشكل "حالة كارثة" ستزداد حدة ما لم تتخذ خطوات فورية بشأنها . وذكر أن "الامر يحتاج إلى وضع برنامج جديد لتوفير ما يكفي من المياه للمهاجرين الجدد الذين يتراوح عددهم بين ٢,٥ مليون و ٣ ملايين والمتوقع قدومهم خلال السنوات القليلة المقبلة" . وقال "إن القادمين الجدد سوف يمارسون ضغطا إضافيا مقداره ٦٥٠ مليون متر مكعب على موارد المياه الوطنية"(١١٥) . وقبل ذلك أعلن السيد ناف ، وهو استاذ في جامعة بنسيلفانيا ، أمام جلسة الاستماع المشار إليها سابقا والتي عقدها الكونغرس في عام ١٩٩٠ ما يلي :

"ثمة بالفعل إفراط في استغلال مياه الاراضي المحتلة بمعدل يبلغ نحو ١٥٠ مليون متر مكعب سنويا . وإن السماح لعدد كبير من المهاجرين بالاستيطان هناك لا بد وأن يزيد من حدة المشاكل الراهنة"(١١٦) .

أما فيما يتعلق بازدياد الطلب مستقبلا على المياه في المنطقة ، فإن إعلان الخدمة العامة الإسرائيلي المشار إليه سابقا والذي نُشر في جروسالم بوست في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ قد أعرب عن رأي وزارة الزراعة في امكانية إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في "الكيان السياسي الفلسطيني المقترح سواء كان يتمتع بالسيادة أو بالحكم الذاتي" بالعبارات التالية :

"إن التخلي عن السيطرة على يهودا والسامرة سوف يسلب إسرائيل كل الوسائل القانونية والاخلاقية والعملية لمنع إعادة توطين ما يقارب مليون فلسطيني مقيم في مخيمات اللاجئين في البلدان العربية المجاورة ، سواء تم ذلك بملء إرادتهم أو 'بنقل' يفرضه العرب الذين 'يستضيفونهم' على مضض . ومن شأن هذه الموجة من البشر الذين يعانون من الفقر المدقع أن تضغط ضغطا غير معقول ، على إمدادات المياه التي تخضع ملفا لضغط مفرط وعلى شبكة التصريف غير الكافية ، مما يهدد إلى حد أكبر مصدر حياة إسرائيل الهش الحريص التأثر ..."

على أن ثمة وثيقة تخطيط نقحتها مؤخرا الحكومة الإسرائيلية وهي "خطة بقانون لتوزيع السكان في إسرائيل" تتوخى فيها وجود عدد من السكان اليهود يبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بحلول عام ٢٠١٠ كما هو وارد في تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي الصادر في تموز/يوليه ١٩٩١ . واعدت الخطة إدارة التخطيط في وزارة الداخلية المسؤولة عن التدبؤات السكانية . وتستخدم هذه الوثيقة السلطات الإقليمية والوزارية لتوجيه استراتيجيات التنمية والتخطيط الطويلة الاجل . وقدرت الخطة ، التي وُضعت في صورتها الاصلية في عام ١٩٨٤ ، أن عدد سكان إسرائيل (بما في ذلك كل سكان إسرائيل والقدس المضمومة بالإضافة إلى السكان اليهود فقط في الاراضي المحتلة) سيبلغ ٧ ملايين نسمة ، بحلول عام ٢٠٢٠ . ونتيجة للهجرة المتوقعة لما يقرب من مليون نسمة ، من المتوقع أن يبلغ عدد سكان إسرائيل هذا المستوى بحلول عام ٢٠١٠ . وقد جاء في التقرير أن جزءا من زيادة عدد السكان المخططة إلى ما يقارب ٢٥٠ ٠٠٠ مستوطن في الاراضي الفلسطينية المحتلة يعتمد على الهجرة - يعكس الإعلانات الرسمية التي تقول إن المهاجرين لن يقيموا في تلك الاراضي (١١٧) .

جيم - القيود القانونية والمؤسسية المفروضة على اقتصاد المياه الفلسطينية

ذكر السيد بامكين ، المدير الإسرائيلي لمركز البحث والإعلام لإسرائيل وفلسطين في مقال صدر مؤخرا أن سياسة إسرائيل بالنسبة للمياه تدار عن طريق شبكة من الوكالات والمنظمات الحكومية التي تخضع لمختلف مجموعات المصالح ذات النفوذ . ويرأس هذه التركيبة الهرمية وزير الزراعة الذي كان وقتها هو السيد رافائيل ايتان . وقد نشر ، السيد ايتان ، بصفته وزيرا وعضوا في حزب تزومت على حد سواء ، إعلانات على صفحة كاملة . اشار فيها إلى المخاطر التي تواجه إسرائيل بالنسبة للموارد المائية إذا ما سيطر الفلسطينيون على الضفة الغربية . وقد لمح السيد بامكن إلى أن احتياجات الفلسطينيين من المياه هي أقل ما يشغل بال الوزير (١١٨) .

وتنفذ التشريعات المتصلة بموارد المياه في الاراضي التي تحتلها إسرائيل باستخدام وتعديل التشريعات العرفية أو العثمانية أو الانتدابية أو الأردنية أو المصرية أو الإسرائيلية أو العسكرية . وتختلف السياسات والمؤسسات والممارسات الإسرائيلية المتصلة بالموارد المائية اختلافا اساسيا عما يقابلها مما ينفذ في الاراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧ . وبصورة خاصة ، تعرضت حقوق الملكية بالنسبة للمياه ، التي كانت مكتسبة بموجب الانظمة القانونية السابقة على الاحتلال ، للانتقاص

إلى أقصى حد يسمح به القانون الإسرائيلي المتعلق بالموضوع[١١٩] . وتتعلق التغييرات ذات الآثار الرئيسية التي يبدو أنها نفذت بما يلي :

(أ) ما يملكه مستعملو المياه من حقوق في المياه (فصلت الحقوق في المياه عن ملكية الأراضي وأصبحت تعتبر ملكية عامة) ؛

(ب) المسؤوليات المتعلقة بإدارة المياه وتوزيعها ؛

(ج) كون نظام إدارة المياه لا يعمل بالتعاون الطوعي مع السكان العرب المعنيين وبمشاركتهم بل بما تتخذه السلطات الإسرائيلية من قرارات[١٢٠] .

أما فيما يتعلق بالسياسات والمبادئ الأساسية المتصلة بالمياه ، فإن إسرائيل تحتج بأنها في اضطلاعها بالمسؤوليات الدولية ذات الصلة بإدارتها للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بذلت كل جهود لتلبية الاحتياجات من التنمية الاقتصادية الحديثة دون أي إخلال بالهياكل الأساسية الاقتصادية القائمة . وقد أعلنت إسرائيل أنه بالرغم من أن هذه المسؤوليات الدولية تسمح بتنظيم استخدام المياه ، فإن سلطات الإدارة الإسرائيلية أقامت سياستها وممارستها فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية على عدد من المبادئ الرامية إلى تحقيق هدف وحيد هو مصلحة المقيمين المحليين وتنمية الزراعة بما في ذلك ما يلي :

"(ج) كفالة حقوق المستعملين الحاليين لمياه الري عن طريق حماية المصادر الخاصة بهم واستبدال المصادر المتدهورة كلما أتيح بديل لذلك ؛

..."

"(هـ) إمداد القرى والمدن الإسرائيلية بمياه الري عن طريق جلب المياه المقتطعة من المستعملين الحاليين للشبكة الوطنية الإسرائيلية ، أو استغلال المستودعات المائية الجوفية غير المستعملة ، أو الاستفادة بمياه المجاري المعالجة ؛

(و) قد تنشأ اختلافات في مدى توافر المياه للمستعملين إما عن القيود المتعلقة بالمياه أو عن حقوق مائية سابقة . وليس هناك تمييز قانوني بين المستعملين للمياه"[١٢١] .

وفي إطار الحد من استخدام المستودعات المائية الجوفية التي تستغل بصورة مفرطة كما يجري في قطاع غزة ، أشارت إسرائيل إلى مسؤولياتها عن حفظ الموارد الطبيعية كما يلي :

"أن السلطات الإدارية الإسرائيلية ، بموجب مسؤوليتها عن حفظ الموارد الطبيعية المحلية ، تتخذ خطوات لتصحيح الحالة . فقد تم وضع قيود على استغلال المياه الجوفية في المناطق التي تعاني من حالات عجز حادة ، كما جرى تشجيع ممارسات توفير المياه في الري"(١٣٣) .

وتشمل الأوامر العسكرية التي تنظم بصورة شاملة الموارد المائية والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الأوامر رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٧ ورقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٧ ورقم ٣٩١ لسنة ١٩٦٨ ورقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٠ ورقمي ٤٥٠ و ٤٥١ لسنة ١٩٧١ ورقم ٤٥٧ لسنة ١٩٧٢ ورقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨٤ . ووفقا لتقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٩١ بشأن السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالأراضي والمياه ، تنص الأوامر العسكرية ذات الصلة على أحكام وأنظمة تتعلق بالمياه ونقلها واستخراجها واستهلاكها وبيعها وتوزيعها ومراقبة استخدامها وتقاسمها وتحديد الحصص منها وإقامة المنشآت المائية وحفر الآبار ، ومنح التراخيص وكافة الأمور المتعلقة بموارد المياه سواء كانت هذه المياه جوفية أو سطحية ، بما في ذلك الينابيع والبرك والجداول والأنهار علاوة على تحديد الأسعار والكميات المسموح باستخدامها من قبل الأهالي والمزارعين الفلسطينيين من أبناء الأراضي المحتلة . وقد سهلت هذه الأوامر للسلطات الإسرائيلية والمستوطنين الاستيلاء على المياه واستخدامها في الأراضي المحتلة"(١٣٤) . وبالإضافة إلى ذلك ، وطبقا لما جاء في تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، فإن الآبار التي يملكها الفلسطينيون الذين تسميهم إسرائيل "الملاك الغرب الغائبون" ، لا تستخدم إلا لصالح المستوطنات الإسرائيلية(١٣٥) . وتذهب إسرائيل إلى أنه لم يحدث إلا نقلة من "الملاك الغائبين" إن كانت حقوق السكان الموجودين في استخدام ينابيع المياه منوطة بالحارس على الأملاك الخاصة المتروكة الذي تصرف فيها فأعطى جزءا منها إلى المزارعين الفلسطينيين وآخر إلى المستوطنين اليهود(١٣٦) .

ووفقا لتقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٧ ، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي الأمر رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٧ الذي فوض به السلطات العسكرية صلاحيات إزامية تتصل بالأنظمة المتعلقة بالمياه ، إذ كانت المياه تعتبر

محورا استراتيجيا . وقد تبع هذا الامر العديد من الاوامر الاخرى الرامية إلى إجراء تغييرات أساسية بالنسبة للقوانين واللوائح المتعلقة بالمياه والنافذة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأشار تقرير فريق خبراء الامم المتحدة لعام ١٩٨٤ المشار إليه أعلاه إلى التغيير في حقوق الملكية فيما يتعلق بالموارد المائية بالنسبة للامر العسكري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٨ على النحو التالي : فبينما كان ملاك الاراضي يستطيعون في ظل التشريع المحلي ، بشروط معينة ، المطالبة بالملكية الخاصة للمياه الموجودة فوق اراضيهم أو تحتها أو بحقوق معادلة مكتسبة ، فإن ذلك غير مسموح به في ظل تشريع المياه الإسرائيلي الذي تعتبر بمقتضاه جميع المياه السطحية والجوفية من الاملاك العامة(١٢٦) . ويذكر السيد ديلمان ، وهو خبير قانوني ، أن الامر العسكري رقم ٢٩١ ، الذي يجعل ملكية الموارد المائية الفلسطينية قليلة عامة بدلا من أن تكون ملكية خاصة وذلك وفقا للقانون الإسرائيلي المتعلق بالمياه لسنة ١٩٥٩ الذي أمم الموارد المائية في إسرائيل ، لا يتماشى مع حقوق وواجبات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي(١٢٧) . وأعلنت إسرائيل ، من جانبها أن الامر العسكري رقم ٢٩١ يشير إلى القانون الاردني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن التربة والمياه ولا يأذن للقائد العسكري إلا بتنفيذه . وعلاوة على ذلك ، فإن مبدأ الملكية العامة للموارد المائية غير المستخدمة في ما تسميه إسرائيل "يهودا والسامرة" ينبع أيضا من تشريع أردني هو المادة ٥٩ من قانون الموارد المائية رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ وليس من تشريع إسرائيلي(١٢٨) . وتعارض إسرائيل التفسير القائل بأن التشريع الإسرائيلي المتعلق بالمياه امتد إلى ما تسميه "يهودا والسامرة وقطاع غزة"(١٢٩) . وفي رأيها أن السلطات الاردنية التي منت قانون الموارد الطبيعية لسنة ١٩٦٦ ، الذي يتصل أيضا باقتصاد المياه الفلسطينية ، لم تنفذه قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧(١٣٠) .

ويتناول الامر العسكري رقم ٤٩٨ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ اقتصاد المياه في قطاع غزة(١٣١) . ووفقا لما صرحت به إسرائيل ، يلغي الامر الصادر بشأن المياه في قطاع غزة شرعة قانونية على الترتيبات المتعلقة باستخدام المياه ، ويشتمل على الاحكام التالية :

(أ) يُحظر حفر آبار دون ترخيص من السلطات المختصة ؛

(ب) يُحظر زرع بساتين حمضيات جديدة دون ترخيص ؛

(ج) تُوزع المياه للزراعة بحسب المحاصيل المزروعة بالفعل ؛

(د) إن قياس مستوى المياه في جميع الآبار الموجودة أمر إلزامي ؛

(هـ) ينبغي تسوية المشاكل بين مستهلكي المياه وأصحاب الآبار[١٣٣] .

وإدارة الموارد المائية وتنظيمها مجال آخر ذكر في تقرير للأمم المتحدة في عام ١٩٨٤ وضعه فريق من الخبراء وقال إنه أُخضع لتعديلات من قِبَل دولة الاحتلال . ففي ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، فقدت السلطات المحلية ملاحياتها ومسؤولياتها ، بما في ذلك الملاحيات والمسؤوليات المتصلة بتوصيل رسوم المياه والرسوم والعوائد التي تفرض عليها . ويرى الخبراء أن النظام الإسرائيلي مركزي بدرجة عالية وهو ليس مفتوحا للمشاركة الفلسطينية . ويشير التقرير إلى أنه كانت توجد في الاراضي المحتلة قبل الاحتلال درجة معينة من مركزية المسؤوليات الحكومية المتعلقة بإدارة الموارد المائية . فمثلا ، وفقا لما جاء في مذكرة أصدرها الاردن في عام ١٩٨٨ ، كانت سلطات تنظيم وتوزيع المياه في الضفة الغربية بموجب التشريع الساري قبل عام ١٩٦٧ تخضع لسلطة مدير إدارة الاراضي ، وفي عام ١٩٦٦ نقلت هذه السلطات إلى هيئة الموارد الطبيعية[١٣٣] . بيد أن تقرير فريق الخبراء وجد أن بعض المهام في تنظيم مياه السري كانت في أيدي المحافظات المحلية ، كما كانت معظم مسؤولية توفير المياه المحلية والبلدية في يد المجلس البلدي لمدينة غزة[١٣٤] . وفي قطاع غزة ، يعتبر النظام المفروض من قِبَل إسرائيل أكثر تشديدا نظرا لانه قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ لم يكن يوجد هناك نظام تطبقه الحكومة يتعلق بتصاريح المياه وكان الحق في استخدام المياه يخضع للقانون العرفي . وقد سلّم هذا القانون بحقوق مالك الارض في استعمال المياه بحكم الملكية ، وبحقوق كل من يحتاجون إليها في الضرورات الاساسية للمياه (الحق في إرواء الظمأ والحق في ري المزروعات) . وبالإضافة الى ذلك كان من الممكن الدخول بحرية في ترتيبات خاصة لشراء وممارسة حقوق استعمال المياه[١٣٥] .

وفضلا عن ذلك ، يشير تقرير فريق الخبراء إلى أن السياسات الحكومية المتعلقة بتسديد المستفعين لتكاليف مشاريع تنمية المياه وبتوفير الدعم والحوافز من أجل تشجيع أنشطة تنمية المياه ، تختلف عن مثيلاتها من السياسات والممارسات في ظل التشريع المحلي الاصلي في الاراضي المحتلة . ولما كانت السياسات والممارسات الإسرائيلية نافذة في الاراضي المحتلة ، ولما كانت مصالح الفلسطينيين المحليين غير ممثلة تمثيلا كافيا في الهيئات العامة المسؤولة عن وضع السياسات المتصلة بذلك ، فقد نشأ مصاعب مالية وقد ينشأ تمييز بالنسبة لمستعملي المياه ومستهلكيها من الفلسطينيين المتأثرين[١٣٦] .

وطوال عقد الثمانينات ، ظلت منشورات الامم المتحدة ومنشورات اخرى تعرب عن الرأي القائل إن مشكلة المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة تفاقمت نتيجة عدم إشراك الفلسطينيين في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على استعمال المياه في هذه الاراضي(١٣٧) . فبينما المشاركة العامة مكفولة للمستعمرين الإسرائيليين عن طريق طائفة متنوعة من المجالس والمؤسسات ، لا يملك الفلسطينيون الحق في إبداء الرأي في صياغة السياسات المتعلقة بالمياه أو في القرارات المتخذة أو في المشورة المسداة من قِبَل الهيئات المسؤولة . وبالإضافة إلى ذلك ، ووفقا لما جاء في التقرير ذاته ، ادى الامر العسكري رقم ٢٩١ لعام ١٩٦٨ إلى وقف العمل بالقانون الاردني رقم ٤٠ لعام ١٩٥٢ بشأن تسوية المنازعات القانونية والمنازعات المتعلقة بالحقوق المائية(١٣٨) . ورغم أن التشريعات المائية الإسرائيلية تحتوي على أحكام تفصيلية بشأن الطعون في القرارات المتعلقة بالاعتراف بالحقوق القائمة ، وإعلان "مناطق تقنين المياه" ، وإحداث زيادات في أسعار المياه ، وإصدار أو تعديل تصاريح وتراخيص للمياه ، واستنّان قواعد تتعلّق باستخدام المياه والعديد من القرارات الإدارية الاخرى الصادرة عن سلطات إدارة المياه ، وأن المنشورات الإسرائيلية تؤكد على العناية الخاصة التي يوليها المشرّعون القانونيون لحماية حقوق الافراد وضمان تقديم تعويض عادل في حالة المطالبات المبررة المتعلقة بمسائل المياه ، فإن الطعون المقدمة لمراجعة هذه القرارات لا تنظر فيها إلا السلطات الإسرائيلية(١٣٩) .

ومنذ عام ١٩٦٧ ، وفقا لتقرير صادر عن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المذكور آنفا ، قامت هيئة المياه الإسرائيلية ، عن طريق إدارة توزيع المياه واعتمادها التابعة لها ، بتولي الرقابة المباشرة على الإمدادات المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة . فقد عهد إلى هيئة المياه الإسرائيلية وشركتين خاضعتين لها ، هما ميكوروت (شركة المياه الإسرائيلية) وتاهال (شركة تخطيط المياه لإسرائيل) ، المسؤولية عن الإمداد بالموارد المائية وتنظيمها . وعهد إلى شركة ميكوروت بالمسؤولية عن جميع عمليات حفر الآبار الارتوازية في جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة(١٤٠) . ووفقا للموسوعة اليهودية ، انشئت شركة ميكوروت في عام ١٩٣٧ من قِبَل الوكالة اليهودية والاتحاد العام للعمال العبريين في أرض إسرائيل (اتحاد الهيستادروت) والصندوق الوطني اليهودي . وجاء في منشور أصدرته ميكوروت أن السيد ليفي اشكول كان هو مؤسس الشركة وأول مدير تنفيذي لها(١٤١) . وعلى أساس ما جاء في الموسوعة صارت ميكوروت رسميا ، في عام ١٩٦٢ ، الشركة الوطنية للإمدادات المائية في إسرائيل وفي عام ١٩٦٧ كان كل من حكومة إسرائيل واتحاد هيستادروت يملك ٣٢ في المائة من أسهم شركة ميكوروت ، بينما امتلكت الوكالة اليهودية والصندوق

الوطني اليهودي بقية الاسهم بالتساوي . وثمة مصادر منشورة اخرى تشير إلى ان اسهم التحكم في شركة ميكوروت تمتلكها إما الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي أو حكومة إسرائيل(١٤٣) .

<u>وفقا للموسوعة اليهودية</u> ، انشئت شركة تاهال في عام ١٩٥٢ من قبل حكومة إسرائيل ، التي تملك اغلبية الاسهم (٥٣ في المائة) . وتمتلك الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي بقية الاسهم بالتساوي . وفي عام ١٩٦١ قامت شركة تاهال ، حسبما ورد في <u>الموسوعة</u> ، بإنشاء شركة فرعية هي شركة تهال المحدودة للمهندسين الاستشاريين ، وذلك لكي تتولى العمل على اساس تجاري في إسرائيل وفي الخارج .

وكلف مجلس المياه الإسرائيلي بتولي جميع عمليات توزيع المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسمح لها بتركيب عدادات مياه على الابار الارتوازية المملوكة للمزارعين الفلسطينيين بغية التحكم في كميات المياه المستخرجة منها(١٤٣) . ووفقا لمعلومات إسرائيلية منشورة ، يشترط على الفلسطينيين أن يقدموا طلبات الحصول على التصاريح المتعلقة بالمياه إلى الموظف المعني بالمياه لدى السلطات العسكرية وأن يسددوا أثمان استهلاك المياه من طريق الموظفين المحليين الذين كثيرا ما تقوم بتعيينهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية(١٤٤) .

وتكثر التقارير التي تتحدث عن المنازعات على الإدارة اليومية لاقتصاد المياه . وكثيرا ما تنصب المنازعات على الفواتير المستحقة السداد والمنشآت الفلسطينية للمياه . فمثلا ، في ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩١ ، نشرت لجنة بحوث الاراضي التابعة لجمعية الدراسات العربية ، القدس ، معلومات عن نزاع حدث منذ عهد قريب يتعلق بمنشآت للمياه وآبار في بيت أولا بالقرب من الخليل . ووفقا لهذه المعلومات ، في صبيحة يوم ١٧ شباط/فبراير وصلت سيارات جيب عسكرية وحراس ممتلكات الدولة في بيت لحم والخليل ومعهم شاحنات وجرافة ، وشرعوا في تهديم الابار وشبكات الضخ الفلسطينية ، وقاموا بمصادرة المحركات والمضخات . ولم يحدث احتجاج من جانب إدارة الزراعة ، التي كانت قد ابلغت المزارعين بانه حتى لو ازيلت المضخات ، فينبغي عدم ردم الآبار بالجرافة . واعلن الحراس مسؤوليتهم عن الإجراء الذي اتخذ وانهم سوف يستخدمون القوة ضد أي إنسان يقف في طريقهم . ودام هذا الهجوم من الساعة ٧ صباحا الى الساعة ٤ مساء . وفي ذلك اليوم ذهب بعض المزارعين إلى إدارة الزراعة وإلى هيئة المياه في رام الله ، التي ابدت احتجاجا ، وبعد أن انكرت اية مسؤولية عليها ، اعلنت انها سوف تجري تحقيقا في القضية(١٤٥) .

ثانيا - القيود المفروضة على أنشطة التنمية التي تتطلب توفر المياه ، والتدابير القمعية ذات الصلة بالمياه

لا شيء سيقتلعنا نحن الفلسطينيين من هنا . فنحن مثل الغابة ، يمكنكم قطع الأشجار واجتثاثها ، ولكن الغابة ستظل تنمو . بدلا من اجتثاث الأشجار ، على الإسرائيليين أن يصبحوا أشجارا ، مثل الفلسطينيين - كي يصبحوا بذلك جزءا من الغابة .

(فيصل الحسيني في مقابلة مع صحفي إسرائيلي)

إن القيود القانونية والإدارية المفروضة على الفلسطينيين لكي يستخدموا موارد محدودة للغاية من المياه تكملها قيود مفروضة على أي نشاط إنمائي يتطلب موارد مائية أو يشتمل عليها . فمثلا ، منذ عام ١٩٦٧ ، ظلت إسرائيل ، الدولة المحتلة ، تفرض قيودا شديدة على زراعة الأشجار والمحاصيل من قِبَل المزارعين الفلسطينيين بغية تقليل استهلاكهم للمياه . وكان الأثر التراكمي لهذه السياسات التقييدية ذات الصلة بالمياه هو الإضعاف الشديد للزراعة الفلسطينية(١٤٦) . وفضلا عن ذلك ، ظلت موارد المياه ومنشآتها تستخدمان ، طوال عهد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، بما فيها القدس ، في إطار تدابير قمعية موجهة من قِبَل دولة الاحتلال ضد السكان المدنيين الفلسطينيين . وهذه التدابير ، التي تزيد من تقليل استهلاك الفلسطينيين للمياه ، سوف تُبحث في الجزء باء أدناه .

ألف - القيود المفروضة على الزراعة والجهود الإنمائية

تحتاج الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى معظم الكميات الشحيحة من المياه التي تستهلك في هذه الأراضي . فوفقا لمشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، يستخدم في الزراعة ، للري في الغالب ، أكثر من ٨٠ في المائة ، أي قرابة ١٠٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية ، وحوالي ٩٠ في المائة ، أي حوالي ١١٠ مليون متر مكعب في قطاع غزة من المياه المستهلكة محليا(١٤٧) .

وكان برنامج التنمية الاردني للفترة ١٩٦٤-١٩٧٠ يهدف إلى زيادة مساحة الاراضي الزراعية في الضفة الغربية بهدف رفع مستوى الدخل من الزراعة وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين بزيادة الإنتاج الزراعي . وكانت النية تتجه إلى زيادة مساحة الاراضي المروية إلى ٤٠ في المائة من الاراضي الزراعية مع نهاية برنامج التنمية في عام ١٩٧٠ . كما كان البرنامج يهدف إلى زيادة مساحة الاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة ومختلف أنواع الخضروات(١٤٨) . ومنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في عام ١٩٦٧ ، لم تشهد الزراعة الفلسطينية مثل هذا النمو .

وقد أشارت تقارير عديدة إلى المكوك القانونية والممارسات الادارية الإسرائيلية التي تفرض قيودا على الانشطة الزراعية الفلسطينية ، فضلا عن القيود المفروضة على اقتصاد المياه الفلسطينية ذاتها . وعلى سبيل المثال ، يفيد تقرير الامم المتحدة لعام ١٩٨٤ الذي أعده فريق من الخبراء أنه وفقا للامر العسكري رقم ١٠١٥ الصادر في عام ١٩٨٣ ، حظر أمر القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية زرع الاشجار المثمرة بدون ترخيص من الحكومة العسكرية ، وذلك "من أجل حفظ موارد المياه والانتاج الزراعي" . كما أنه يتعين تسجيل الاشجار التي سبق غرسها في غضون ٩٠ يوما والحصول على ترخيص لكل منها . وعلاوة على ذلك فللمفتشين الحكوميين سلطة القيام بالتفتيش واقتلاع الاشجار غير المرخص بها على نفقة مالكيها . واشتمل أمر لاحق ، قيل هو الامر رقم ١٠٢٩ الصادر في عام ١٩٨٣ ، على أحكام تقييدية مماثلة تتعلق بالخضروات(١٤٩) . وقد وجد السيد آتيه ، استاذ العلاقات الدولية ، أنه على الرغم من أن انتاج الحمضيات يشكل ربع الناتج القومي الاجمالي في غزة ، وأن الفلسطينيين هناك هم تقليديا مزارعون ويروون نصف الارض الزراعية ، فقد رفضت السلطات العسكرية منح ترخيص بزرع أشجار حمضيات جديدة حتى ولو كانت بدلا من الاشجار التالفة(١٥٠) . وفي قطاع غزة ، من المحظور زرع بساتين حمضيات جديدة دون إذن من السلطة العسكرية ، وذلك حسب بيان إسرائيلي سبقت الاشارة إليه(١٥١) . ويفيد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩١ الانف الذكر أن أشجار الحمضيات قد اقتُلعت فعلا وأن المزارعين الفلسطينيين قد مُنعوا من زرع أشجار حمضيات جديدة ، سواء في منطقة الغور من الضفة الغربية أم في قطاع غزة(١٥٢) . كما تجبر سلطات الاحتلال المزارعين في قطاع غزة على اتباع أساليب زراعية محددة بغية الحيلولة دون انتشار المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه ، ولاسيما الحمضيات والقطن ؛ وفضلا عن ذلك ، فقد انخفضت مساحة المنطقة المزروعة بالحمضيات انخفاضا كبيرا أثناء سنوات الاحتلال(١٥٣) .

وفي عام ١٩٨١ ، بلغت مساحة الاراضي المزروعة الاجمالية في الضفة الغربية ٢ ٠٠٠ ٠٠٧ دونم ، وبلغ مجموع الارض المروية منها ٩٨ ٠٠٠ دونم ، وهذا يمثل حوالي ٥ في المائة من مجموع المساحة المزروعة(١٥٤) . ويعتمد حوالي ٩٥ في المائة من الاراضي التي يزرعها الفلسطينيون على سقوط الامطار إلى حد كبير . وقد أدى هذا الاعتماد إلى ترك عدد متزايد من المزارعين الفلسطينيين عرضة لتقلبات أحوال الطقس(١٥٥) . وعلى نحو ما ذُكر ، فإن البرامج الإسرائيلية لـ "استمطار السحب" تؤدي إلى سقوط الامطار على أراضيها ، إلى الشمال ، في منطقة بحيرة طبريا .

الجدول ٢

الاراضي المزروعة والمروية في الاراضي
الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ، ١٩٨٨
(١ دونم = ١٠٠٠ متر مربع)

	الضفة الغربية		قطاع غزة		إسرائيل
	الفلسطينيون	المستوطنون	الفلسطينيون	المستوطنون	
مساحة الاراضي المزروعة (بالدونم)	٢ ١٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٠٧٧	٢١٤ ٠٠٠	١١ ١٠٠	٤ ٢٤٠ ٠٠٠
النسبة المئوية للمساحة	٣٨	١	٥٩	٣	٣١
مساحة الاراضي المروية (بالدونم)	١١٠ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	٦ ٧٠٠	١ ٨٥٠ ٠٠٠
النسبة المئوية للارض المزروعة	٥	٦٩	٥٦	٦٠	٤٤

المصدر : إستنادا إلى وثيقة الامم المتحدة A/46/263 ، المرفق ، الجدول ١ ، وإلى أطلس بتفينستي وخياط ، الصفحتان ٣٧ و ١١٣ .

وما برحت الارقام الدقيقة المتعلقة بمقدار الاراضي الفلسطينية التي كانت تُروى قبل بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ موضع جدل . وما يتفق عليه الخبراء هو انه منذ ذلك الحين تقريبا لم يُسجل أي نمو في مساحة الاراضي الفلسطينية المروية . واستنادا إلى الارقام التي يقدمها المشروع الإسرائيلي لقاعدة بيانات الضفة الغربية باشراف السيد بن فنيستي ، فقد كانت مساحة الاراضي الفلسطينية المروية في عام ١٩٨٥ ، البالغة حوالي ١٠٤ ٠٠٠ دونم ، هي المساحة ذاتها في عام ١٩٦٧ من حيث الاساس ، في حدود ٦ في المائة ، وكانت تتلقى ما بين ٩٠ و ١٠٠ مليون متر مكعب من الماء ؛ وفي منتصف عقد الثمانينات ، كانت نسبة الاراضي المروية ، البالغة حوالي ٣٨ ٠٠٠ دونم ، إلى الاراضي التي يزرعها المستوطنون الإسرائيليون في حدود ٦٩ بالمائة[١٥٦] . وقد ورد في أحد منشورات مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن مجموعتان مختلفتان من المعلومات عن مدى الري . وتشير إحدى مجموعتي الارقام إلى أن السياسات الإسرائيلية خلال الاحتلال قد أدت إلى تناقص الاراضي الفلسطينية المروية من ٠٠٠ ٣٢٢ دونم في عام ١٩٦٦ إلى ٠٠٠ ٨٥ دونم بحلول عام ١٩٨٦ ، وهو تناقص يزيد عن ٧٣ في المائة[١٥٧] . وتبين مجموعة الارقام الاخرى المعروضة في الجدول أدناه ، أن المساحة المزروعة سواء المروية منها أم المسقية بالامطار ، قد بقيت ثابتة نسبيا بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٨١[١٥٨] . وتذهب إسرائيل ، في بيان ورد في إحدى وثائق الامم المتحدة ، إلى أن المساحة المروية قد ازدادت بمقدار ١٥٠ في المائة[١٥٩] .

وفيما يتعلق بالري في قطاع غزة ، يفيد الخبراء الذين لهم صلة بمشروع قاعدة البيانات المذكور أعلاه وبمشاريع أخرى ، أن حوالي ٥٠ في المائة ، أو ٥٠٠ ١٠٨ دونم ، من المساحة التي يزرعها الفلسطينيون تُروى بالسقاية[١٦٠] . واستنادا إلى مشروع قاعدة البيانات ذاته ، يسقي المستوطنون الإسرائيليون في قطاع غزة حوالي ٧٠٠ ٦ دونم ، أي ٦٠ في المائة تقريبا من أصل الـ ١٠٠ ١١ دونم التي يزرعونها[١٦١] .

وثمة ناحية أخرى تثير القلق بالنسبة للزراعة الفلسطينية ، وهي التدخل في الاحتفاظ بمناطق الرعي وإمدادات المياه اللازمة لتربية الحيوانات . وقد وصف السيد غوين رولي ، وهو خبير العلوم المائية الذي سبق الاستشهاد به عند البحث في الآثار الناجمة عن حفر الآبار الإسرائيلية العميقة على الآبار الفلسطينية الاقل عمقا في الارض الفلسطينية المحتلة . أي مشكلة "التشرب من مستودعات المياه الجوفية" ، بعض العواقب الناجمة عن جفاف المراعي ورداءة نوعية الماء على النحو التالي :

الجدول ٤

المساحة المزروعة في الضفة الغربية
في سنوات مختارة : ١٩٦٦-١٩٨١
(بآلاف الدونمات ؛
١ دونم = ١٠٠٠ متر مربع)

الأرض المزروعة	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١
المسقية	١٠٠	٥٧	٨٢	٨١	٨٢	٨٩	٩٢	٩٨
المروية بالأمطار	١ ٩٨٠	١ ٩٨٨	١ ٩٤١	١ ٩٢٩	١ ٨٧٨	١ ٩٣١	١ ٨٥٩	١ ٩٠٩
المجموع	٢ ٠٨٠	٢ ٠٤٥	٢ ٠٢٣	٢ ٠٣٠	١ ٩٦١	٢ ٠٣٠	١ ٩٥١	٢ ٠٠٧

المصدر : Mohammed K. Shadid. "Israeli policy towards economic development in the West Bank and Gaza". in the Palestinian Economy. George Abed (ed), (London. Routledge. 1988), as shown in Mr. Musallam, "Whose hand on the tap", p. 26.

"المحصلة هي تضاؤل القدرة على الإعاشة وحجم القطعان وانخفاض المحصول أو انعدامه مما يضطر السكان إلى "الانتقال" ، مثل اتجاه العناصر الشابة إلى البحث عن العمل في أماكن أخرى كالمناطق الحضرية"(١٦٢) .

واستنادا إلى مقالة نُشرت في عدد آذار/مارس ١٩٩١ من التنمية ، وهي رسالة إخبارية تصدرها رابطة الخدمة الاجتماعية ، تمثل تربية الحيوانات ٤٥ في المائة من ناتج القطاع الزراعي في الضفة الغربية و ٣٥ في المائة من هذا الناتج في قطاع غزة . أما بالنسبة للمواشي ومنتجاتها ، فتشير الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية إلى حوالي ٣٦ و ٣١ في المائة من الناتج الزراعي في المنطقتين ، على التوالي ، بالنسبة للفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ .

وفي غزة ، تعتبر الأسماك ، بعد المياه العذبة ، أحد الموارد الطبيعية الرئيسية المتأثرة مباشرة بالقيود المفروضة على حقوق الفلسطينيين في استخدام المياه . فاستنادا إلى مقال شباط/فبراير لعام ١٩٩١ المذكور أعلاه والمنشور في "من الميدان" (From the Field) ، كان للقيود المفروضة على استخدام موارد المياه بحذاء ساحل قطاع غزة أثر سلبي على مصائد الأسماك الفلسطينية . فعلى طول ساحل غزة ، وباستثناء منطقة أمنية تبلغ ٥ كيلومترات عند الحدود بين مصر وقطاع غزة ، يُسمح للصيادين بالصيد حتى مسافة ١٨ كيلومترا في عرض البحر . أما الصيادون الذين يوجدون خارج الحدود المسموح بها فيتعرضون لمصادرة هوياتهم وتصاريح الصيد لديهم وما اصطادوه . واستنادا إلى رابطة صيادي الأسماك ، يعمل في صناعة الأسماك حوالي ٣٠٠ ١ صياد ، فضلا عن كثيرين آخرين يستخدمون في الأنشطة المتصلة بها ، مثل التسويق ، وإنتاج وإصلاح معدات الصيد وزوارقه . وقد أخذت القيود المفروضة على صيد السمك تتزايد منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، وازدادت شدة مع اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وخلال السنوات الثلاث الماضية ، دأبت السلطات على حرمان صيادي الأسماك بشكل دائم من الوصول إلى البحر خلال فترتي الأوج في موسم السردين ، فتسمح لهم بالصيد فترة تقل عن أسبوع واحد . كما يفيد المقال المذكور إن صناعة الأسماك تكبدت خسائر إضافية من شهر كانون الثاني/يناير حتى أواخر آذار/مارس ١٩٩١(١٦٣) .

أما الأثر العام لسياسات المياه الإسرائيلية على الزراعة الفلسطينية فيبقى مسألة فيها خلاف بين مصادر النشر المختلفة ، فيشير بيان إسرائيلي إلى أنه على الرغم من عدم تغير إجمالي استهلاك المياه في الزراعة بالفعل ، فقد ازدادت المساحة

المروية ، على نحو ما ذُكر آنفا ، بمقدار ١٥٠ في المائة كما ازدادت الغلال ١٢ ضعفا ، وذلك بسبب إدخال المعدات والاساليب الحديثة[١٦٤] . وتفيد إسرائيل ، علاوة على ذلك ، بأن ازدياد الانتاجية وانفتاح سوق الاغذية الإسرائيلية العالية الاسعار نسبيا (في حين أن الاسواق التقليدية في البلدان العربية لم تتعرض إلا لخلل جزئي ، حيث ظلت تتلقى الخضروات عبر جسور نهر الاردن) قد أديا إلى زيادة كبيرة في الايرادات الزراعية . فبلغ متوسط النمو في الانتاج الزراعي منذ عامي ١٩٦٨/١٩٦٧ حوالي ١٠ في المائة سنويا ، بالمقارنة مع ٥ في المائة سنويا في إسرائيل ، وذلك استنادا إلى البيان المذكور[١٦٥] . وتشير الاحصاءات الإسرائيلية الرسمية إلى أن قيمة الناتج والدخل الناجم عن القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازداد كما حدث بين ١٩٨٦/١٩٨٥ و ١٩٨٨/١٩٨٧ مثلا[١٦٦] .

وعلى النقيض من ذلك ، فقد وجدت السيدة روي ، وهي خبيرة في موضوع غزة تعمل في مشروع قاعدة البيانات التابع للسيد بنفنستي ، أن القيود المفروضة على استعمال المياه قد قضت على الحوافز بالنسبة للاستثمارات الاقتصادية وأرغمت أعدادا متزايدة من المنتجين الفلسطينيين على ترك الزراعة . ونتيجة لذلك ، فقد أدت تلك التدابير إلى إضعاف قدرة النمو الهيكلي لاقتصاد غزة وإمكانية قيام نشاط اقتصادي مستقل . وفي رأيها أن السياسات الإسرائيلية أسهمت في "التحطيم الهيكلي" المستمر للقطاع الزراعي[١٦٧] . واستنادا إلى مقالة كتبتها السيدة شيريل روبنبرغ ونُشرت في مجلة الشؤون العربية Journal of Arabic Affairs ، انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بين ١٩٦٩ و ١٩٨٥ من ٣٦,٤ إلى ٢٠,٢ في المائة في الضفة الغربية ، كما انخفضت النسبة المئوية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٨,٢ إلى ١٧,٨ في المائة في قطاع غزة . وفي الوقت ذاته ، تضاءلت اليد العاملة الزراعية كنسبة مئوية من مجموع اليد العاملة من ٤٦ إلى ٢٧,٤ في المائة في الضفة الغربية ، ومن ٣٣ إلى ١٨ في المائة في غزة[١٦٨] .

وقد ذكرت لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) في تقريرها المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بصورة مفصلة أن النشاط الاقتصادي لعدد من السكان الفلسطينيين قد انخفض بالفعل ، استنادا إلى المعلومات الواردة ، إلى مستوى الكفاف عند تحويل المياه المتوفرة لهم أصلا لفائدة المستوطنين الإسرائيليين . وفي بعض الحالات ، ذكرت التقارير أن القرويين الفلسطينيين أُرغموا على ترك أراضيهم الزراعية التي أصيبت بالجفاف والتماس مصدر رزق بديل في مكان آخر[١٦٩] . وتذكر الرسالة الاخبارية رقم ٣٥ للجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية

بقضية فلسطين (ICCP) ، المؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أن إتلاف السلطات الإسرائيلية الاشجار المثمرة يجرد الكثير من الفلسطينيين من مصدر دخلهم الرئيسي[١٧٠] . وقد أدى اقتلاع أعداد كبيرة من الاشجار أثناء الانتفاضة ، وهو ما سيأتي الكلام عنه ، فيما يلي ، إلى زيادة تلك الحالة سوءا .

وبالإضافة إلى التدخل في أنشطة الزراعة وصيد الاسماك التي يقوم بها الفلسطينيون ، تفرض إسرائيل عليهم قيودا على أنشطة التشييد والتنمية . وتذكر الدراسة المعنونة "مفاتيح السيطرة - سعي إسرائيل إلى السيطرة على موارد المياه العربية" التي أعدتها السيدة شميدا ونشرها الصندوق الامريكي للتعليم أن السلطات المحلية تحظر تسوية الارض على شكل مصاطب أو أي أنشطة فلسطينية أخرى لتنمية الاراضي يكون من شأنها إعاقة التدفق السطحي للمياه إلى إسرائيل[١٧١] . وبالإضافة إلى هذا فإن تشييد المساكن ، الذي يشمل قطاع التشييد بكامله تقريبا في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، فضلا عن تشييد المباني الصناعية والمباني العامة ، يعتمد بالنسبة لهياكله الاساسية ذات الصلة ، مثل توصيلات الإمداد بالمياه وتصريفها ، على ترخيصات من سلطة الاحتلال . وقد حددت مقالة كتبها السيد نضال صبري ، من جامعة بير زيت ، في العدد الصادر في خريف عام ١٩٩١ من نشرة "مجلة الدراسات الفلسطينية" (Revue d'études palestiniennes") القيود التي وضعتها إسرائيل على إقامة الهياكل الاساسية للمباني في مواقع معينة كعقبة رئيسية تعترض تنمية قطاع الإسكان الفلسطيني وذكر في عدد آذار/مارس ١٩٩١ من نشرة "التنمية" انه يجب أيضا الحصول على تصاريح قبل إنشاء المجمعات البسيطة لمياه الامطار . ويجري جمع مياه الامطار في خزانات منزلية صغيرة يتراوح عددها بين ٦٠٠٠ خزان و ١٠٠٠٠ خزان وفي حفر تجميع في القرى . بل إن إسرائيل تقيد إنشاء حفر التجميع البدائية في ميادين القرى وذلك ، على ما هو مفترض ، من أجل حفظ المياه والبيئة[١٧٢] . وقد أكدت الجمعية العامة مكررا ، على مر السنين ، دعوتها إلى تنفيذ مشاريع للتنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك إنشاء ميناء بحري وممنع للحمضيات في قطاع غزة المحتل وممنع للاسمنت في الضفة الغربية[١٧٣] . وحتى الآن لم يتحقق تنفيذ هذه المشاريع التي تتعلق بموارد المياه الفلسطينية .

باء - التدابير التعسفية التي تقلل من استخدام الفلسطينيين للمياه

ذكرت اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ٤٤٦ (١٩٧٩) في تقريرها أنه في الايام الاولى للاحتلال قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية ، بدعوى المحافظة على الامن ، بضخ ١٤٠ مضخة مياه مركبة على الضفة الغربية لنهر الاردن ومُنع المزارعون الفلسطينيون ، نتيجة لذلك العمل ، من ضخ المياه من النهر ، بينما سُمح للمستوطنين الإسرائيليين في المنطقة بمواصلة ذلك(١٧٤) . وفيما يتعلق بإعلان سلطة الاحتلال بعض المناطق "مناطق أمنية مغلقة" والاستيلاء على الاراضي ، الذي تقدم الكلام عنه ، ورد في العرض الذي قدمه السيد أحمد قطناني ، الخبير الاستشاري بمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، في الندوة التي عقدت في مقر المنظمة في روما في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، أن السلطات الإسرائيلية قامت في صيف عام ١٩٧٩ بتدمير قنوات الري في الجفتلك(١٧٥) . وذكر السيد أتاؤف ، استاذ العلاقات الدولية ، مثالا على اقتلاع الاشجار عقابا على هجوم مشتبه فيه استهدف سيارة إسرائيلية ، فقال إنه في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ اقتلعت القوات الإسرائيلية أشجار البرتقال في بستان يمتلكها الدكتور أكرم مطر عضو المجلس البلدي في غزة . وذكرت تلك السلطات أن قنبلة ألقيت من البيارات الواقعة على طريق غزة - خان يونس(١٧٦) . وذكر في الرسالة الإخبارية رقم ٣٥ للجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين الصادرة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أن تقوم السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٦ باقتلاع الاشجار وهدم خزانات المياه وإغلاق الينابيع الطبيعية وتدمير الآبار .

ويتضمن تقرير الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ المتعلق بانتهاكات حقوق الانسان خلال الانتفاضة الفلسطينية ، الذي أصدره الاتحاد الإسرائيلي لحقوق الانسان والحقوق المدنية ، النص التالي من مقالة صحفية نشرتها صحيفة حاداشوت الإسرائيلية في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في الشهر الثاني للانتفاضة :

"خلال موجة من الاضطرابات عمت قطاع غزة ، عمد ضباط قوات الاحتلال الإسرائيلي والموظفون الإداريون المدنيون إلى قطع التيار الكهربائي وإمدادات المياه عن مساكن آلاف من سكان مخيمات اللاجئين ، كما قطعوا التوصيلات التليفونية . وقد كشف عن ذلك أمس ضابط كبير وهو أحد قادة الجيش المسؤولين عن المنطقة .

"وذكر الضابط أمس لصحيفة جاداشوت أنه عازم على تقديم شكوى رسمية إلى رئيس الأركان . وذكر الضابط أنه خلال الاجتماعات التي عقدت لتزويد القادة بالمعلومات صدرت تعليمات بقطع التيار الكهربائي والتشويش على الخطوط التليفونية في مخيمات اللاجئين والتأكد من قطع إمدادات المياه عن السكان . وكان الهدف من ذلك هو أن يعرف السكان من هو المتحكم الحقيقي في الموقف في القطاع وأن نثبت لهم أننا نستطيع أن نطبق تدابير لم يحلموا بها .

"وأشار القائد الكبير إلى أن هذه التدابير قد قوبلت باستهزاء من جانب بعض الضباط الذين أشاروا تحفظات خلال اجتماعات التزويد بالمعلومات"(١٧٧) .

وطبقا لرواية منشورة أخرى ، توقفت السلطات الإسرائيلية ، في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، عن دفع فاتورة مياه مخيم شعفاط للاجئين شمالي القدس . وكان السبب الرسمي الذي قدم للتوقف عن الدفع هو أن مصروفات المياه المستهلكة في المخيم قد زادت زيادة كبيرة منذ أن قام سكان المخيم بتركيب شبكة مواسير تحمل المياه إلى كل منزل على حدة . وقد رفض ممثلو المخيم هذه الادعاءات ، وأشاروا إلى أن تلك الحادثة هي آخر محاولة إسرائيلية لنقل السكان إلى خارج المخيم لإفساح المجال أمام توسيع مستوطنة إسرائيلية قريبة يقيم فيها أفراد عسكريون(١٧٨) . وذكر خبير في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية أنه كان شاهدا على حظر التجول التام الذي فرض على مخيم اللاجئين في الجلازون خلال نيسان/ابريل ١٩٨٩ لمدة ٤٣ يوما وأنه على الرغم من أن الصحافة المحلية والدولية قد أوردت أنباء حظر التجول هذا على نطاق واسع لم يرد ، طبقا لما ذكره ذلك المصدر ، أي ذكر لقطع المياه ، بجانب قطع التيار الكهربائي وفرض قيود على إمدادات الأغذية . وكان سكان القرى المجاورة يتركون الأغذية والمياه بعد منتصف الليل في أكياس بلاستيكية معلقة على فروع الأشجار المحيطة بالجلازون . وكانت الأكياس تجمع من جانب شبان مخيم اللاجئين الذين كانت لديهم الشجاعة على الخروج من منازلهم على الرغم من وجود الجنود الإسرائيليين المدججين بالسلاح . وجاء في مثال آخر ذكره الخبير أن السلطات الإسرائيلية قامت في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بقطع امدادات المياه عن الجفتلك في وادي الاردن الادنى . والجفتلك محاطة بمستوطنات زراعية إسرائيلية . وكانت الإدارة الإسرائيلية قد أنكرت في ذلك الوقت استخدام المياه "كسلاح" وذلك على الرغم من أن الاشخاص الكبار في القرية قد أبلغوا بأن الإمدادات لن تعود إلا في مقابل تعهد بوقف إلقاء الحجارة وحرق الإطارات على الطريق المؤدي إلى أريحا(١٧٩) .

وذكر في عدد شباط/فبراير ١٩٩١ من نشرة من الحقل From the Field أنه منذ بدء الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ قامت سلطات الاحتلال باقتلاع ٩٩ ٠٠٠ شجرة يمتلكها فلسطينيون . والجدول التالي الذي يبين عدد الأشجار التي اقتلعت خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى نيسان/ابريل ١٩٩١ قدمه اتحاد لجان العمل الزراعي في القدس باعتباره التذييل الثالث لرسالة مكتوبة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ :

إن حظر التجول الطويل الشامل ، الذي شل الحركة تماما في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وحتى رفعه تدريجيا في نهاية شباط/فبراير/بداية آذار/مارس ١٩٩١ ، قد حال دون وصول اللاجئين ، كالمعتاد ، إلى مصادر المياه للأغراض المنزلية والأغراض الزراعية . وكانت آثار حظر التجول من ناحية المياه بالغة الخطورة بالنسبة للأسر الفلسطينية وللزراعة . وقد جاء في مقالة نشرت في عدد شباط/فبراير ١٩٩١ من نشرة من الحقل From the Field ، إن أكثر المناطق الزراعية تأثرا بحظر التجول الواسع النطاق كانت هي المناطق العليا والوسطى من وادي الأردن . فعلى سبيل المثال تلف حوالي ٣ ٥٠٠ دونم من الكوسا ودونمات أخرى من الفول لأن المزارعين لم يتمكنوا من رش محاصيلهم في الوقت المناسب . كذلك فإن زراعة الدفيئات في ١٠ ٠٠٠ دونم في منطقة طولكرم وغزة قد تأثرت تأثرا شديدا . وتسببت الخسارة التي لحقت بالمراعي ، من جراء ظروف الجفاف التي زادها حظر التجول سوءا على سوء في خسائر مالية تقدر بمبلغ ٦ ملايين دولار في شهر واحد (١٨٠) . وقد أعربت مقالة ظهرت في نشرة أنباء من الداخل News from Within في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ عن رأي مؤداه أن السلطات الإسرائيلية تتبع سياسة السيطرة على إمدادات المياه في محاولة لجعل السكان الفلسطينيين تابعين وخاضعين - بالإضافة إلى تقليل استهلاك الفلسطينيين للمياه .

الجدول ٥

الاشجار المقتلعة خلال الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
الى نيسان/ابريل ١٩٩١

الشهر	العدد	الشهر	العدد
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧	١ ٠٠٠	ايلول/سبتمبر ١٩٨٩	١ ٨٧٥
كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	٥٠	تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩	٣ ٥٦٥
شباط/فبراير ١٩٨٨	٣٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩	٨٣٥
آذار/مارس ١٩٨٨	٨٣١	كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩	٨٢٨
نيسان/ابريل ١٩٨٨	٣ ٣٨٤	كانون الثاني/يناير ١٩٩٠	١ ٦٩٧
أيار/مايو ١٩٨٨	٣ ٧٤٨	شباط/فبراير ١٩٩٠	٤ ٤٨٣
حزيران/يونيه ١٩٨٨	٤ ٠٠٥	آذار/مارس ١٩٩٠	٣ ١٥٦
تموز/يوليه ١٩٨٨	١ ٧٢٣	نيسان/ابريل ١٩٩٠	١ ١٤٥
آب/اغسطس ١٩٨٨	١ ٨٢٢	أيار/مايو ١٩٩٠	٢ ٥٥٢
ايلول/سبتمبر ١٩٨٨	٣ ٣١٣	حزيران/يونيه ١٩٩٠	٥ ٩٢٣
تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨	٣ ٣٦٥	تموز/يوليه ١٩٩٠	٣ ٢٥٧
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨	١ ٠٩	آب/اغسطس ١٩٩٠	١ ١٤٥
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨	٣ ٥٩٤	ايلول/سبتمبر ١٩٩٠	٥ ٩٢٧
كانون الثاني/يناير ١٩٨٩	٥ ٢٥٣	تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠	٣ ٤٧٩
شباط/فبراير ١٩٨٩	٣ ٠٩٧	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	٧ ٧٢٨
آذار/مارس ١٩٨٩	١ ٤٠٥	كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠	لاتتوفر معلومات
نيسان/ابريل ١٩٨٩	٤ ٣٩٨	كانون الثاني/يناير ١٩٩١	٢٤٧
أيار/مايو ١٩٨٩	٥ ٤٢٢	شباط/فبراير ١٩٩١	١ ٥٩٦
حزيران/يونيه ١٩٨٩	٣ ٢٠٧	آذار/مارس ١٩٩١	٣ ٦١٥
تموز/يوليه ١٩٨٩	٣ ٣١٩	نيسان/ابريل ١٩٩١	١ ٧٨١
آب/اغسطس ١٩٨٩	٣ ٣٠٨		

المصدر : استنادا إلى مركز فلسطين لبيانات حقوق الانسان ، القدس/شيكاغو ، واعمال ميدانية ولجنة بحوث الاراضي ، وجمعية الدراسات العربية في القدس ، ومعلومات نقلها اتحاد لجان العمل الزراعي في القدس في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، المرفق الثالث .

ثالثا - أثر السياسات الاسرائيلية على استهلاك الفلسطينيين للمياه : عدم كفاية المياه كما ونوعا

نتيجة للقيود الإسرائيلية الشاملة التي تطول اقتصاد المياه الفلسطينية وأية أنشطة إنمائية تحتاج إلى المياه ، استُبقي استهلاك الفلسطينيين للمياه عند المستوى ذاته تقريبا الذي كان عليه في عام ١٩٦٧ ، وآخذ يتزايد حدوث حالات الجفاف وتدهورت نوعية المياه إلى ما دون المستويات الدولية والإسرائيلية المقبولة في كثير من المجتمعات المحلية الفلسطينية ، مما يعرض أحوالها الصحية العامة للخطر (١٨١) . وتسود أحوال فاجعة في قطاع غزة ، يحتمل أن تؤدي ، وفقا لما ورد في مقال نشر في جريدة Austin American-Statesman بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، إلى جدل شديد على المستوى الدولي حول حقوق الانسان : فإسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، ربما لا تستطيع ضمان توفر مياه ذات نوعية كافية لسكان قطاع غزة ، حسب مقتضى القانون الدولي . وتواجه عدة مناطق ريفية في الضفة الغربية حالة على درجة مماثلة من الخطورة حيث أن استهلاك المياه ونوعيتها أُبقيت في كثير من الحالات دون الاحتياجات الاساسية . وبالرغم من هذه الأحوال الكئيبة ، تفيد التقارير أن الدولة القائمة بالاحتلال تضخ المياه من بعض المناطق سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة إلى إسرائيل ، عبر حدودها الدولية .

وتأسيسا على معلومات نشرت يرد تفصيلها أدناه ، يخضع استهلاك الموارد المائية العذبة التي يُقدّر حجمها الممكن بحوالي ٨٥٠ مليون متر مكعب سنويا ، والتي منشؤها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، لقيود مفروضة من إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بحيث يُسمح للفلسطينيين باستعمال حوالي ٢٧ في المائة ، أو ٢٣٠ مليون متر مكعب من هذه الموارد . ويتاح أكثر من ثلثي المياه بكثير بشكل مباشر أو غير مباشر ، للمستهلكين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتجاوز الاستهلاك الإسرائيلي من مناسيب المياه التي تعبر الحدود ٩٥ في المائة .

ومن أشد القيود الملموسة المفروضة على الفلسطينيين في تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمياه المتوفرة ذلك العدد الصغير من الآبار أو الحفر الشقبية ذات العمق الضحل والانتاج المنخفض التي تسمح بها سلطات الاحتلال للاستخدام المنزلي وانعدام الآبار الجديدة التي يمكن أن يستخدمها الفلسطينيون في الزراعة انعداما فعليا . ويقول السيد شيف ، أحد خبراء الدفاع الإسرائيليين إن إسرائيل تحظر على

الفلسطينيين في الضفة الغربية حفر آبار جديدة إلا لأغراض الشرب ، ولا تسمح بأية زيادة على الكمية التي كانت تستخرج في عام ١٩٦٧ . وعلى الرغم من أن إسرائيل تحمي الحد الأدنى من حقوق الفلسطينيين في سحب المياه ، حسبما حددها احصاء المياه لعام ١٩٧٦ ، فإنها لا تسمح بسحب مياه اضافية لمواجهة احتياجات التنمية الزراعية الفلسطينية في المنطقة . وليس ثمة أي شك ، كما يقول السيد شيف ، وكما تقدم القول ، في أن المقيمين من اليهود يتمتعون حاليا بأنصبة أكبر بكثير مما يتمتع به الفلسطينيون(١٨٣) . ويذكر عدد حزيران/يونيه ١٩٩١ من نشرة التنمية وهي رسالة اخبارية تصدرها رابطة الخدمة الاجتماعية ، كمثال ، حالة كريات اربع الواقعة فوق الخليل على النحو التالي : يحصل المستوطنون البالغ عددهم ٥٠٠ على ما يتراوح بين ٥ و ٦ آلاف متر مكعب من المياه المنقولة بالانابيب يوميا ، في حين يحصل الفلسطينيون البالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ نسمة على ما يتراوح بين ٦ و ٧ آلاف من الأمتار المكعبة فقط . ونتيجة لذلك ، كان بعض أحياء الخليل ، حسبما ورد في المقال ، يظل أحيانا بدون مياه مباشرة لمدة شهر بل لمدة شهرين بصورة متواصلة(١٨٤) .

وتشير إسرائيل إلى أن تصاريح الحفر تعطى دائما إذا كانت هناك ضرورة للاستعاضة عن الآبار القائمة التي تجف . أما التصاريح فيما تسميه إسرائيل "يهودا والسامرة" فلم تكن تُرفض إلا فيما يتعلق بآبار الري الجديدة في الأحواض المستغلة استغلالا مفرطا . أما حفر الآبار لتزويد المنازل بالمياه فمسموح به كقاعدة عامة(١٨٤) وقد جاء في بيان إسرائيلي أسبق الوصف التالي للممارسات القانونية والإدارية التي تتعلق بالآبار والحُفَر الثقبية :

"٣٥ - يشترط القانون الأردني (الذي ما زال نافذا في يهودا والسامرة) ، مثلما يشترط القانون الإسرائيلي ، الحصول على تصريح رسمي قبل القيام بحفر أو ثقب بئر جديدة . والسلطة المختصة في الإدارة الإسرائيلية بالنسبة لهذه المسألة ، في الوقت الحاضر ، تتمثل في موظف مسؤول عن المياه ، ينظر في طلبات منح التصاريح بمساعدة لجنة استشارية .

"٣٦ - وفي سنوات الإدارة الإسرائيلية [العشر] بين ١٩٦٧ و١٩٧٩ ، قُدم من السكان العرب ما مجموعه ٨٠ طلبا للحصول على تصاريح للتنقيب عن المياه . ومن بين هذه الطلبات ووفق على ثلاثين ، ولكن لم يحدث أن قام مقدمو الطلبات بحفر بئر جديدة واحدة . . ."(١٨٥) .

وقال السيد ديلمان ، أحد الخبراء القانونيين ، في مقاله الذي نشر في عام ١٩٨٩ في مجلة الدراسات الفلسطينية ، إن الحكومة الإسرائيلية اعترفت ، في الواقع ، بأن هناك سياسة ضد منح الفلسطينيين تصاريح لحفر آبار زراعية جديدة ويقول السيد ديلمان إن التفسير الرسمي لهذه السياسة هو أن زيادة الانتاجية يمكن أن تتم من طريق اتباع أساليب محسنة في الري داخل المزرعة بدلا من إدخال الري إلى المزيد من الاراضي . وفي المقال نفسه ، يرد توضيح مفاده أن العدد الاكبر من الآبار المأذون بها الذي ذكرته الحكومة الإسرائيلية يتضمن تصاريح لتحسين آبار موجودة ، وأي تصريح للتنقيب عن المياه ربما لا ينطوي على الإذن بحفر بئر وتشغيله ، كذلك ، نظرا للقيود الإسرائيلية المفروضة على استعمال المياه وعلى أية تنمية ذات صلة بالمياه ، وخاصة زراعة الأشجار قد لا يكون مفيدا من الناحية الاقتصادية إيجاد مصدر للمياه مُنح بشأنه إذن بالحفر .

وفي أوائل الثمانينات ، جاء في تقرير للأمم المتحدة عن الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني أنه على الرغم من وجود حاجة أكيدة إلى الحفاظ على المياه من خلال ضوابط على استعمالها ، فإن حقيقة كون المعدل العام لاستهلاك الفرد من المياه في إسرائيل يساوي تقريبا أربع أمثال استهلاك الفرد في الضفة الغربية يعطي تبريرا لوجهة النظر القائلة أن سياسات المياه التي تتبعها سياسات الاحتلال تحرم الفلسطينيين من استعمال الموارد المائية بنفس مستوى استعمال المواطنين الإسرائيليين (١٨٦) . وتعطي المصادر الإسرائيلية الرسمية نسبا وأرقاما مختلفة بعض الشيء مشفوعة بتفسيرها للتفاوت المذكور في الاستهلاك . وحسبما جاء في تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية لسنة ١٩٩٠ ، المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي ، قام نائب منسق الشؤون الإدارية للاراضي المحتلة ، بوزارة الدفاع الإسرائيلية ، بإبلاغ ممثلي المدير العام بأن استهلاك المستوطنين للمياه في قطاع غزة في عام ١٩٨٩ ، بالمقارنة مع استهلاك الفلسطينيين ، كان ٣ في المائة فقط من الاستهلاك الكلي ، وحوالي مليوني متر مكعب من المياه . أما في الضفة الغربية ، فتبلغ النسبة حوالي ١٥ في المائة . ويمضي التقرير قائلا إنه من المسلم به مع ذلك أن الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية أو قطاع غزة يستهلك ، في الواقع ، ما بين ٣٥ و ٤٥ مترا مكعبا من الماء سنويا للاستعمال المنزلي ، في حين أن الفرد اليهودي من سكان المستوطنات في هذه الاراضي يستهلك ما بين ٨٥ و ٩٠ مترا مكعبا في السنة للغرض نفسه . وكان التفسير المُعطى لهذه الارقام الأخيرة هو أنها متفقة مع الاستهلاك الإسرائيلي العادي ؛ وإذا كان الاستهلاك يقرب من ضعف الاستهلاك الفلسطيني ، فإنه يقال إن ذلك يرجع إلى الفرق في مستوى المعيشة . غير أن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يشتكون من أن

المياه تنقصهم في أحيان كثيرة ، وأنها كثيرا ما تنقطع عنهم . وقد ردت سلطات وزارة الدفاع بأن قرارا اتخذ قبل ثلاث سنوات بتخفيض مجموع استهلاك المياه بنسبة ١٠ في المائة لجميع سكان المنطقة(١٨٧) .

استهلاك المياه في الضفة الغربية

في الثمانينات ، أدت القيود المفروضة على استعمال الفلسطينيين للموارد السنوية من المياه الجوفية في الضفة الغربية ، التي تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب ، إلى إتاحة حوالي ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا للفلسطينيين وما يقرب من ٥٠٠ مليون متر مكعب للاستخدام في إسرائيل ومستوطناتها في الضفة الغربية(١٨٨) . وفي أواسط الثمانينات ، كان يتعين على ما يقرب من ٧٥٠ ٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية أن يكتفوا بالحصة السنوية المخصصة لهم البالغة حوالي ١٢٠ مليون متر مكعب ، في حين كان ٢١ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يحصلون على ما يقرب من ٤٥ مليون متر مكعب ، أو زهاء ثلث الإجمالي البالغ ١٦٥ مليون متر مكعب من المياه الجوفية المحلية الذي يقدر أنه يستهلك سنويا في الضفة الغربية . وقد حوفظ طيلة الثمانينات على وجود اختلال صارخ في التوازن في استهلاك المياه ، حيث كان المستوطنون يتمتعون بامتيازات في بعض الاحيان تمنحهم معدلا سنويا من الاستهلاك يقرب من ١٤٣ ٣ مترا مكعبا للفرد مقابل ١٣٩ مترا مكعبا للفرد الفلسطيني(١٨٩) .

وتكشف الارقام الواردة في تقرير حديث صدر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عن أن حوالي ٤٦٠ بئرا من أصل ٧٣٠ بئرا فلسطينيا كانت موجودة قبل عام ١٩٦٧ ، دمرت أو جفت أو نزعت ملكيتها(١٩٠) . وتبين المعلومات التي نشرها مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية الذي يشرف عليه السيد بنفنيستي أن مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية ، في أوائل الثمانينات ، كانت تشمل ما بين ٢٣٠ و ٣٣٠ حفرة ثقبية ضحلة نسبيا ، توفر ما يقرب من ٥٥ إلى ٨٠ مليون متر مكعب ؛ و ٣٠٠ ينبوعا توفر حوالي ٥٠ إلى ٦٠ مليون متر مكعب ، ومستودعات لمياه الامطار وخزانات توفر حوالي ٥ مليون متر مكعب سنويا ؛ وكما ذكر أعلاه ، يؤخذ حوالي ٩ إلى ١٠ ملايين متر مكعب سنويا من نهر الاردن(١٩١) .

ويفيد تقرير بنفنيستي أن الحالة خطيرة خطرا شديدا فيما يتعلق بمناسيب المياه الغربية والشمالية الشرقية في الضفة الغربية ، حيث أن إسرائيل تستعمل ٥٠٠ مليون متر مكعب تقريبا منشؤها هناك ، بينما يستعمل الفلسطينيون في هذه المناطق ٢٠ مليون متر مكعب فقط . وقد وجد السيد بنفنيستي ، استنادا إلى التقديرات ، أن

إسرائيل تقوم بعملية ضخ مفرط داخل حدودها لهذين المسطحين المائيين الرئيسيين الممتدين عبر الحدود ، كل إلى مداه الايكولوجي الاقصى ، بنسبة ٤,٥ في المائة للضفة الغربية و ٩٥,٥ في المائة لإسرائيل . وبواسطة تقييد استهلاك المياه في المرتفعات الفلسطينية ، تحصل إسرائيل عند السفوح والمنحدرات على ما يقرب من ٢٥ إلى ٣٥ في المائة من مواردها المائية السنوية وتحتفظ بضغط شبكة المستودعات المائية الجوفية داخل حدودها(١٩٢) .

وفيما يتعلق بالمسطحات المائية الشرقية في الضفة الغربية ، يفصل السيد بنفينستي متوسط الاستهلاك السنوي البالغ حوالي ١٣٥ مليون متر مكعب من المياه الموجودة هناك على النحو التالي : حوالي ٨٠ مليون متر مكعب يستخدمها الفلسطينيون ، منها ٣٠ مليون متر مكعب على الهضبة الجبلية وحوالي ٥٠ إلى ٦٠ مليون متر مكعب في وادي الأردن ومنحدره الشرقي . وحوالي ٣٠ مليون متر مكعب من المسطحات المائية نفسها تستخدم من قبل المستوطنات الزراعية الإسرائيلية في وادي الأردن ، التي يأتي جزء من استهلاكها الإجمالي من مصادر خارج المنطقة . وثمة فائض من المياه في المسطحات الشرقية ، إلا أن السلطات لم تسمح للفلسطينيين في الضفة الغربية بالتوسع في استعمال مصادرهم المائية(١٩٣) .

الجدول ٦

تقديرات الاستهلاك الكلي والفردي من المياه في السنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل - منتصف الثمانينات

	الضفة الغربية		قطاع غزة		إسرائيل
	الفلسطينيون	المستوطنون	الفلسطينيون	المستوطنون	
الاستهلاك الكلي من المياه في السنة (مليون متر مكعب)	١٣٥	٤٥	١٠٣	٦	١ ٧٧٠
الري	٩٥		٨٠		١ ٣٢٠
الأسر المعيشية	٢٧		٢١		٣٢٥
الصناعة	٣		٢		١٣٥
الاستهلاك الفردي من المياه في السنة	١٣٩	١ ٤٢٣	١٧٣	٣ ٣٢٦	٤١١
الري	١٠٦		١٢٣		٣٠٧
الأسر المعيشية	٣٠	٨٥	٣٥	٨٥	٧٥
الصناعة	٣		٣		٢٩

المصدر : وثيقة الأمم المتحدة A/46/263 ، المرفق ، الجدول ١ ، بنفنيستي وخياط ، الصفحة ٣٦ ؛ وروي ، ١٩٨٧ ، الصفحة ٦٩ ومنظمة العمل الدولية ، تقرير المدير العام ، ١٩٩٠ ، المجلد ٢ ، الصفحتان ٣٨ و ٣٩ .

ووفقا لكتيب لوزارة الدفاع الاسرائيلية ، قدر استهلاك الماء للاغراض المنزلية في عام ١٩٦٦ بـ ٥ أمتار مكعبة فقط لكل فرد في السنة ، وذلك في الاساس بسبب العجز الشديد في منشآت إمدادات المياه . وذكر ذلك المصدر أن استهلاك المياه في الريف في عام ١٩٨٤ بلغ ٣٥ مترا مكعبا للفرد في السنة ، و ٧٥ مترا مكعبا للفرد في القطاع الحضري(١٩٤) . واشار السيد بينفينستي والسيد خياط الى أنه على الرغم من أن ٩٠ في المائة من سكان المدن الكبيرة يزودون بالمياه بالانابيب ، وأن حوالي ٦٠ في المائة من السكان في المدن الصغيرة والقرى يتلقون المياه ، فإن كمية المياه المتوفرة سنويا للسكان الفلسطينيين تزيد بحوالي ٢٠ في المائة فقط عن مستواها في عام ١٩٦٧ وجمدت المياه المتاحة للزراعة عند مستوى عام ١٩٦٧ ، اي حوالي ٩٠- ١٠ مليون متر مكعب(١٩٥) . ولكن وكما ذكر من قبل ، لم يجد السيد شيد ، وهو خبير اسرائيلي ، أي زيادة حتى في الاستهلاك المنزلي للفلسطينيين . وقد ورد في معلومات قدمتها الادارة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إنه في عام ١٩٩ ، لم تتلق ١٥٠ قرية من القرى الـ ٤٠٠ تقريبا الموجودة في الضفة الغربية مياه شرب بواسطة شبكة مياه ، ووفقا لبيانات السيد بينفينستي ، لم يتعد الاستهلاك المنزلي للفرد من المياه للفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية في عام ١٩٨٢ ١٥ مترا مكعبا(١٩٦) .

استهلاك المياه في قطاع غزة

جاء في مقال للسيد حرملاني في يومية الشؤون الفلسطينية JOURNAL OF PALESTINIAN AFFAIRS أنه يبدو أن مما يصور المفهوم الاساسي لسياسة المياه لسلطات الاحتلال في غزة الضغط الذي تمارسه لجعل معدلات الاستهلاك بين الفلسطينيين تهبط لاقل مستوى ممكن ضمانا لاستقرار المياه في السهل الساحلي لما أسماه بـ "فلسطين الوسطى" ، التي تتصل مياهها الجوفية بالمستودع المائي الجوفي الذي يغذي قطاع غزة ، وكذلك وفاء بما تحتاجه من مياه المستوطنات اليهودية التي أنشئت في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧(١٩٧) . وبالاضافة الى قيود اخرى ، يجري توزيع المياه على المزارعين في قطاع غزة على أساس أحوال التربة ونوع المحصول الذي يجري زرعه . ويفيد السيد بنفينستي والسيد خياط بأن مخصصات المياه للمحاصيل هي كما يلي : الحمضيات - ١٠٠٠ متر مكعب للدونم الواحد في السنة ، الخضروات - ٧٠٠ متر مكعب للدونم الواحد في السنة الفراولة - ١٠٠٠ متر مكعب للدونم الواحد في السنة ، الزيتون واللوز - ٣٠٠ متر مكعب للدونم الواحد في السنة(١٩٨) . وتفيد الانسة روي ، وهي خبيرة في شؤون غزة مرتبطة بمشروع قاعدة بيانات السيد بنفينستي ، أن القيود المبينة على أساس أحوال التربة تشمل ما يلي : بالنسبة للنباتات المزروعة في تربة متماسكة تحدد مياهها بـ ٨٠٠ متر مكعب لكل دونم سنويا ، وبالنسبة للنباتات المزروعة في تربة رملية تحدد

المياه بـ ١٠٠٠ متر مكعب لكل دونم سنويا[١٩٩] وكما ورد أعلاه ، هناك تقارير تتحدث عن مشاريع تحويل تضخ مياه غزة الى اسرائيل في منطقة واحدة أو منطقتين .

وفضلا عن اتفاق الآراء على أن حالة المياه في غزة حادة بشكل خاص[٢٠٠] ، فإن المعلومات المتعلقة بكمية استهلاك المياه في قطاع غزة ناقصة ، بما فيها المعلومات المستقاة من مصادر اسرائيلية . لقد قدر السيد بنفنيستي والسيد خياط ، وهما خبيران اسرائيليان ، استهلاك المياه السنوي الكلي في قطاع غزة خلال الثمانينات الاولى ، بحوالي ١٣٠ مليون متر مكعب ، أي بزيادة تبلغ حوالي ٦٠ مليون متر مكعب عن اعادة التحميل الطبيعية[٢٠١] . وتشير ارقام وزارة الدفاع الاسرائيلية ، عن نفس الفترة تقريبا ، الى استهلاك يبلغ حوالي ٩٠ مليون متر مكعب في السنة ، أي بزيادة حوالي ٣٠ مليون متر مكعب في السنة عن موارد المياه المتجددة[٢٠٢] . ووجدت دراسة الاونكتاد الاخيرة التي تقدم ذكرها أن المياه المستخرجة من حوالي ٧٠٠ بئر ارتوازية فلسطينية على الساحل ، وتبلغ حوالي ١٠٥ ملايين متر مكعب سنويا ، على نحو ما ورد في الجدول السابق ، قد زادت عن اعادة التحميل الطبيعية بمعدل سنوي يقرب من ٣٠ مليون متر مكعب[٢٠٣] .

كذلك ، فإن المعلومات المتعلقة بعدد الحفر الثقبية وغيرها من الوسائل التي تؤدي الى استهلاك المياه في قطاع غزة ناقصة أيضا . فعلى النقيض مما ذكر أعلاه من حصر عدد الآبار في ٧٠٠ بئرا ، وهو رقم ورد أيضا في بيان اسرائيلي[٢٠٤] ، تذكر السيدة روي في تقريرها لعام ١٩٨٦ وجود حوالي ٣٠٠ ٣ حفرة ثقبية ، منها ٨٠٠ في منطقة غزة الداخلية وحوالي ٣٥٠ بالقرب من البحر ، ويشير السيد شفارتز ، وهو خبير مياه اسرائيلي ، الى وجود ما لا يتعدى ٦٠٠ بئر[٢٠٥] .

وما زالت الارقام المتعلقة باستهلاك المياه من جانب المستوطنين الاسرائيليين في قطاع غزة متضاربة . فقد ذكرت السيدة روي في عام ١٩٨٧ ، بعد تنقيحها لبياناتها السابقة بالخفض الى حد كبير ، أنه وفقا لهيئة المياه الاسرائيلية ، استهلك منة ١٩٨٥ حوالي ٢٠٠ ٢ اسرائيلي يعيشون في قطاع غزة ٣٢٦ ٣ مترا مكعبا من الماء للفرد بالمقارنة باستهلاك متوسط ١٢٣ مترا مكعبا لكل فرد من الفلسطينيين الذين يعيشون هناك الذين يبلغ عددهم حوالي ٥٠٠ ٥٠٠ نسمة[٢٠٦] . ووفقا لمعلومات قدمها موظف نائب المدعي الاسرائيلي للعمليات الحكومية فيما تسميه اسرائيل بـ "المناطق المدارة" ، واكدها السيد زفي غرونوالد من هيئة المياه الاسرائيلية ، كما نشر في مقال في صحيفة جروسلم بوست في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، استهلك المستوطنون الاسرائيليون في السنة السابقة ما يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين متر مكعب من المياه في

قطاع غزة ، وفي بيان ورد في وثيقة للامم المتحدة ، تذكر اسرائيل انه في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ ، استهلك الاسرائيليون في قطاع غزة حوالي ١,٤ مليون متر مكعب من مصادر محلية ، مما يشير الى استهلاك فردي يبلغ حوالي ٦٨٠ مترا مكعبا في السنة . وذكر البيان أيضا أن أراضي المزارع الاسرائيلية المروية تزود بالمياه من الشبكة الوطنية الاسرائيلية وليس من المياه الجوفية المحلية(٣٠٧) . وعلاوة على ذلك ، يذكر كتيب لوزارة الدفاع الاسرائيلية أنه (" . . . في قطاع غزة ربطت ، جميع المدن الصغيرة والقرى بشبكة المياه الوطنية خلال السنوات القليلة الاولى من الادارة الاسرائيلية(٣٠٨) .

وقد تصبح المعلومات المتعلقة باستهلاك المياه في قطاع غزة أدق عندما يصبح في الامكان تحديد مصدر المياه هناك والجهة التي تذهب اليها بشكل اقل صعوبة مما هو الحال الآن . وبالرغم من أن البيانات الاسرائيلية الرسمية المذكورة أعلاه أشارت الى مصدر مياه اسرائيلي خارجي يغذي المستوطنات الاسرائيلية و "جميع المدن الصغيرة والقرى" ، فمن الجدير بالملاحظة أن بيانا اسرائيليا صدر قبل ذلك بوقت قليل أشار الى أن الـ ٧٧٦ ١ بئرا المنتجة في المنطقة هي المصدر الوحيد للمياه(٣٠٩) . وقد أعرب عن هذا الرأي أيضا في أوائل الثمانينات السيد شفارتز ، وهو خبير اسرائيلي ، الذي ذكر أن كل الـ ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه المستهلكة في قطاع غزة ضخت من آبار هناك(٣١٠) ، وكذلك مكتب المراقب المالي لدولة اسرائيل الذي أشار في تقريره عن العمليات الحكومية الصادر في عام ١٩٨٧ الى أن المستودع المائي الجوفي في قطاع غزة كان يلبي في ذلك الوقت جميع احتياجات المنطقة من المياه(٣١١) . ويذكر السيد شيف ، وهو خبير دفاع اسرائيلي ، أن الحكومة الاسرائيلية قررت في عام ١٩٨٨ فقط ، مد خط أنابيب مياه خاص يزود المستوطنات اليهودية (في مجموعة قطيف)(٣١٢) . ووفقا لما كتبه السيد انتوني لويس في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، تتمتع المستوطنات بمياه جارية مدة ٢٤ ساعة في اليوم ، بعكس الجزء الاكبر من قطاع غزة .

نوعية المياه وازمة الصحة العامة

أكدت منشورات دولية واسرائيلية وفلسطينية عديدة الحاجة الى معالجة عاجلة لنوعية المياه المتردية في قطاع غزة وفي الاجزاء المتأثرة من الضفة الغربية . فمثلا ، جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩١ عن السياسات الاسرائيلية المتعلقة بالاراضي والمياه الذي سبقت الاشارة اليه ، أن الإفراط في استغلال المياه الجوفية في قطاع غزة والزيادة الكبيرة في استهلاك المستوطنات الاسرائيلية للمياه أديا الى ارتفاع مستويات الكلور والنيتروجين والفلوريد

والملوحة لاسباب من بينها تسرب مياه بحر ملوثة من البحر الابيض المتوسط . ويمتزج سنويا ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية ، وأصبح ٥٠ في المائة تقريبا من الآبار في قطاع غزة غير صالح للاستخدام البشري وأكثرها غير صالح للري بسبب ارتفاع مستويات الملوحة(٢١٣) . ويشير بيان اسرائيلي رسمي صدر عام ١٩٨٤ الى أن استخراج المياه (للري في الأغلب) بلغ ١١٠ ملايين متر مكعب في السنة بالمقارنة بالانتاجية المأمونة المتوفرة التي لا تزيد على ٥٠ مليون متر مكعب في السنة(٢١٤) .

ويذكر السيد بينفنستي والسيد خياط ، الخبيران الاسرائيليان ، في تقريرهما أن الافراط في استغلال موارد المياه في قطاع غزة أدى الى انخفاض سنوي في منسوب المياه الجوفية يتراوح متوسطه بين ١٥ و ٢٠ سنتيمترا . وقد تسربت مياه البحر بالفعل مسافة تقرب من ١,٥ كيلو متر داخل مستودع المياه الجوفية العذبة . ولتدهور نوعية المياه أثر ضار على الانتاج الزراعي ، وخاصة على زراعة الحمضيات . وفي منتصف فترة الثمانينات ، ذكرت السيدة روي ، التي تعمل في إطار مشروع قاعدة بيانات السيد بنفنيستي أن آبار غزة الداخلية يتراوح عمقها بين ٣٥ و ٩٠ مترا وإن نوعية مياهها رديئة إذ تشتمل على ما يتراوح بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ ميللغرام من الكلورين للتر الواحد . أما الآبار القريبة من البحر فنوعية مياهها جيدة ، يتراوح محتواها من الكلور ما بين ٢٠ و ٨٠ ملليغرام للتر الواحد ويتراوح عمقها بين ٤ أمتار و ٢٠ مترا(٢١٥) . وكتب السيد شفارتز ، خبير المياه الاسرائيلي ، في أوائل الثمانينات ، أن مصدر ملوحة المياه الجوفية في قطاع غزة يرجع أساسا الى المياه الجوفية الداخلة من الشرق . وفي المنطقة المقابلة لمدينة غزة وجنوبها ، يتراوح معدل الملوحة المتسربة في أكثر الأماكن بين ٦٠٠ و ٣٠٠ ١ جزء لكل مليون جزء من الكلوريد . وفي منطقة صغيرة شمال "ناحال بيسور" ، يزيد معدل الملوحة المتسربة على ٢٠٠٠ جزء لكل مليون جزء من الكلوريد(٢١٦) .

وقد وصفت أزمة مياه الشرب في غزة في ورقة أعدتها الادارة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٠ عن الحالة في مخيمات اللاجئين . فقد جاء في هذه الورقة إن السيد عبد الرحمن عرفة قال في كتابه <u>الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية</u> أن ٣٩ في المائة من جميع المقيمين في المخيمات في قطاع غزة ليس لديهم مياه في منازلهم وأن ١١ في المائة من المنازل الفلسطينية في مدينة غزة ليس فيها مياه . وتذكر الورقة أيضا أن صحيفة يدعوت أحرونوت اليومية الاسرائيلية ذكرت إن ١٧٠٠٠ من سكان مخيم البريج للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة لا يتوفر لهم الماء إلا نصف ساعة في اليوم فقط ويضطرون للسير يوميا الى بئر يقع على بعد كيلومتر من

المخيم لجلب مياه شرب . ويعاني مخيم النصيرات ، الذي يقيم فيه حوالي ٠٠٠ ٢٤ نسمة من مشكلة مماثلة(٢١٧) .

والسبب الرئيسي في هبوط نوعية المياه في الضفة الغربية ، كما ذكرت المصادر الاسرائيلية وغيرها ، هو الافراط المتزايد في اسرائيل في استغلال موارد المياه الجوفية الممتدة عبر الحدود تحت الضفة الغربية واسرائيل(٢١٨) . وكما ذكر اعلاه وجد السيد بنفينستي أنه لا يسمح للفلسطينيين إلا باستخدام حوالي ٥ في المائة فقط من موارد المياه هذه . ووفقا للشهادة التي أدلى بها السيد توماس ناف في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ أمام اللجنة الفرعية المعنية باوروبا والشرق الاوسط ، المشار اليها أعلاه ، التابعة للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب في كونغرس الولايات المتحدة ، تستغل موارد المياه في الأراضي المحتلة استغلالا مفرطا يتجاوز الحد كل سنة بحوالي ١٥٠ مليون متر مكعب ، وذكرت تقارير إن المستوطنين الاسرائيليين أسهموا أيضا بصورة مباشرة في زيادة الملوحة في موارد مياه الضفة الغربية(٢١٩) . وذكر السيد بنفينستي والسيد خياط أن إفراط المستعملين في اسرائيل في استغلال مستودعات المياه الجوفية الغربية والشمالية الشرقية المشتركة مع الضفة الغربية يؤدي الى انخفاض مناسيب هذه المياه بمعدل قدم واحد على وجه التقريب في السنة وكلما قل منسوب المياه في الآبار والينابيع الفلسطينية ، ازدادت الملوحة والتلوث . إن الإفراط في الضخ في اسرائيل يفسد نوعية مياه الموارد الفلسطينية ويهدد بإفساد موارد المياه العذبة في الضفة الغربية الى الابد(٢٢٠) . وفيما يتعلق بنوعية مياه نهر الأردن ، حاولت اسرائيل تخفيف الملوحة المتزايدة في بحيرة طبريا ، التي تبدأ منها شبكة المياه الوطنية الاسرائيلية ، بسد الينابيع المالحة التي تصب في البحيرة أو تحويلها بعيدا . وبعد حفر ثقب تحت البحيرة ، أخذ يجري الآن ضخ المياه المالحة الى الخارج وتحويلها في قناة تصب في نهر الاردن الادنى . هذه المشاريع ، التي أنشئت في أوائل الستينات قبل استيلاء اسرائيل على الضفة الغربية بوقت طويل ، قللت الى حد كبير من جودة مياه الأردن التي تتدفق الى الضفة الغربية(٢٢١) .

وقد جاء في تقرير لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ أنه قيل إن سلطات الاحتلال عمدت بصورة منتظمة الى تثبيط محاولات المزارعين الفلسطينيين بإقامة مشاريع لتنمية المياه من أجل زيادة توفرها وتحسين نوعيتها . فمثلا رفضت الدولة القائمة بالاحتلال مشروعا إنمائيا رئيسيا يستهدف حفظ الموارد المائية في منطقة الجفتلك - وادي الغارعة في الضفة الغربية(٢٢٢) . وعلى العكس من ذلك ، اضطلعت سلطات المستوطنات الاسرائيلية بالتعاون مع ميكوروت ، شركة المياه الاسرائيلية ، بعمليات مسح هيردولوجية جديدة لتلبية

احتياجات المستوطنات الزراعية الاسرائيلية من المياه[٢٣٣] . ويضطر المزارعون الفلسطينيون نتيجة لذلك الى إعادة استخدام الموارد المائية المتاحة متوخين الحرص الشديد ، وهو ما يشكل على ما يظهر عاملا رئيسيا يساعد على تردي نوعية التربة بتحويلها الى تربة قلوية[٢٣٤] .

ولتدنّي نوعية وكمية الموارد المائية المتاحة للسكان الفلسطينيين أثر مباشر على حالة الصحة العامة في الاراضي المحتلة . فقد ورد في تقرير وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الانروا) لعام ١٩٩٠ الى الجمعية العامة ، أن توفير مياه الشرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة مازال يمثل مشكلة خطيرة ، ولا سيما في قطاع غزة . فالافراط في ضخ المياه في غزة من قبل الفلسطينيين ومن قبل الاسرائيليين عبر الحدود في اسرائيل والعبء الاضافي الذي يشكله وجود المستوطنين الاسرائيليين في قطاع غزة ، وعدم كفاية كمية المياه التي توفرها اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، كل ذلك أدى الى إصابة قطاع الصحة العامة بحالة طوارئ متفاقمة . وذكر السيد بنفينستي والسيد خياط ان الاجمالي السنوي لمياه الشرب المتاحة في قطاع غزة يبلغ ١٩,٨ مليون متر مكعب ، بينما يبلغ الطلب على المياه المنزلية ٣٢,٣ مليون متر مكعب ، وأدت رداءة نوعية المياه الى نقص حاد في مياه الشرب في بعض المناطق ، ويستعمل سنويا في قطاع غزة نحو ٢,٤ مليون متر مكعب من الماء الاجاج المالح كمياه للشرب ، مما يعرض الصحة العامة للفلسطينيين للخطر[٢٣٥] . وتشير النتائج التي توصل اليها تقرير المراقب المالي لدولة اسرائيل ، كما نشرته صحيفة جروسلم بوست في عددها الصادر في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الى أن مياه الشرب في الضفة الغربية كانت دون المستوى في ١٠ في المائة من الاختبارات التي أجرتها وزارة الصحة الاسرائيلية في السنة المالية ١٩٨٥ .

ويتناول العديد من التقارير عدم مساواة السلطات بين الفلسطينيين والمستوطنين الاسرائيليين في المعاملة في مجال تنمية قطاع الصحة العامة . فمثلا ، تسوق مقالة في صحيفة Austin American-Statesman في عددها الصادر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٩ المثال التالي : في القرى المجاورة لمدينة أريحا في الضفة الغربية يحمل الفلسطينيون على الماء من قنوات مكشوفة ، بينما تصل المياه الى المستوطنات اليهودية القريبة منها بالانابيب . ونقلت المقالة عن طبيب فلسطيني قوله "إن السكان هناك تقدموا عشرات المرات الى السلطات الاسرائيلية بطلب السماح لهم بمد أنابيب أو/وقنوات مغطاة خاصة بهم ولكنهم قوبلوا دائما بالرفض" . وقال الطبيب إن المياه الملوثة في القناة أدت الى انتشار المرض في القرى ولا سيما بين الاطفال . ورفض المسؤولون في الادارة المدنية ، وهي منظمة منبثقة عن وزارة الدفاع الاسرائيلية

تضطلع بمسؤولية ادارة الاراضي المحتلة ، التعليق على السبب في عدم حماية إمـــدادات المياه للفلسطينيين أيضا(٢٣٦) .

رابعا - عدم وجود حماية دولية لموارد المياه الفلسطينية

يمكن أن يستمد الاساس اللازم لتأمين الحماية الدولية للموارد المائية فـــي الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ من اجتماع قانون الاحتلال العسكري ، مثـــل اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعروفة باتفاقيـــة جنيف الرابعة ، ومبدأ السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية المعبر عنـــه في قرارات الامم المتحدة ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٨٠٢ (د - ١٧) الصادر فـــي كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ . وتنشأ التزامات محددة أيضا عن العهد الدولي الخـــاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الجمعية العامة فـــي ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ وصدقت عليه اسرائيل ، إذ ينص في مقطع من المادة ١ علـــى ما يلي :

"١ - لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهي بمقتضى هـــذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصـــادي والاجتماعي والثقافي .

"٢ - لجميع الشعوب ، سعيا وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحـــر بثرواتها ومواردها الطبيعية ... ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة .

"٣ - على الدول الاطراف في هذا العهد ، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية ادارة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والاقاليـــم المشمولة بالوصاية أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هـــذا الحق ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ."

وعلى الرغم من الحماية القانونية المتاحة وازدياد الإعراب عن القلق ، لم يجـــد المجتمع الدولي حتى الآن التدابير المناسبة لحماية الموارد المائية الفلسطينية .

ويعتبر مجلس الامن والجمعية العامة ، على السواء ، ان اتفاقية جنيف الرابعة ، واسرائيل من الاطراف السامية فيها ، واجبة التطبيق على الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس . وتقضي هذه الاتفاقية أن تضطلع الدولة القائمة بالاحتلال بالمسؤولية الكاملة عن تلبية احتياجات السكان المدنيين . ويذكر ان التزامات الدولة القائمة بالاحتلال في مجال الموارد المائية تتصل بعدد من مواد الاتفاقية . فمثلا ، تحظر المادة ٥٣ من الاتفاقية المذكورة على السلطة القائمة بالاحتلال هدم الممتلكات ، بوجه عام . وتقضي المادة ٥٥ منها المتعلقة بالامدادات الغذائية والطبية بأن تتخذ السلطة القائمة بالاحتلال الترتيبات اللازمة لضمان دفع قيمة عادلة لاية بضائع تصادر ، فيما تشير المادة ٥٦ الى واجب السلطة المحتلة في ضمان الخدمات الطبية والصحة العامة والحفاظ عليهما .

وتشتمل دراسة مفصلة ، أعدها خبير قانوني ، للآثار المترتبة ، بموجب القانون الدولي ، على قرارات الامم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، وبشأن الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وبشأن التزامات اسرائيل فيما يتعلق بسلوكها في هذه الاراضي ، وأرفقت بتقرير للامين العام مؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، على الجوانب التالية ذات العلاقة بتوفير الحماية القانونية للموارد المائية الفلسطينية بموجب القانون الدولي ، ليُنظر فيها :

(أ) الحق الاساسي للشعب والدول في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية هو حق في حرية استخدام هذه الموارد والسيطرة عليها والتصرف فيها ؛

(ب) وهناك أثر شأن ينشأ مباشرة عن الحق الاساسي هو انه ينبغي أن تعاد الى السكان المحليين السيطرة على الاراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية وذلك في اية فترة ينتظر فيها ريثما يتم التنفيذ التام لما سلف ذكره ؛

(ج) وهناك أثر ثالث هو أن دولة الاحتلال ملزمة بعدم التدخل في ممارسة السكان المحليين للسيادة الدائمة ؛

(د) وهناك أثر رابع لقرارات الامم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية هو تعزيز حماية الموارد الطبيعية للاراضي المحتلة التي يتيحها قانون الاحتلال عن طريق الحرب ؛

(هـ) وهناك أثر خاص للسيادة الدائمة هو تعزيز الحق بموجب القانون الدولي في التعويض عن أية خسائر أو أضرار تلحق بالموارد الطبيعية نتيجة حالات انتهاك قواعد الاحتلال عن طريق الحرب(٢٢٧).

ويقول خبير في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية إن باستطاعة نقاد الاحتلال الاسرائيلي المحاجّة بأن الاستغلال الاسرائيلي لمياه الضفة الغربية على مدى سنوات أدى الى تدهور النظام المائي الهش في المنطقة مع انخفاض منسوب المياه الجوفية الى حد لم يسبق له مثيل ، وتردي نوعية المياه بصورة متزايدة ، ونضوب الآبار القائمة ، وتحويل مياه نهر الأردن عند أعلاه(٢٢٨). فإذا أمكن اثبات صحة هذه الحالة - وتشير الأدلة وفقا لما يراه ذلك الكاتب الى امكانية إثباتها ، فإن اسرائيل تكون مخلة بأحكام المادة ٥٢ من اتفاقية جنيف الرابعة . ويؤكد السيد ديلمان ، وهو خبير قانوني ، أن الممارسات الاسرائيلية المؤدية الى زيادة ملوحة مستودعات المياه الجوفية واحتمال اصابتها بالملوحة الدائمة ، هي بلا شك تخريب للممتلكات بالمعنى الذي تنص عليه المادة ٥٢(٢٢٩). وفسر السيد اتاءوف ، أستاذ العلاقات الدولية ، النتائج التي توصل اليها تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، بأنها تبين أن استخدام اسرائيل لمياه الضفة الغربية هو "انتهاك صريح وجسيم لاتفاقية جنيف الرابعة"(٢٣٠).

وتوصل تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ الذي يركز على الموارد الطبيعية ولا سيما الموارد المائية ، الى ما يلي :

"٢٢٨ - تثبت الأدلة المتوفرة أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية ماضية في استنزاف الموارد الطبيعية ، ولا سيما المائية ، في الأراضي المحتلة لصالحها وبما يضر بصالح الشعب الفلسطيني .

"٢٢٩ - لما كانت المياه سلعة أساسية نادرة وثمينة في المنطقة ، فإن التحكم فيها وتحميصها يعني التحكم في أهم وسيلة للبقاء . لذا ، يبدو أن اسرائيل تستخدم المياه كسلاح اقتصادي بل حتى سياسي لتعزيز سياستها المتعلقة بالمستوطنات . وبالتالي ، يتضرر اقتصاد السكان العرب وزراعتهم من جراء استغلال الموارد المائية من قبل سلطات الاحتلال" .

واوصى تقرير اللجنة بانه لما كانت الموارد المائية ذات اهمية حيوية في تحقيق الرخاء في الاراضي المحتلة ، ونظرا للاستنزاف الخطير لتلك الموارد نتيجة لاستغلالها المكثف من قبل السلطات الاسرائيلية ، لصالح المستوطنات الاسرائيلية بصورة رئيسية ، فينبغي البحث عن التدابير الملائمة لتوزيع الموارد المائية في المنطقة توزيعا عادلا خارج اي اعتبارات سياسية . ولئن كان مجلس الامن قد اخذ في الاعتبار في فقرة من ديباجة قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ضرورة النظر في التدابير اللازمة لتوفير الحماية النزيهة للاراضي والممتلكات الخاصة والعامة ، وللموارد المائية ، فلا يزال على المجلس أن يولي اهتمامه لتقرير اللجنة وللتدابير الوقائية التي يتعين النظر فيها .

وواصل المجتمع الدولي في هذه الاثناء الاعراب عن قلقه الطويل الامد إزاء السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، والتي سبق التعبير عنها مثلا في قرارات الجمعية العامة ٣٠٠٥ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٣٢٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ و ١٦١/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ . واكد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه الذي عقد في مار دل بلاتا عام ١٩٧٧ ، في قراره العاشر المعنون "السياسات المائية في الاراضي المحتلة" الذي يشير بصريح العبارة الى فلسطين ، الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب البلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية او الاجنبية في نضالها لاستعادة تحكمها الفعلي في مواردها الطبيعية ، بما فيها الموارد المائية . واكدت الجمعية العامة في قرارها ١٣٥/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، وبصورة محددة ، على حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى التي تقع اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي ، في السيادة والسيطرة الدائمتين الكاملتين والفعالتين على مواردها الطبيعية وعلى جميع ما لها من موارد اخرى وثروات وانشطة اقتصادية . وادانت الجمعية العامة في قرارها ١٤٤/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ اسرائيل لاستغلالها الموارد الطبيعية للاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، واكدت من جديد حق الشعب الفلسطيني في استرداد حقه ونيل تعويض كامل عما اصاب موارده من استغلال او استنزاف او خسائر او اضرار . وعمدت الجمعية العامة طيلة الثمانينات وبعدها الى "إدانة اسرائيل بشدة لاستغلالها غير المشروع للموارد والثروات الطبيعية" للاراضي المحتلة طالبة منها الكف على الفور عن ممارسة هذه الانشطة(٢٣١) .

خامسا - الأمن المائي وخطط التعاون التقني

في سياق النزاع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين ، شكلت موارد ومنشآت المياه مرارا وتكرارا سببا وهدفا للنزاع المسلح ويمكن أن تكون في المستقبل حافزا محتملا للتعاون والسلم الإقليميين[٣٣٢] . ومنذ أواخر السبعينات ، وضعت خطط للمياه ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل تضم موارد المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للبلدان والشعوب في المنطقة .

وحسبما ورد في مقال نشر في الفاينانشال تايمز ، يتنبأ الخبراء بأن المياه في التسعينات ستشكل مصدرا للتنافس السياسي الحاد بين دول المنطقة وعقبة رئيسية أمام حل النزاع العربي الإسرائيلي . ففي الضفة الغربية ، تشكل المياه موضوع نزاع يكاد يكون مستمرا بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين ، الذين كثيرا ما توجه إليهم تهمة الإفراط في الضخ[٣٣٣] . وقد نقلت صحيفة جروسلم بوست في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ تصريحات للسيد مضر بدران ، رئيس وزراء الأردن ، جاء فيها قوله إن استخدام موارد المياه الجوفية لصالح المستوطنات يعني قلب صفحة السلم أبد الدهر .

ويقول السيد أتاءوف ، استاذ العلاقات الدولية ، إن إسرائيل تريد أن تستمر في السيطرة على موارد المياه الفلسطينية بسبب الخطر الذي يحيق باحتياطيات المياه داخل الخط الأخضر وأيضا لأنه لن يكون من الممكن إنشاء مستوطنات جديدة بدون هذا الإشراف . وقد عين مناحيم بيغن ، رئيس الوزراء الإسرائيلي ، بعد عودته من محادثات كامب دافيد في خريف عام ١٩٧٨ ، لجنة لصياغة المواقف الإسرائيلية في هذا الصدد . وذكرت التقارير أن اللجنة تلقت مذكرة من هيئة المياه الإسرائيلية تعلن فيها أن احتياجات إسرائيل من المياه وإنشاء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة يعتمدان كليهما على استمرار السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه في أي خطة "للحكم الذاتي" في الضفة الغربية . وأبلغت الوزارة الإسرائيلية بالمثل أنه يتعين أن يكون لإسرائيل الكلمة الأخيرة في استخدام هذه المياه في أي نوع من الترتيبات السياسية[٣٣٤] . وبعد مضي ما يزيد على عشر سنوات ، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ادعى السيد رفائيل ايتان ، وزير الزراعة ، في اجتماع للوزارة الإسرائيلية ، حسبما أفادت الانباء ، "أن التخلي عن السيطرة على مصادر المياه الرئيسية لدولة إسرائيل في يهودا والسامرة مسالة غير واردة على الإطلاق"[٣٣٥] . وأفادت صحيفة معاريف الإسرائيلية في اليوم التالي ، نقلا عن الوزير ، أن استمرار سيطرة إسرائيل على مصادر المياه في الضفة الغربية "أمر يحتمه الواقع" ويخلق بالحكومة أن تشن حملة

علاقات عامة في إسرائيل وفي الخارج على السواء "لتثبيت هذا المبدأ في وعي الجماهير"(٢٢٦) . وأوردت صحيفة واشنطن بوست في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ أن السيد إسحاق شامير ، رئيس الوزراء الإسرائيلي ، اقترح في اليوم السابق إجراء محادثات إقليمية بشأن تقاسم المياه . وقال السيد شامير وهو يتحدث في التلفزيون الإسرائيلي لدى عودته من محادثات أجراها مع الرئيس بوش في واشنطن "أود أن أضيف إلى جدول أعمال محادثات السلام اليوم مناقشة الافكار الإقليمية ... بدءا بالمشاكل الإقليمية الهامة بالنسبة لجميع بلدان المنطقة مثل مشكلة المياه" . ولم يجر تناول الأبعاد الفلسطينية لهذه المناقشات .

وتبعا لورقة أعدتها الإدارة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية وقدمت في الدورة الخامسة والاربعين لمؤتمر المسؤولين عن الشؤون الفلسطينية في البلدان العربية المضيفة ، الذي عقد في دمشق في الفترة من ٣١ إلى ٣٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، يثور سؤال عن الكيفية التي ستوفر إسرائيل لنفسها بها مصادر مياه كافية لتحقيق خططها التوسعية لإقامة إسرائيل الكبرى . ومضت الورقة تقول إن منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن من البديهي أن هذا السؤال الاستراتيجي سيشكل بؤرة اهتمامات الخبراء والفنيين العرب والزعماء العرب . فالنضال من أجل مصادر المياه العربية سيكون سببا رئيسيا للحروب في المستقبل بين العرب وإسرائيل . فبالنسبة للعرب ، يرتبط الامن القومي ارتباطا وثيقا بالامن الغذائي ويرتبط الاخير بالامن المائي ، لا سيما في ضوء حقيقة أن الخبراء يتنبأون بحدوث نقص في المياه العربية مع نهاية القرن . وتبعا للورقة ، ستكشف الهجرة اليهودية الضخمة من الاتحاد السوفياتي عن الطموحات الإسرائيلية فيما يتعلق بمصادر المياه العربية ، نظرا لان العوامل الثلاثة - الهجرة ، ومصادرة وتَقل اراضٍ جديدة من أجل أنشطة الاستيطان الاستعمارية ، والاستيلاء على مصادر المياه العربية - مترابطة .

وكانت موارد المياه ، تاريخيا ، تمثل قضية مثيرة للخلاف في تقرير حدود فلسطين والوطن اليهودي فيها . ففي عام ١٩١٩ أي بعد صدور إعلان بلفورد بعامين ، كتب حاييم وايزمان إلى رئيس وزراء بريطانيا ديفيد لويد جورج ما يلي ، حسبما ورد في مقال بقلم السيد دلمان :

"... إن مستقبل فلسطين الاقتصادي يعتمد بأسره على إمداداتها من المياه للري وللطاقة الكهربائية ، ويجب أن تستمد إمدادات المياه أساسا من منحدرات جبل الشيخ ، ومن منابع نهر الاردن ومن نهر الليطاني .. وإننا نرى أن من الضروري أن تشمل الحدود الشمالية لفلسطين وادي الليطاني ، لمسافة

تمتد نحو ٢٥ ميلا فوق المنحنى ، والمنحدرات الغربية والجنوبية لجبل الشيخ ..."(٢٣٧) .

وتبعا للمقالة التي نشرها السيد إيوان اندرسون في Arab Affairs والتي سبق ذكرها ، وقعت منذ عام ١٩٥١ مع تجفيف مستنقعات الحولة شمال بحيرة طبريا ، في المنطقة المنزوعة السلاح ، اشتباكات وكان النزاع يعزى إلى خلاف على موارد المياه أو متصلا بالمياه قطعا . وحتى عام ١٩٦٧ سُجلت ١١ حادثة من هذا القبيل وشملت نقاط النزاع الرئيسية التحويل المقترح لنهر الاردن ، فوق بحيرة طبريا بكثير إلى شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية . وقد عارضت هذا الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة والامم المتحدة وتوقد العمل الذي بدأ في عام ١٩٥٣ . وبدلا من ذلك تؤخذ المياه من بحيرة طبريا . وحدث أخطر سبب محتمل للنزاع في أعقاب اجتماع قمة عربي في عام ١٩٦٤ نوقش فيه اقتراح تحويل منابع نهر الاردن . ونوقشت مختلف الاحتمالات وبدأ العمل في عام ١٩٦٥ . وكان رد فعل إسرائيل عنيفا ، وبعد وقوع عدد من الحوادث ، تصاعد التوتر واستمر حتى حرب عام ١٩٦٧ . ومنذ عام ١٩٦٧ تغيّرت الصورة الإقليمية تغيُّرا كبيرا . ولا تزال المنطقة متوترة ومن المرجح أن يتصاعد هذا التوتر مع تدهور حالة المياه ، وفقا لما جاء في مقال عام ١٩٨٨ في Arab Affairs(٢٣٨) .

ونوقشت خطط حديثة لتنمية موارد المياه تؤثر على حقوق الفلسطينيين بالنسبة لجهات مختلفة من المنطقة وضمت ما يلي(٢٣٩) . فوفقا لصحيفة كريستيان ساينس مونيتور الصادرة في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، يتمثل أحد الاقتراحات الممكنة تقنيا في شق قناة تربط نهر اليرموك ، الذي يشكل الحدود بين الجمهورية العربية السورية والاردن وبين الاردن وإسرائيل ، ببحيرة طبريا في إسرائيل . ففي شهور الشتاء تحمل القناة مياه الأمطار ، التي ستفقد لولا ذلك ، نزولا إلى البحيرة . ويمكن أن يستخدم بعض هذه المياه عندئذ في إعادة ملء احتياطيات المياه الجوفية في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة . وأثناء أشهر الصيف الجافة ، يمكن أن تضخ المياه ثانية عبر اليرموك إلى قناة الغور التي يبلغ طولها ٤٣ ميلا والتي تروي الجانب الاردني من نهر الاردن(٢٤٠) . وأشار بيان إسرائيلي رسمي إلى أنه يمكن الاستفادة من كمية تصل إلى نحو ١٠٠ مليون متر مكعب في السنة من مياه نهر الاردن عن طريق بناء خزانات إضافية ، إلى جانب تلك المقامة في أعلى المجرى ، على الجزء الادنى من نهر الاردن ، على الرغم من الصعوبات التكنولوجية وارتفاع التكاليف اللازمة(٢٤١) .

ويتصل اقتراح رئيسي آخر ، طرحه الرئيس المصري السابق أنور السادات أثناء مفاوضات كامب ديفيد ، بتحويل مياه النيل عبر شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة . وفي

عام ١٩٧٩ ، أشار الرئيس السادات ، كجزء من تطبيع العلاقات بين البلدين ، إلى احتمال بيع مياه لإسرائيل . فيفترض أن تضخ مياه من النيل ، الذي يزود مصر بـ ٥٥ بليون متر مكعب في السنة ، أي ما يساوي ١٥ مرة جميع إمدادات المياه الممكنة لإسرائيل والضفة الغربية وغزة والاردن ولبنان مجتمعة ، إلى إسرائيل ، حيث ستنضم إلى شبكة وطنية موسعة لنقل المياه للتوزيع على مختلف المستعملين النهائيين(٢٤٢) . ويقول السيد شيف ، وهو محلل دفاع إسرائيلي ، إنه يمكن أن تنقل المياه بقناة من النيل إلى غزة في سياق خطة مصرية لجلب مياه النيل إلى مدينة العريش على ساحل سيناء ، التي تحاذي الطرف الجنوبي لقطاع غزة(٢٤٣) . وحسب المعلومات الواردة في مقال السيدة ستار في مجلة Foreign Policy في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أعرب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسات مالية أخرى عن عزمها في تموز/يوليه ١٩٩٠ على تقديم عون مالي لمشروع مصر لزراعة شمال سيناء الذي تقدر تكلفته بما يزيد على ١,٣ بليون دولار . وقد صمم المشروع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتوسيع نطاق الاستيطان المصري في سيناء وزيادة الإنتاج الزراعي(٢٤٤) .

ويمكن أيضا جلب المياه إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الشمال حتى تركيا . ووفقا لجيروسلم بوست الصادرة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩١ ، هناك اقتراح تركي بأن يحمل خطان للأنابيب المياه إلى ثمانية بلدان من نهري سيحون وجيحون . وسيزود الفرع الغربي من الشبكة الجمهورية العربية السورية والاردن والمملكة العربية السعودية على طول طريق يمتد ٢٦٥٤ كيلومترا . وسيعبر خط أنابيب طوله ٣٨٦١ كيلومترا المملكة العربية السعودية إلى الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان . ويمكن أن يستفيد نحو ٣٠ مليون نسمة في المنطقة . وكانت الشبكة ستشمل ، وفقا للتصور الاصلي ، قطاع غزة والضفة الغربية . وقد كتب مؤخرا السيد تارغوت أوزال ، الرئيس التركي ، الذي قدم المشروع في عام ١٩٨٧ ، في صحيفة A B C اليومية الاسبانية يقول إنه : "... لإقامة سلام دائم في المنطقة ، من الضروري بدء عملية تركز على الترابط الاقتصادي فيما بين دول الشرق الاوسط"(٢٤٥) .

وقد لخص السيد جورج إ. غروفين ، الاستاذ المساعد للعلاقات الخارجية بجامعة كولومبيا ، نتائج دراسة أجراها في آذار/مارس ١٩٨٦ السيد اليشع كالي ، من شركة تاهال للمهندسين الاستشاريين المحدودة سابقا ، وهي شركة فرعية تابعة لشركة تاهال لتخطيط المياه من أجل إسرائيل ، عنوانها "خطة مياه للشرق الأوسط في ظل السلم" ، في عرضه المكتوب لجلسة استماع أمام اللجنة الفرعية المعنية بأوروبا والشرق الأوسط في كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠(٢٤٦) . ووفقا لملخص السيد غروفين للدراسة ، تختلف الضفة الغربية وقطاع غزة عن مناطق أخرى في الشرق الأوسط لأن كلا المنطقتين

تعتمدان ، وإن كان بدرجة مختلفة ، على مصادر خارجية للمياه . وسيكون نهر النيل افضل اختيار لتوفير مياه إضافية لقطاع غزة ، بينما يمكن تلبية احتياجات الضفة الغربية على افضل وجه باستخدام نهري اليرموك والليطاني ، على أن تكون بحيرة طبريا موقع تجميع المياه المستوردة . ومضى ملخص السيد غروين يقول إنه يمكن استخدام شبكتين تكميليتين لإمداد الجزء الغربي من الضفة الغربية بالمياه . أما الجزء الشرقي من الضفة الغربية فسيتلقى المياه من شبكة منفصلة تبدأ عند بحيرة طبريا وتتجه جنوبا . وستزود هذه الشبكة وادي الاردن بالمياه ثم تنقل المياه غربا لإمداد المنحدرات الشرقية في سلسلة الجبال الوسطى بالضفة الغربية(٢٤٧) . واشار السيد ميتشيل ليفيتاس في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى خطة اخرى تشمل الضفة الغربية الفلسطينية . ويتمثل الاقتراح في شق شبكة مياه تضم نفقا وقناة تبدأ من البحر المتوسط جنوب حيفا مباشرة إلى معمل تحلية مياه عند بحيرة بيت شيعان على بعد نحو ٤٠ ميلا إلى الشرق . وهناك ، سيوفر مهبط يبلغ ٨٠٠ قدم في منسوب المياه معظم الطاقة اللازمة لتنقية المياه ويجعل التكلفة ، المقدّرة بـ ٤٥ سنتا للمتر المكعب ، تكلفة عملية . وسيضخ نحو ثلث المياه التي تُزال ملوحتها عدة أميال إلى الشمال إلى بحر الجليل ، الذي يعمل كخزان ضخم للمياه العذبة للري في الاردن وإسرائيل . بل ويمكن أن يحمل خط أنابيب المياه إلى دمشق ، على بعد ١٠٠ ميل . وتبعا للتقرير ، ستنقل المياه غير المعالجة لتصب في نهر الاردن ، المتجدد القوة الآن ، وتحمل إلى البحر الميت لتعيد التوازن الايكولوجي لوادي الاردن .

وفيما يتعلق باية ترتيبات يمكن اتخاذها في المستقبل ، ذهبت السيدة ستار في مقالها في نيسان/ابريل ١٩٩١ في مجلة Foreign Policy إلى أنه لن يكون من الممكن وضع دليل للسياسة يهتدى به في رسم خطة لتوزيع المياه توزيعا عادلا دون التوصل إلى اتفاق أو تفاهم شامل لتقاسم المياه بين إسرائيل والضفة الغربية والاردن والجمهورية العربية السورية من جهة وإسرائيل وقطاع غزة من جهة اخرى(٢٤٨) .

ويرى السيد شيف ، محلل الدفاع الإسرائيلي المشار إليه سابقا ، تسبب مسالة الموارد المائية للضفة الغربية وغزة مشاكل أمنية شديدة التعقيد والصعوبة . فالمياه لا تعرف حدودا . وليس من الممكن معالجة مسالة التدفقات وخزانات المياه والمستودعات المائية الجوفية الواقعة في باطن الارض كما نعالج علامات الحدود الجغرافية أو الخطوط الحدودية الاصطناعية . فالحفر خاصة في الجزء الغربي في الضفة الغربية قد يكون له آثار مباشرة على رصيد المياه في المنطقة الاكثر اكتظاظا بالسكان في إسرائيل . وقد يسبب ملوحة في الخزانات التي تمد السهل الساحلي بالمياه . وثمة مشكلة مياه مماثلة في قطاع غزة ، إلا أن الحالة معكوسة . ففي تلك

المنطقة ، قد يضر إفراط إسرائيل في سحب المياه المستوى العام لمياه غزة ويتسبب في ملوحتها[٢٤٩] . وفيما يتعلق بقطاع غزة ، يرى السيد شيف أن الاعتماد المتبادل على موارد المياه يشكل خطرا أكبر على الفلسطينيين مما يشكل على الإسرائيليين . فإسرائيل هي الطرف الجالس فوق "أعلى النهر" والإفراط في سحب المياه من الجانب الإسرائيلي قد يؤثر على كمية المياه المتاحة لسكان قطاع غزة . وتعاني غزة بالفعل من السحب المفرط للمياه وقد ارتفع مستوى الملوحة في مياهها إلى حد كبير[٢٥٠] .

ويذهب السيد شيف إلى أن أي اتفاق سلم بين إسرائيل والفلسطينيين سوف يتطلب تعاونا بين الجانبين في تقاسم الموارد المائية . فمن المؤكد أن يطلب الفلسطينيون كمية أكبر من مياه خزان اليارکون - تانيمين للمياه الجوفية الممتد تحت الضفة الغربية وإسرائيل . وهذا طلب لا تستطيع إسرائيل تجاهله إذا ارادت أن تقيم تعاونا وثيقا مع الكيان الفلسطيني لكي تتفادى الحفر غير المنظم . ويتابع السيد شيف قائلا إن من طرق ضمان أمن مياه إسرائيل تشكيل لجنة مياه إسرائيلية - فلسطينية مشتركة . ويكون لهذه اللجنة الإشراف على الموارد المائية ، وتحديد الحصص ومراقبة توزيع المياه وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا . ويجب أن تصر إسرائيل أيضا على أن تواصل هذه اللجنة عملها حتى في حال إنشاء كيان فلسطيني[٢٥١] .

واستخلص السيد باسكن ، المدير الإسرائيلي لمركز إسرائيل - فلسطين للبحث والإعلام ، في مقال صدر في عام ١٩٩٠ أن المداولات الثنائية في المنطقة كتلك التي تجري بين إسرائيل والاردن ، وبين الاردن والجمهورية العربية السورية ، وبين الجمهورية العربية السورية وتركيا تفشل فشلا ذريعا في معالجة القضية الفلسطينية . فافتقار الدولة الفلسطينية إلى الهياكل الرسمية لا يخولها أن تكون كيانا في إطار المفاوضات الدولية . وهذه نتيجة مؤسفة ومتسمة بقلة التبصر وبالخطورة إذ أن هذه المفاوضات قد تحدد شكل مستقبل استخدام المياه في الشرق الاوسط . وإن عدم أخذ الفلسطينيين بعين الاعتبار ككيان منفصل ذي سيادة سوف يرسي الاساس لمزيد من الصراع[٢٥٢] .

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة

(للاطلاع على المراجع كاملة ، انظر ثبت المراجع أدناه)

(١) انظر A/39/233 ، الفقرة ٥٣ .

(٢) انظر مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، و "جروسلم بوست" ، عدد ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٣) انظر A/39/326 .

(٤) "جروسلم بوست" ، عدد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٥) Starr ، ١٩٩١ ، الصفحة ٣٦ (من النص الأصلي) .

(٦) انظر التقرير الخاص "السيادة على الموارد المائية" .

(٧) انظر تقرير لجنة مجلس الأمن S/14268 ، الفقرة ٢٢٤ ؛ Musallam ، ١٩٩٠ ، الصفحة ١٠ (من النص الأصلي) ؛ Dillman ، الصفحة ٤٨ (من النص الأصلي) .

(٨) S/14268 ، الفقرة ٢٢٤ .

(٩) انظر مثلا مسلّم ، ١٩٩٠ ، الصفحة ١٧ ؛ "التضامن الاسيوي الافريقي" ، العددان ٣ و ٤ ، ١٩٩٠ ؛ والفرع الرابع أدناه .

(١٠) A/C.2/39/7 ، الصفحة ١١ (من النص العربي) .

(١١) انظر A/39/233 ، الفقرتان ٢٢ و ٢٣ .

(١٢) انظر A/39/326 ، الفقرتان ٣٢ و ٣٣ .

(١٣) انظر A/C.2/39/7 ، الصفحة ٨ (من النص العربي) .

(١٤) انظر A/36/260/Add.1 ، الفقرة ٣٨ و Kahan ، الصفحة ١١٣ (من النص الاصلي) .

(١٥) انظر A/44/637 ، المرفق ، الفقرة ٤٠ والمناقشة أدناه ، والرسالة الاخبارية للجنة التنسيق الدولية المعنية بقضية فلسطين والتابعة للمنظمات غير الحكومية الرقم ٣٨ ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، ص ٧ .

(١٦) انظر باسكن Baskin .

(١٧) انظر هايتن Hayton .

(١٨) المرجع نفسه .

(١٩) "قواعد هلسنكي" .

(٢٠) A/36/260/Add.1 ، الفقرتان ٤١ و ٤٣ .

(٢١) A/C.2/39/7 ، الصفحة ٦ (من النص العربي) .

(٢٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٦ (من النص العربي) .

(٢٣) باسكن ، الصفحة ١٦ (من النص الاصلي) .

(٢٤) انظر صحيفة جروسلم بوست ، عدد ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٢٥) انظر Starr ، Foreign Policy ، ربيع عام ١٩٩١ .

(٢٦) انظر A/39/326 ، حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، الفقـــرة ٢٤ ؛ A/46/263 ، بنفنستي ، ١٩٨٦ ومستقبل الأمة العربية The Future of the Arab Nation ، ص ١٩٤ .

(٢٧) A/46/263 ، الفقرة ٢٢ .

(٢٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤ .

(٢٩) انظر ، مثلا ، مركز الإعلام الإسرائيلـــي Israel Information Centre ، ١٩٩١ ، الصفحة ٨ (من النص الاصلي) .

(٣٠) بنفنستي ، الصفحة ٣٠ (من النص الاصلي) ، وبنفنستي وخياط ، الصفحة ٣٦ (من النص الاصلي) .

(٣١) Benvenisti ، تقريـــر عـــام ١٩٨٦ ، الصفحـــة ٣٠ (مـــن النص الاصلي) ، و Benvenisti and Khayat ، الصفحة ٣٦ (من النص الاصلي) ، تقرير لجنة مجلس الامـــن ، وثيقة الامم المتحدة S/14268 .

(٣٢) Roy ، ١٩٨٧ .

(٣٣) A/46/263 .

(٣٤) انظر A/C.2/39/7 ، الصفحة ١٤ (من النص العربي) .

(٣٥) انظر Schwarz ، ١٩٨٣ الصفحة ٩٥ (من النص الاصلي) .

(٣٦) انظر Musallam ، الصفحة ٣٦ (من النص الاصلي) .

(٣٧) انظر American Austin-Statesman ، المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٣٨) انظر Kally ، الصفحة ٩١٧ (من النص الاصلي) .

(٣٩) Mekorot ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ (باللغة العبريـــة) و Mekorot ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الصفحة ٧ (من النص الاصلي) .

(٤٠) Benvenisti ، تقرير عام ١٩٨٦ ، الصفحة ٢١ (من النص الاصلي) .

(٤١) انظر Mekorot ، ١٩٨٧ ، الصفحة ٢٣ (من النص الاصلي) و A/39/326 ، الفقرتان ٢٢ و ٢٣ و Musallam ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٥ (من النص الاصلي) .

(٤٢) Kolars ، ١٩٩٠ الصفحة ٦٦ (من النص الاصلي) .

(٤٣) انظر مكتب مفوض المياه في إسرائيل ، نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٤٤) انظر A/C.2/39/7 ، الصفحة ٩ (من النص العربي) .

(٤٥) انظر Mekorot ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الصفحة ١٩ (من النص الاصلي) .

(٤٦) المرجع نفسه .

(٤٧) Schiff ، الصفحة ٢٤ (من النص الاصلي) .

(٤٨) انظر Anderson, Arab Affairs الصفحة ٧٨ (من النص الانكليزي) .

(٤٩) انظر Palestine Liberation Organization and Mekorot 1987 .

(٥٠) Gulf Centre ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الصفحتان ١٦ و ١٧ (من النص الاصلي) .

(٥١) Harmlani .

(٥٢) Schmida ، الصفحة ٢٧ .

(٥٣) انظر A/5409 .

(٥٤) Dillman ، ١٩٨٩ ، الصفحة ٥٠ (من النص الاصلي) .

(٥٥) وفقا للسيد ديلمن ، توخّت خطة Johnston/Main توزيع المياه على النحو التالي : إسرائيل - ٣٩٤ مليون م٣ ، الاردن - ٧٧٤ مليون م٣ ، سوريا - ٤٥ مليون م٣ ، لبنان - لا شيء (المجموع ٢١٣ ١ مليون م٣) (انظر Dillman, Jeffrey ، "Water rights in the occupied territories" ، في Journal of Palestine Studies ، خريف ١٩٨٩ ، الصفحتان ٥٠ - ٥١) .

(٥٦) انظر Anderson ، Arab Affairs ، الصفحتان ٧٨ و ٧٩ و Mekorot ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الصفحة ٤ و Ataöv .

(٥٧) الامم المتحدة ، ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، الموارد المائية/مجموعة المياه الرقم ٩ المياه الجوفية في شرقي المتوسط وغربي آسيا ، ١٩٨٢ ، ص ٧٩ (ST/ESA/112) ومكتب هيئة المياه الإسرائيلية ، نيسان/ابريل ١٩٩١ ، و Mekorot ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الصفحة ٢٢ .

(٥٨) The other Front ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٥٩) تقرير لجنة مجلس الامن ، S/14268 ، الفقرة ٢١ .

(٦٠) انظر أيضا Casa ، الصفحة ٢٧ .

(٦١) Musallam ، ١٩٩١ ، الصفحة ٥ ؛ انظر أيضا A/42/384 .

(٦٢) انظر A/46/263 ، المرفق ، الفقرة ٥٩ .

(٦٣) انظر بيان إسرائيل في A/C.2/39/7 ، الصفحة ٩ (من النص الانكليزي) ؛ مقابلة إذاعية لرابطة الجولان الاكاديمية Golan Academic Association اذاعتها WBAI في نيويورك يوم الخميس ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩١ ؛ Mekorot ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الصفحة ١٩ ، و Inbar and Maos ، ١٩٨٣ ، A/46/282 ، الفقرة ٣٤٧ ، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة ، المؤرخ في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩١ . ونصها ما يلي :

"٢٤٧ - وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ ، أعلن وزير الإسكان آرييل شارون أمام الكنيست أن عدد السكان اليهود في مرتفعات الجولان سيزداد إلى ثلاثة أضعافه بعد بناء ٤٠٠ ٣ وحدة سكنية هناك خلال السنتين المقبلتين . وقال إن برنامج البناء يجسد نية الحكومة في البقاء في الجولان . وقال شارون إن ٠٠٠ ٣٠ سوف ينضمون إلى العاشرين حاليا في الجولان والبالغ عددهم ٠٠٠ ١١ . (هآرتس ، جروسلم بوست ، ١٩ آذار/مارس ١٩٩١)

(٦٤) انظر ، مثلا ، قرار الجمعية العامة ٨٣/٤٥ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن الحالة في الشرق الأوسط ، الفقرة ٩ .

(٦٥) Schmida و Inbar and Maos ، ١٩٨٣ .

(٦٦) انظر A/46/263 ، الفقرة ٥٨ .

(٦٧) انظر Inbar and Maos ، في Kidma ، ١٩٨٣ ، الصفحة ٢٥ (من النص الاصلي) .

(٦٨) انظر A/37/238 ، المرفق الاول ، الصفحة ٩ (من النص الانكليزي) ، ١٩٨٣ ، الفقرة ٢٦ .

(٦٩) جروسلم بوست ، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٧٠) Benvenisti ، ١٩٨٦ .

(٧١) انظر A/39/326 ، ١٩٨٤ .

(٧٢) انظر Efraim Inbar ، الصفحة ٩٠ .

(٧٣) انظر Schiff ، الصفحة ٣٤ .

(٧٤) انظر A/32/326 ، الفقرة ١٤ .

(٧٥) انظر A/46/263-E/1991/88 ، الصفحة ١٥ ، الفقرة ٢٨ .

(٧٦) جروسلم بوست ، عدد ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(٧٧) انظر A/39/326 ، الفقرة ٢٧ .

(٧٨) انظر S/14268 و A/46/263 ، الفقرة ٥٨ .

(٧٩) S/14268 ، الفقرة ٢٠٥ .

(٨٠) مذكرة من الامين العام ، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، الجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الفقرة ١٩٨ (A/44/599) .

(٨١) جروسلم بوست ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الصفحة ٩ و Schiff .

(٨٢) انظر Schiff ، الصفحة ٢٢ .

(٨٣) جروسلم ، الرقم ٧٢ ، أيار/مايو ١٩٩١ (لجنة فلسطين للمنظمات غير الحكومية) .

(٨٤) انظر A/46/263 ، الفقرة ٢١ .

(٨٥) Benvenisti ، ١٩٨٦ ، Schwarz ، ١٩٨٢ ، ولجنة التنسيق الدولية المعنية بقضية فلسطين التابعة للمنظمات غير الحكومية ، "Land and Water" ، ورقة معلومات أساسية رقم ١ ، ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ ، الفقرة ٤ .

(٨٦) Roy ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٥١ (من النص الاصلي) .

(٨٧) Cooley ، ١٩٨٤ ، الصفحة ١٧ (من النص الاصلي) .

(٨٨) Harmlani ، ١٩٨٩ ، الصفحات ٦٠ - ٦٨ (من النص الاصلي) .

(٨٩) S/14268 ، الفقرة ٢٠٥ .

(٩٠) انظر Musallam ، ١٩٩٠ .

(٩١) Rowley ، الصفحة ٤٥ (من النص الاصلي) .

(٩٢) A/36/260/Add.1 ، الصفحة ١١ (من النص الانكليزي) ، الفقـــرة ٢٨ ؛ وانظر A/37/347 ، مرفق ، الصفحة ٩ (من النص الانكليزي) ، و A/C.2/39/7 ، الصفحة ١٧ (من النص الانكليزي) .

(٩٣) A/39/326 ، ١٩٤ ، الفقرة ٤١ .

(٩٤) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، شباط/فبراير ١٩٩١ ، الصفحة ١٤٩٣ .

(٩٥) Naff, Hearing ، ١٩٩٠ ، الصفحة ١٨٧ و Christian Science Monitor ، ٢٢ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩ .

(٩٦) Gruen ، الصفحة ٢١١ (من النص الاصلي) .

(٩٧) A/39/326 ، الفقرة ١٦ .

(٩٨) A/37/238 ، ١٩٨٢ ، المرفق الاول ، الفقرة ٣٥ Kahan.p.23.and Benvenisti and Khayat.pp. 113-114

(٩٩) انظر A/46/263 ، الفقرات ٥٤-٥٨ و S/14268 ، الفقرة ٣٠٥ و Kahan و Benvenisti و Khayat ، pp 113-114 .

(١٠٠) انظر جروسلم بوست ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

(١٠١) انظر Benvenisti and Khayat.p.32, table 2 وحولية فلسطين ، المجلد الخامس ، ١٩٨٩ .

(١٠٢) انظر Benvenisti and Khayat.p.32, table 2 .

(١٠٣) انظر السيد مسّلم ، الصفحة ٤٦ ، يذكر المؤلف أيضا أن اسرائيل حصلت في نفس الفترة على مبلغ ٢٤,٣ مليون دولار ، وعلى قروض من الولايات المتحدة بسعر فائدة منخفض ، أو حصلت اسرائيل على ٤٧٦ دولار مقابل كل دولار معونة حصل عليه الفلسطينيون .

(١٠٤) انظر اسرائيل ، مكتب الاحصاءات المركزي ١٩٨٩ ، رقم ٤٠ ، الجدول XXXVII/44 ، الصفحة ٧٤٥ ، الشيكل الاسرائيلي الجديد = ١٠٠ أغورت أو ٠,٦٨ من الدولارات تقريبا في عام ١٩٨٦ .

(١٠٥) A/C.2/397 ، الصفحة ١٨ .

(١٠٦) انظر جروسلم بوست ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(١٠٧) المرجع نفسه .

(١٠٨) منظمة التحرير الفلسطينية ، الادارة الاقتصادية ، "خطط اسرائيل لتوزيع المياه العربية" ، ورقة قدمت الى مؤتمر المسؤولين عن الشؤون العربية في البلدان العربية المضيفة ، الدورة الخامسة والاربعون ، دمشق ٢١-٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(١٠٩) انظر ايضا نيويورك تايمز ، عدد ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الصفحة ٨ .

(١١٠) انظر جروسلم بوست ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(١١١) Kahan, 1987, p. 113 .

(١١٢) انظر Benvenisti, 1986, pp, 21-22 .

(١١٣) المرجع نفسه .

(١١٤) انظـــر Settlement Watch benfing paper entitled "Soviet Jews: Whose humanitarian concern?", January 1992 .

(١١٥) انظر جروسلم بوست ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الصفحة ٢ و ٢٧ تمـــوز/يوليه ١٩٩٠ ، الصفحة ٨ .

(١١٦) انظر Naff, p. 153 .

(١١٧) Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories (Foundation for Middle East Peace), vol. 1, No. 4, July 1991 .

(١١٨) Baskin. Chellenge. J-M 1991 .

(١١٩) تقرير الامين العام المعنون "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، (A/39/326-E/1984/111) ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، الفقرة ١٨ .

(١٢٠) المرجع نفسه ، الفقرتان ١١ ، ٤٠ .

(١٢١) A/C.2/39/7 ، الصفحة ٦-٧ .

(١٢٢) المرجع نفسه ، الصفحة ١٤ .

(١٢٣) A/46/263 ، الفقرة ٥٧ .

(١٢٤) S/14268 ، الفقرة ٢٠٣ .

(١٢٥) A/36/260/Add.1 ، الفقرة ٢٩ .

(١٢٦) الامم المتحدة ١٩٨٤ ، الفقرة ١٤ .

(١٢٧) Dillman, p. 52 .

(١٢٨) A/C.2/39/7 ، الصفحة ٧-٨ .

(١٢٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٧ .

(١٣٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٨ .

(١٣١) A/46/263 ، الصفحة ٢١ .

(١٣٢) انظر A/36/260/Add.1 ، الفقرة ٥٢ .

(١٣٣) الاردن ، وزارة الخارجية "مذكرة" .

(١٣٤) A/39/326 ، الفقرة ٢٤ .

(١٣٥) المرجع نفسه ، الفقرة ١٧ .

(١٣٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢ .

(١٣٧) تقرير الامين العام المعنون "الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" (A/35/533) ، ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ .

(١٣٨) A/39/326 ، الفقرة ١٤ .

(١٣٩) A/39/326 .

(١٤٠) A/46/263 ، المرفق ، الفقرة ٥٨ .

(١٤١) Mekorot, September 1987, p. 16 .

(١٤٢) انظر Schmida, p. 23 و A/46/488 .

(١٤٣) A/46/263 ، المرفق ، الفقرة ٥٨ .

(١٤٤) انظر Benvenisti Kahan, p.89 و Khayat, p.26 ، جروساليم بوست ، ٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٠ ، ووثيقة الامم المتحدة A/36/260/Add.1 ، الفقرتان ٢٥ و ٣٦ .

(١٤٥) جمعية الدراسات العربية ، رسالة مؤرخة في شباط/فبراير ١٩٩١

(١٤٦) انظر A/37/238 ، الفقرة ٢٤ و A/39/326 ، الفقـــرة ٢٧ و A/46/236 ، الفقرات ٤٤-٤٨ ، ومسلم الصفحة ٢٧ .

(١٤٧) انظر A/40/373 ، الفقـــرة ١١ Benvenisti و Benvenisti 1986, P. 21, و Khayat pp. 26-27 و Schwarz, p. 99 .

(١٤٨) انظر A/46/236 ، المرفق ، الفقرتان ١٦ و ١٧ .

(١٤٩) انظر A/39/326 ، الفقرة ٢٨ و Dillman 1989 .

(١٥٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٧ .

(١٥١) انظر A/36/260/Add.1 ، الفقرة ٥٣ .

(١٥٢) انظر A/46/263 ، المرفق ، الفقرة ٥٨ .

(١٥٣) انظر Harmlani 1989, pp.60-68 .

(١٥٤) انظر مسلم ، الصفحة ٢٦ .

(١٥٥) انظر مسلم ١٩٩٠ ، الصفحة ٢٧ و S/14268 .

(١٥٦) انظر Benvenisti p. 10 and Benvenisti and Khayat , P. 27 .

(١٥٧) انظر مسلم ١٩٩٠ ، الصفحة ٢٤ .

(١٥٨) انظر مسلم ١٩٩٠ ، الصفحة ٢٦ .

(١٥٩) انظر A/37/347 ، المرفق ، الصفحة ١٠ .

(١٦٠) انظر Roy, 1987, p.69, Kahan, 1987, p.26 و A/34/536 ، المرفق ، الاول ، الصفحة ٤٦ .

(١٦١) انظر Benvenisti and Khayat, p.113 ، Kahan, p.110 , .

(١٦٢) Rowley p.45 .

(١٦٣) المرجع نفسه .

(١٦٤) انظر A/37/347 ، المرفق ، الصفحة ١٠ .

(١٦٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٧ .

(١٦٦) انظر اسرائيل ، مكتب الاحصاءات المركزي ١٩٨٩ رقم ٤٠ ، الجـــدول XXVII/30,p.731

(١٦٧) انظر Roy, 1987, p. 69 .

(١٦٨) انظر Journal of Arab Affairs ، المجلد رقم ١ ، ١٩٨٩ ، الصفحة ٤١ ؛ ويذكر مرفق مذكرة الامين العام (A/46/263) انه وفقا لتعداد السكان والاسكان لعام ١٩٦١ ، كان ٣٥ في المائة من القوة العاملة في الضفة الغربية تعمل في الزراعة (A/46/263 ، الفقرة ١٥) . وتذكر السيدة روبنبرغ أيضا أنه فيما يتعلق بالصناعة ، انخفضت المساهمة الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية من ٨,٣ في المائة في عام ١٩٦٨ الى ٧,٩ في المائة في عام ١٩٨٥ . ويعمل نحو ١٦ في المائة من القوى العاملة في الضفة الغربية في القطاع الصناعي (نفس النسبة تقريبا التي كانت قائمة في عام ١٩٦٨) . وفي قطاع غزة ، كانت حصة الصناعة في عام ١٩٨٥ في الناتج المحلي الاجمالي ٨,٧ في المائة مقابل ٤,٥ في المائة في عام ١٩٦٦ . وهي زيادة ملحوظة . لكنها لا تعكس اي تحسن هيكلي في الاقتصاد ؛ وشهد قطاع التشييد زيادة رئيسية في حصته في الناتج المحلي الاجمالي عن مستوى عام ١٩٦٨ البالغ ٣,١ في المائة الى مستوى بلغ ١٧,٨ في المائة في عام ١٩٨٦ . وفي الضفة الغربية كما في غزة ، نما قطاع التشييد نموا كبيرا من ٣,٥ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٨ إلى ١٥,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ ، وكانت نسبة الاستثمار في تشييد المباني السكنية ٨٦ في المائة تقريبا من مجموع الاستثمارات . وبالتوازي أيضا مع غزة ، يشكل قطاع الخدمات في الضفة الغربية جزءا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد انخفض انخفاضا طفيفا من ٥١,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٨ الى ٤٦,١ في المائة في عام ١٩٨٥ ، وذلك وفقا لما تذكره السيدة روبنبرغ .

(١٦٩) انظر S/14268 .

(١٧٠) انظر ICCP Newsletter #35. pp.6-8 .

(١٧١) انظر Schmida, p. 22 .

(١٧٢) انظر Tanmiya, March 1991, pp. 3-4 .

(١٧٣) انظر قرار الجمعية العامة ٣٣٢/٣٩ المعنون "التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، والقرارات اللاحقة بشان تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني .

(١٧٤) S/14268 ، الفقرة ٢٠٢ .

(١٧٥) انظر قطناني ، احمد ، الفقرة ٢٢ .

(١٧٦) انظر Ataov, p. 7, note 5. p, 11 .

(١٧٧) انظـــــــر : Hadashot article of 19 January 1988, reproduced in: Report, The Israeli League for Human and Civil Rights Human Rights violations during the Palestinian uprising. 1988-1989, p. 10

(١٧٨) انظر مسلم ، ١٩٩٠ ، الصفحتين ٢٩ و ٣٠ ، وانظر ايضا جروسلم بوســت ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ و ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(١٧٩) المرجع نفسه .

(١٨٠) انظـــــــر From the Field. February 1991, pp. 3-4 and Palestiné Solidarité No. 63, March 1991. p. 19 .

(١٨١) انظر Austin-American Statesman ، وثيقة الامم المتحـــــدة A/45/13 (اونروا) ، وثيقة الامم المتحدة A/44/637 ، الفقرة ٣٠ وجروسلم بوست ، عـــــدد ٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(١٨٢) انظـــــر Schiff, p. 21 and Benvenisti and Khayat, Atlas, pp. 113-114 Dillman 1989, p. 56 ووثيقة الامم المتحدة S/14268 تقرير لجنة مجلس الامـــن ٢٠٤ .

(١٨٣) انظر Tanmiya, June 1991, p. 7 .

(١٨٤) A/C.2/39/7 ، الصفحة ١٧ .

(١٨٥) A/36/260/Add.1 ، الفقرتـان ٢٥ و ٢٦ .

(١٨٦) انظر A/37/238 ، المرفق الاول ، الصفحة ٨ ، الفقرة ٢٤ .

(١٨٧) انظر تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، ١٩٩٠ ، المجلد ٢ ، الصفحة ٣٨-٣٩ .

(١٨٨) تشير وثيقة الاونكتاد (TD/B/1221 ، الفقرة ٤٣) الى أن نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه يجري استخدامها من جانب اسرائيل ومستوطناتها .

(١٨٩) A/46/263 ، المرفق ، الجدول ١ ، Benvenisti and Khayat ، الصفحة ٢٦ و Kahan الصفحة ١١٣ .

(١٩٠) انظر TD/B/1221 ، الفقرة ٤٣ .

(١٩١) انظر Kahan, p.23. Benvenisti and Khayat. pp.113-114 and Benvenisti, 1986. p.21 .

(١٩٢) Benvenisti and Khayat. p. 26. Kahan, pp. 20--22. and Cooley. p. 17

(١٩٣) Benvenisti and Khayat, pp.113 and Benvenisti, 1986 Report, p. 21 .

(١٩٤) انظر وزارة الدفاع الاسرائيلية ، الصفحة ٧١ .

(١٩٥) Benvenisti, 1986 Report. p. 21 .

(١٩٦) Benvenisti, Benevisiti, منظمة التحرير الفلسطينية ، الصفحة ٣ and Benvenisti, p. 26 و Khayat, و 1986, pp.22 ، pp.22 1986, .

(١٩٧) انظر Harmlani 1989 ، الصفحات ٦٠-٦٨ .

(١٩٨) Benvenisti and Khayat, ، الصفحتان ١١٣ و ١١٤ .

(١٩٩) Roy, 1987 .

(٣٠٠) انظر ، على سبيل المثال ، وزارة الدفاع الاسرائيلية ، الصفحة ٧١ .

(٣٠١) Benvenisti and Khayat, ، الصفحة ١١٣ .

(٣٠٢) وزارة الدفاع الاسرائيلية ، الصفحة ٧١ وجروسلم بوست ، عدد ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ و Scharz ، الصفحة ٩٩ .

(٣٠٣) وثيقة الامم المتحدة ، UNCTAD, TD/B/1221 ، الصفحة ١٥ .

(٣٠٤) انظر وثيقة الامم المتحدة A/36/260/Add.1 ، الفقرة ٤٤ .

(٣٠٥) انظر Schwarz ، المرجع نفسه ، الصفحة ٩٩ .

(٣٠٦) انظر Roy, 1986, p. 51 and 1987, p. 69 .

(٣٠٧) انظر وثيقة الامم المتحدة A/C.2/39/7 ، الصفحة ١٥ .

(٣٠٨) وزارة الدفاع الاسرائيلية ، الصفحة ٧١ .

(٣٠٩) انظر وثيقة الامم المتحدة A/36/260/Add.1 ، الفقرة ٤٤ .

(٣١٠) انظر Schwarz, p. 99 .

(٣١١) انظر جروسلم بوست ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الصفحة ١٥ .

(٣١٢) انظر Schiff, p. 22 .

(٣١٣) انظر A/46/263 ، المرفق ، الفقرة ٥٩ .

(٣١٤) انظر A/C.2/39/7 ، الصفحة ١٤ .

(٣١٥) انظر Roy, 1986, p. 51 .

(٢١٦) انظر Schwarz, 1982, p. 98 .

(٢١٧) انظر منظمة التحرير الفلسطينية ، الصفحة ٣ و Benvenisti, 1986, p.22 و Benvenisti and Khayat, p.26 .

(٢١٨) انظر Benvenisti, 1986 و Baskin, 1991 .

(٢١٩) انظر Naff, p. 153 و S/14268 الفقرة ٣٠٥ .

(٢٢٠) المرجع نفسه ، وثيقة الامم المتحدة S/14268 .

(٢٢١) انظر مسلم ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٥ .

(٢٢٢) انظر على سبيل المثال ، Atove, p. 6 and Schmida. p. 22 .

(٢٢٣) انظر S/14268 ، الفقرة ٣٠٣

(٢٢٤) انظر مسلم ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٦ .

(٢٢٥) انظر Benvenisti and Khayat, p. 114 and Kahan, p. 26

(٢٢٦) انظر Austin American-Statesman. p. H6 .

(٢٢٧) انظر A/38/265-E/1983/85 ، الصفحة ٢١ ، الفقرة ٥١ .

(٢٢٨) انظر مسلم ، ١٩٩٠ ، الصفحتين ١٩-٢٠ .

(٢٢٩) انظر Dillman, 1989 .

(٢٣٠) Atov, p. 5 .

(٢٣١) انظر على سبيل المثال ، القرار ٦٢/٤١ دال لعام ١٩٨٦ و ٧٤/٤٥ ألف لعام ١٩٩٠ .

(٢٣٣) انظـــر Anderson, Arab Affairs, 1988, Cooley, Schiff, Gulf Center وتيويورك تايمز ، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ ، الصفحة A20 .

(٢٣٣) انظر الفاينانشيال تايمز ، World Press Review, May 1989 .

(٢٣٤) انظر Ataov, p. 4 .

(٢٣٥) ترجم في FPIS-NES, 90-181, 18 September 1990, p.41 .

(٢٣٦) المرجع نفسه .

(٢٣٧) حسبما هو مقتبس في Dillman ، الصفحة ٤٨ .

(٢٣٨) انظر Anderson, Arab Affairs ، عدد جنيف /خريف ١٩٨٨ ، الصفحة ٧٩ .

(٢٣٩) يقترح السيد جورج إ. غروين الاستاذ المساعد للعلاقات الدولية بجامعة كولومبيا ، في بيانه المكتوب عن مياه الشرق الاوسط المقدم الى اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، الكونغرس مائة وواحد في عام ١٩٩٠ ، والذي نشر بوصفه التذييل لوقائع جلسات الاستماع ، المصدر التالي لاجراء تحليل تفصيلي اكثر تعمقا لهذه المشاريع : elisha Kally's "A Middle East Water Plan under Peace", The Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East, Tel Aviv University, March 1986 . وكان الدكتور كالي مدير تخطيط المياه في المدى البعيد في اسرائيل حتى تقاعده (الصفحة ٢٢٤) .

(٢٤٠) The Christian Science Monitor, 16 March 1990, "Pouring Oil on Troubled Middle East Water", p. 5 .

(٢٤١) انظر A/C.2/39/7 ، الصفحة ١٢ .

(٢٤٢) انظر مسلم ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٢٨ .

(٢٤٣) Schiff ، الصفحتان ٢١-٢٢ .

(٣٤٤) انظر Starr الصفحة ٢٣ .

(٣٤٥) جروسلم بوست ٢٤ آذار/مارس ١٩٩١ الصفحة ٥ .

(٣٤٦) انظر Gruen ، الصفحة ٢٢٤ .

(٣٤٧) انظر Gruen ، الصفحتين ٢٢٦-٢٢٧ .

(٣٤٨) انظر Starr الصفحة ٢٦ .

(٣٤٩) انظر Schiff and Harmini, 1989 ، الصفحات ٦٠-٦٨ .

(٣٥٠) انظر Schiff ، الصفحة ٢٢ .

(٣٥١) انظر Schiff ، الصفحة ٢٣ .

(٣٥٢) انظر Baskin, Challenge ، المجلد ٢ ، الرقم ١ ، الصفحة ١٧ .

ثبت المراجع

Abdullah, Azza. "Water resources and regional conflicts" in : Afro-Asian Solidarity ، نشرة فصلية تصدرها منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية ، العدد ٢ - ٤ ، الصفحات ٥٠ - ٥٢ (من النص الانكليزي) ، ١٩٩٠ .

الفجر ، ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، "بلدية اسرائيلية تقطع الماء عن مخيم شعفاط للاجئين" .

Anderson, Ewan W. "The vulnerability of Arab water resources" في : Arab Affairs صيف/خريف ١٩٨٨ ، الصفحات ٧٢ - ٨١ (من النص الانكليزي) .

Arab Studies Society, Land Research Committee, "Military attack on the agricultural Lands of Beit Ula village" ، القدس ، ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩١ .

Atalay, Türkkaya. "The use of Palestinian waters and international law", Paper No 20 (The International Organization for the Elimination of all Forms of Racial Discrimination in (EAFORD)), London, November 1982

Austin American-Statesman, 26 March 1989. "Looming water crisis threatens Mideast"

Baskin, Gershon. "Israel puts the squeeze on West Bank water resources" in: Challenge, Vol 2, No 1, pp 16-17, January - March 1991

Benvenisti, Meron 1986 Report: Demographic, economic, legal, social and political developments in the West Bank (The West Bank Data Base Project) Jerusalem, 1986

Benvenisti, Meron and Sholomo Khayat The West Bank and Gaza Atlas, (The West Bank Data Base Project) Jerusalem, 1988

Casa, Kathyrn. "Water: The real reason behind Israeli occupation" in: The Washington Report on Middle East Affairs, July 1991, pp 26-27 and 89

Christian Science Monitor, The, 13 March 1990, "Downstream fears feed tensions"

_____. 16 March 1990. "Pouring Oil on Troubled Middle East Water"

_____. 23-29 March 1990. "If Jordan River valley wells run dry"

Cooley, John K. "The war over water" in: Foreign Policy, No. 54, Spring 1984, pp. 3-26

Dellapenna, Joseph W. "Water in the Jordan valley: The potential and limits of law" in: The Palestine Yearbook of International Law, Vol. 5 (Al-Shaybani Society of International Law Ltd.), Nicosia, Cyprus, 1989, pp. 15-47

Dillman, Jeffrey D. "Water rights in the occupied territories" in: Journal of Palestine Studies, Vol. XIX, No. 1, Issue 73, Autumn, 1989, pp. 46-71

Financial Times, "Water War in the Middle East", in: World Press Review, May 1989, pp. 57-58

From the Field, a monthly report on selected human rights issues of the Palestine Human Rights Information Center, Vol. 1, No. 6, Chicago/Jerusalem, February 1991

From the Field ، تقرير شهري عن قضايا حقوق الانسان ، يصدره مركز الإعلام بشان حقوق الانسان الفلسطيني ، المجلد ١ ، العدد ٦ ، شيكاغو/القدس ، شباط/فبراير ١٩٩١ .

The Future of the Arab Nation: Challenges and Options (ترجمة : مستقبل الامة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت) ، لندن ، ١٩٩١ .

Gharaibeh, Fawzi. The Economies of the West Bank and Gaza Strip. Boulder, CO: Westview Press, 1985

Gruen, George E. "Statement on Middle East Water: Source of conflict or catalyst for peace?" (Submitted by George E. Gruen, adjunct professor of international relations, School of International and Public Affairs, Columbia University) in: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, One Hundred First Congress, Second Session, April-July 1990, pp. 304-322, Appendix 5

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، "تركيا والشرق الاوسط في التسعينات" ، تقرير المحررين ، المجلد ١٧ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

Hadashot, 19 January 1988 "The IDF cut off electricity and water during the riots", in: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising 1988-1989, (The Israeli League for Human and Civil Rights), p 10

عماد خرملاني ، "سياسة اسرائيل في ميدان المياه وأثرها على آفاق التسوية السياسية" في مجلة الشؤون الفلسطينية ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الصفحات ٦٠ - ٦٨ .

Harmlani, Imad. "Israel s water policy and its effect on the prospects for a political settlement" in Journal of Palestinian Affairs (Arabic), December 1989 pp 60-68

Hayton, R D , G E Radosevich and A E Utton "Transboundary Groundwaters: A revised Draft Treaty" in: Water for World Development, Vol : Proceedings of the VIth International Water Resources - Association World Congress on Water Resources held at Ottawa, Canada, 29 May - 3 June 1988 (International Water Resources Association) 1988 pp 187 227

"Helsinki Rules on the Uses of the Waters of International Rivers" in: Report of the fifty-second conference of the International Law Association held at Helsinki, 14-20 August 1966 (The International Law Association), 1967

ICCP, Background paper 1/1989 "Land and Water", (International Coordinating Committee for NGO s on the question of Palestine (ICCP)), 14 March 1984

_____ Newsletter 35, (International Coordinating Committee for NGO's on the Question of Palestine (ICCP)), "The Palestinians: News from the Occupied Territories", pp 6-8

_____ Newsletter No. 38, (International Coordinating Committee for NGO's on the Question of Palestine (ICCP)), "The Israeli Theft of Palestinian Water Resources" pp 7-9

Inbar, Efraim. War and Peace in Israeli Polit :s: Labor Party Positions on National Security (Lynne Rienner Publishers), Boulder and London, 1991

Inbar, Moshe and Jacob O. Maos "Water Resource Management in the Northern Jordan Valley" in: Kidma: Israel Journal of Development, Vol 7, No 3/No 27, 1983, pp 20-25

Innovation. A monthly report on industrial research and development and science-based industry in Israel. (A G Publications Ltd), Haifa. No 177, August 1990

Israel Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel 1989. No. 40

_____ Information Centre. Jakobovich, Mordecai. The Water Problems of Israel (in Hebrew) Jerusalem. 1991

_____ Mekorot (Israel Water Company, Ltd). Mekorot (Water Company Ltd.) (in Hebrew) Tel Aviv. January. 1985

_____ Mekorot (Israel Water Company. Ltd), "Israel National Water Carrier: 50 years of Mekorot" (Mekorot Water Company, Ltd) Tel Aviv. September. 1987

_____ Ministry of Agriculture. "Israel-The land and its significance: The question of water-some dry facts". public service announcement. Jerusalem Post. international edition. 19 August 1990. p. 8

_____ Ministry of Defense. "Judea, Samaria And The Gaza District 1967-1987" (Office of the Co-ordinator of Government Operations in Judea. Samaria and Gaza District) 1987

_____ Office of the Water Commissioner. Zemach. Ishay (Water Commissioner), Comments on the State Comptroller's report on water management (in Hebrew) Tel Aviv. April 1991.

القدس ، العـدد ٧٢ ، لجنـة فلسطيـن للمنظمـات غير الحكوميـة ، تونس ، "منع المـاء عن ..." ، الصفحة ١٢ .

Jerusalem, No. 72 (Palestine Committee for non-governmental organizations), Tunis. "Denying Water ". p. 12

Jerusalem Post. 5 September 1986. "The brighter side of the Gaza picture". p. 9

_____ 26 June 1987. "New plan to have West Bank water pumped to Israel". pp. 1 and 18

_____ 28 June 1987, "West Bank mayors to fight plan to drill water". p. 1

_____ 2 July 1987. "Territories water supply drying up with overuse "

_____ 6 January 1990. "Water dispute in West Bank Village "

_____ 28 May 1990. "Turning off the tap to farmers?"

_____ 3 July 1990, "Jordanians: Israel impedes World Bank funds for dam", p 10

_____ 12 July 1990. "Water crisis called 'catastrophe'", p 2.

_____ 23 July 1990. "City cuts West Bank village water supply", p 8

_____ 25 July 1990, "IDF will pay for using Arab electricity, water", p 10

_____ 27 July 1990, "Home-water efficiency in store", p 2.

_____ 15 August 1990. "Water supply cut to Tel Aviv, other cities", p 10.

_____ 21 August 1990. "Water control proposal for areas expected", p 2

_____ 24 March 1991, "Water, water everywhere", p. 5

الاردن ، وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية ، إدارة الشؤون الفلسطينية ، "مذكرة عن الخطط الاسرائيلية لسحب الماء من الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، (غير مؤرخة ، صادرة في ١٩٨٨ عقب المقرر ٨٦/٥١٢) .

Kahan, David. Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987) (The West Bank Data Base Project) Jerusalem, 1987.

Kally, Elisha "Extension of Israel's national water system as a function of artificial rainfall prospects", in: Water Resources Research, Vol 10, No. 5, October 1974, pp 917-920

احمد قطناني ، "السياسات الزراعية الحالية واثرها على التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، ورقة مؤرخة في تموز/يوليه ١٩٩١ ، أعدت للندوة المعنية بالقطاع الزراعي الفلسطيني ، المعقودة في منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، روما ، ٩ - ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

Kolars, John. "The Course of Water in the Arab Middle East", in: American-Arab Affairs, Vol 33, Summer 1990, pp 57-68

مجموعة معاهدات عصبة الامم ، العدد ٥٦٥ ، "بريطانيا العظمى وفرنسا : تبادل مذكرات يشكل اتفاقا باحترام خط الحدود بين موريا وفلسطين من البحر الابيض المتوسط الى الحمّة" ، باريس ، ٧ آذار/مارس ١٩٢٣ .

Levitas, Mitchel. "Digging for water, and peace", in: The New York Times. 29 January 1992. p A20

Ma'ariv. 17 September 1990 "Eitan discusses new water sources in Territories", in: Foreign Broadcast Information Service, daily report, Near East and South Asia (United States Government) 18 September 1990.

Merhav. Mei (ed.). Economic Co-operation and Middle East Peace (Weidenfeld and Nicolson). London. 1989

رمزي سلّم ، "يد من على الصنبور" ، دراسة أحادية الموضوع رقم ١٩ (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية) ، لندن ، صيف ١٩٩٠ .

_____ "الماء : مشكلة الشرق الاوسط في التسعينات" ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ١٩٩١ .

Naff. Thomas "Statement of Thomas Naff", in: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs. House of Representatives. One Hundred First Congress. Second Session. Tuesday. 26 June 1990. pp 152-189

News from Within. 14 May 1989. "Water-the real issue". pp 10-12

_____ 13 February 1991. "Collective Punishment: Blanket curfew in the West Bank and Gaza Strip "

_____ 6 June 1991. "The resistance of a Palestinian village: Heroic Awarta". pp 9-12

_____ 3 July 1991. "Gaza-the Soweto of the State of Israel". pp 8-10

Other Front, The. 6 June 1991 "Ecology as a low-priority concern" (Alternative Information Center) Jerusalem

منظمة التحرير الفلسطينية ، ادارة الشؤون الاقتصادية ، "الخطط الاسرائيلية للاستيلاء على المياه العربية" ، ورقة مقدمة الى مؤتمر المسؤولين عن الشؤون الفلسطينية في البلدان المضيفة العربية ، الدورة الخامسة والاربعين ، دمشق ٢١ - ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

تقرير عن المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، تمـــوز/ يوليه ١٩٩١ ، نشرة تصدر مرة كل شهرين لمؤسسة السلم في الشرق الاوسط .

Roy, Sara M The Gaza Strip: A demographic, economic, social and legal survey (The West Bank Data Base Project). Jerusalem, 1986.

_____ "The Gaza Strip: A case of economic de-development" in: Journal of Palestine Studies, No 65 Autumn 1987, pp. 56-88

Rubenberg, Cheryl A "Twenty years of Israeli economic policies in the West Bank and Gaza: Prologue to the Intifada", in: Journal of Arab Affairs, Vol. 8, No 1, 1989 pp 28-73

Sabri, Nidal. "Le financement du logement dans les territoires occupés" in: Revue d'études palestiniennes, autumn 1991, No 41, pp 79-99

Schiff, Ze'ev "Security for Peace: Israel's minimal security requirements in negotiations with the Palestinians", Policy Papers, No 15 (The Washington Institute for Near East Policy) 1989

Schwarz, Jehoshua. "Water resources in Judea, Samaria, and the Gaza Strip" in: Elazar, Daniel Judah, Judea, Samaria, and Gaza, (American Enterprise Institute for Public Policy Research) AEI Studies 334, Washington D C and London 1982. pp. 81-100.

Settlement Watch, "Soviet Jews Whose humanitarian concern?", briefing paper, Washington D C January 1992.

Shehadeh, Raja. Occupier's Law Israel and the West Bank (Institute for Palestine Studies) Washington D C , 1988 (revised edition)

"Sovereignty over water resources in the West Bank and Gaza Strip", Special Report, in: The Palestine Yearbook of International Law, Vol 5 (Al-Shaybani Society of International Law Ltd.) Nicosia, Cyprus, 1989; pp 346-405

South, emerging world economic review. August 1991. No 124

Starr, Joyce R "Water Wars" in Foreign Policy, No 82, Spring 1991, pp 17-36

Tanmiya, Quarterly newsletter issued by the Welfare Association, Geneva. Issue 22, March 1991. "Water: the approaching thirst", pp. 1-4

_____ Issue 22, March 1991. "Shufat in limbo", p. 2.

_____ Issue 22, March 1991. "Thirsty in Gaza", p. 3.

_____ Issue 23, June 1991. "Hebron district queues up for water", p. 7.

Union of Agricultural Work Committees "Trees uprooted during the period December 1987 to April 1991", appendix 3 of letter dated 9 June 1991, Jerusalem

الامم المتحدة . (A/5409) "المشاكل القانونية المتصلة بالانتفاع بالانهار الدولية واستخدامها" . تقرير الامين العام المؤرخ في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٢ والمقدم إلى الجمعية العامة (A/5409) ، المجلد ١ .

(A/34/536) ، "الاحوال البيئية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني" ، تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، المرفق الاول لتقرير الامين العام المؤرخ في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، (A/34/536) .

(A/35/533) ، "تقرير فريق الخبراء المعني بالاثر الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال الاسرائيلي على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة" ، المرفق الاول لتقرير الامين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة ، ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، (A/35/533) .

(A/36/260/Add.1) ، "الرد الوارد من اسرائيل" الإضافة ١ إلى تقرير الامين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (A/36/260/Add.1) .

(A/37/238) ، "تقرير فريق الخبراء المعني بأحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، المرفق الاول لتقرير الامين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، (A/37/238) .

(A/37/347) ، "رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة" ، المعممة مع التقرير المرفق بها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثين ، ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ (A/37/347) .

(A/38/265) ، "دراسة الآثار المترتبة ، بموجب القانون الدولي ، على قرارات الامم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وبشأن الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وبشأن التزامات اسرائيل فيما يتعلق بسلوكها في هذه الاراضي" ، دراسة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ أعدها السيد بلين سلون ، استاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية ، بكلية الحقوق بجامعة بيس ، وايت بلينز (Pace University, White Plains) ، نيويورك ، مرفق تقرير الامين العام (A/38/265-E/1983/85) .

(A/38/278) ، "تقرير فريق الخبراء المعني بأحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، مرفق تقرير الامين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (A/38/278) .

(A/38/282) ، "تقرير شامل عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى" ، تقرير مؤرخ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ من إعداد خبراء استشاريين تحت إشراف شعبة الموارد الطبيعية والطاقة ، مرفق تقرير الامين العام المقدم إلى الجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثين ، (A/38/282-E/1983/84) .

(A/39/233) ، "تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المعني بأحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، مرفق تقرير الامين العام عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، (A/39/233) .

(A/39/326) ، "تقرير فريق الخبراء (المعني بالسيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى)" مرفق تقرير الامين العام ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، (A/39/326-E/1984/111)

(A/C.2/39/7) ، "رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة" ، معممة مع الوثيقة المرفقة بها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثين ، ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ (A/C.2/39/7) .

(A/40/373) ، "تقرير عن الحلقة الدراسية المعقودة في فيينا في الفترة من ٢٥ إلى ٣٩ آذار/مارس ١٩٨٥ ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٩/٣٩" ، مرفق تقرير الامين العام المقدم إلى الجمعية العامة ، الدورة الاربعين ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (A/40/373-E/1985/99) .

(A/40/381) ، "دراسة توضح تقرير الامين العام عن الآثار المترتبة ، بموجب القانون الدولي ، على قرارات الامم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى وبشأن التزامات

اسرائيل فيما يتعلق بسلوكها في هذه الاراضي" ، مرفق تقرير الامين العام المقدم إلى الجمعية العامة ، الدورة الاربعين ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (A/40/381-E/1985/105) .

(A/42/385) ، "رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة" ، معممة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الامن ، ٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، (A/42/385-S/18968) .

(A/44/599) ، "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة " المحال من الامين العام إلى الجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعين ، ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، (A/44/599) .

(A/44/637) ، "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" مرفق مذكرة الامين العام ، ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، (A/44/637) .

(A/45/13) ، "تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، المقدم إلى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، الملحق رقم ١٣ (A/45/13)

(A/45/10) ، "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والاربعين ، ١ أيار/مايو - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، المقدم إلى الجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعين ، الملحق رقم ١٠ (A/45/10) .

(A/46/263) ، "تقرير من إعداد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن السياسات والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بالاراضي والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى" ، مرفق بمذكرة الامين العام ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، (A/46/263-E/1991/88) .

(A/46/282) ، "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة" ، مذكرة من الأمين العام ، ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩١ (A/46/282) .

(A/46/488) ، "رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وموجهة إلى الامين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة" ، معممة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الامن ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (A/46/488-S/23056).

(S/14268) تقرير لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ (S/14268) .

(S/21919) "تقرير مقدم إلى مجلس الامن من الامين العام وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠)" مؤرخ في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، (S/21919 و Corr.1) .

إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، "المياه الجوفية في شرقي البحر المتوسط وغربي آسيا" ، الموارد الطبيعية/سلسلة دراسات عن المياه رقم (٩) ، نيويورك ، ١٩٨٢ (ST/ESA/112) .

شعبة حقوق الفلسطينيين ، "قضية فلسطين ١٩٧٩ - ١٩٩٠" نشرة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبتوجيه منها ، ١٩٩١ .

قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د - ١٧) ، "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ .

قرار الجمعية العامة ١٣٥/٣٧ ، "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى" المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ .

قرار الجمعية العامة ١٤٤/٣٨ ، "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى" المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

مكتب العمل الدولي ، "تقرير عن حالة العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة" : التذييل الثاني لتقرير المدير العام ، مكتب العمل الدولي ، التذييلات (المجلد ٢) لمؤتمر العمل الدولي ، الدورة ٧٧ ، ١٩٩٠ .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، (TD/B/1142) ، "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مع إشارة خاصة إلى القطاع المالي" ، تقرير من أمانة الاونكتاد ، ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٧ (TD/B/1142) .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، (UNCTAD/ST/SEU/4) ، "جداول إحصائية مختارة عن الاقتصاد في الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)" ، من إعداد أمانة الاونكتاد ، ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٧ (UNCTAD/ST/SEU/4) .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، (UNCTAD/RDP/SEU/2) ، "جداول إحصائية مختارة عن حالة الاقتصاد في الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)" ، من إعداد أمانة الاونكتاد ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ (UNCTAD/RDP/SEU/2) .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، (TD/B/1221) ، "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة" تقرير من أمانة الاونكتاد ، ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ (TD/B/1221) .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، (UNCTAD/RDP/SEU/3) ، "مقتطفات من قاعدة البيانات تتعلق بالمسائل الاقتصادية وما يتصل بها من الممارسات الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) تموز/يوليه ١٩٨٧ - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨" ، من إعداد أمانة الاونكتاد ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (UNCTAD/RDP/SEU/3) .

برنامج الامم المتحدة للبيئة ، مقرر مجلس الإدارة ٨/١٥ "الحالة البيئية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى" ، الدورة ١٥ ، الجلسة ١٢ ، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ . القرار العاشر لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، "السياسات المائية في الاراضي المحتلة" ، مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، ماردل بلاتا ، ١٤ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ .

United States Congress. Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, One Hundred First Congress, Second Session, April-July 1990

_____. Department of State. "Country reports on human rights practices for 1990", report submitted to the Committee on Foreign Relations, United States Senate and the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives. February 1991

Washington Post. 15 December 1990. "Shamir Asks Talks on Water, Arms". p A 18

Young, Stuart. "The battle for water: Storm clouds gathering" in: Middle East International 22 February 1991. No 394, pp 23-24

- - - - -